

القرن الأفريقي

التغيرات الداخلية والصراعات الدولية

دكتور

إبراهيم أحمد نصر الدين

استاذ مساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

دكتور

أحمد محمد الفرج

استاذ مساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الناشر

دار النهضة العربية

٢٤ شارع عبدالنور
القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة

والكتاب الجامعي

١٩٨٥

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى زميلين عزيزين متخصصين فى الشؤون الأفريقية وهما الأستاذان الفاضلان الدكتورة اجلال رأفت والدكتور ابراهيم نصر الدين ، هذه السعادة ترجع الى عدة أمور ...

الأمر الأول : هو أن موضوعات الكتاب تتناول أفريقيا ، وافريقيا — وان كانت قارة لها أهميتها الكبيرة والخاصة بالنسبة للوطن العربى — لم يكتب عنها بما يكفى باللغة العربية .. ولم ينشر عنها بما يكفى باللغة العربية .. ومن ثم فأتى أرحب بخروج هذا العمل وأرجو أن يكون له ما بعده من الزميلين العزيزين .. منفردين أو مجتمعين .. بما يثرى المكتبة العربية فى الشؤون الأفريقية .

والأمر الثانى هو أن موضوعات الكتاب تركز على منطقة ذات أهمية خاصة للوطن العربى بعامة ولمصر والدول العربية والبحر أجمرية بخاصة .. ومن ثم فإن التعريف بهذه المنطقة — أى القرن الافريقى — وتناول ما يتصل بها من مشاكل وقضايا ، ينبغى أن يحظى بتركيز خاص من المتخصصين العرب ، يشبعون به حاجة ذات وزن فى اهتماماتنا ومكان متقدم فى أولوياتنا .

الأمر الثالث : هو أن الزميلين العزيزين هما من بين الزملاء ذوى المكانة الخاصة عندى ، ومن تلاميذى الذين أعتر بهم حقاً كتلامذة ، وزملاء عزاز ، ورفاق على الطريق ... هذه المكانة الخاصة ترجع — فيما

ترجع اليه - الى تقدير منى خاص لهما لما يتسمان به من أمانة ، ومثابرة ،
وجدية .. وهى صفات تجعلهما - عندي - جديرين بالتقدير كباحثين
علميين .. واعددين - ان شاء الله - بأن يكون على أيديهما خير كثير
فى مجال نشاطهما وأن تزداد أقدامهما رسوخا - يوما بعد يوم -
على الطريق .

والأمر الرابع : هو أن هذا العمل هو أول عمل لهما يخرج للقارىء
العربى فى شكل كتاب . وطالب العلم - مثلى - الذى شاعت الظروف
أن يسبق بعمره وجيله الزميلين الكريمين ، ينبغى أن تكون سعادته غامرة
بأن يتقدم الجيل اللاحق .. يؤدى الأمانة ، ويحمل الرسالة .. ويمتد
به الخير ، ويزداد ، وينتشر .. وللشجرة الخارجة فى شكل كتاب معناها
الخاص ومذاقها .. والأمل كل الأمل أن تثير شهية القارىء للمزيد ..
وكذلك - وهذا هام - أن تثير شهية الزميلين العزيزين لتقديم المزيد
والمزيد . مما يتمتع القارىء ، ويشرى المكتبة العربية فى مجال تخصص ذى
أهمية كبيرة وخاصة للوطن العربى .

وقد يتفق القارىء مع بعض ما جاء فى بعض البحوث التى يضمها
الكتاب وقد يختلف .. والأمر كذلك بالنسبة للذين يهتمون من بين
القراء - بدرجة أكبر - بالشئون الافريقية . الذين قد يتفقون أو يختلفون
مع بعض ما جاء فى الكتاب ، وطريقة تناوله ، والنتائج التى انتهى اليها .
الا أن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية .. والأهم من ذلك - وفى
المجال العلمى - أن تفاعل الآراء ، والتحاك الفكرى من ضرورات
تقدمنا - بثبات - على الطريق .. تكون بهما الشعلة التى تنير ، وتزيد
من وضوح الرؤية ودقتها ؛ والطاقة التى تولد المزيد من الخير بقدرة
أعظم ، وأداء أكفأ .

مرة أخرى يسعدنى - وهى سعادة خاصة - أن أقدم للقارئ
العربى الزميلين العزيزين الدكتورة اجلال رأفت والدكتور ابراهيم
نصر الدين .. متمنيا لهما المزيد من الانتاج والتوفيق .

ابراهيم صقر

المقدمة

يتناول هذا الكتاب منطقة القرن الافريقي بالتحليل لأوضاعها الداخلية وموقف دولها من الصراعات الدولية والاقليمية حولهما . ولعل الهدف الاساسى من نشر هذه الدراسة هو سد القصور الملحوظ في المكتبة العربية المتخصصة في الدراسات الافريقية . فهناك أبحاث ومراجع جاده ذات قيمة علمية كبيرة قدمت في هذا المجال ، غير أنها لم تتمكن - بسبب تعدد الموضوعات - من تغطية كل مشاكل القارة الافريقية . فلم تزل أجزاء فيها بكرا لم تطرقها الأقلام العربية اما الدراسات الأجنبية التي اهتمت بافريقيا ، فهي عديدة ومتنوعة غير أنها صدرت معبرة عن وجهة نظر غربية كل الغربية عن بيئتنا ، مما يجعلنا نأخذها بتحفظ ، على الأقل بالنسبة لبعض القضايا . لذا نأمل ، في كتابنا هذا ، أن نقدم للقارىء رؤى افريقية عربية لبعض القضايا الملحة التي تعاني منها القارة . وقد اجتهدنا في أن تأتى رؤانا مراعية لقواعد المنهج العلمى والأصول الموضوعية .

وقد وقع اختيارنا على منطقة القرن الافيقى لتكون موضوعنا لهذا الكتاب لأكثر من سبب فهي تشهد تشهد احداثا داخلية دامية مثل حروب الأوجادين واريتريا ، وهي تمثل لمصر وللدول العربية أهمية أمنية كبرى وعمقا استراتيجيا يجدر بنا أن نقرب منه وندرسه بتعمق ، كما أنها شهدت في أوائل السبعينات ، احداثا وتحولات هامة تمثلت في اسقاط النظام الامبراطورى وتغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اثيوبيا .

وأخيرا ، نرجو أن نكون بهذا العمل المتواضع ، قد اضعنا الى المكتبة العربية دراسة مفيدة لبعض القضايا الافريقية ، كما نأمل أن تتلو هذه المحاولة بحوث أخرى تضيف اليها وتثري مجال الدراسات الافريقية .

د . اجلال رافت - د . ابراهيم نصر الدين

القسم الأول

الاضاع الداخلية

الباب الأول : الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى
دكتوراه اجلال محمود رافت

الباب الثانى : الديناميات السياسية فى اثيوبيا
دكتور ابراهيم احمد نصر الدين

الباب الاول

الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي

مقدمة :

يتناول هذا البحث دراسة الحزب الحاكم الصومالي ، من حيث فكرة ومبادئه وسياسته وهيكله التنظيمي ، وذلك بهدف تقييم تجربة الحزب الواحد ، وتطبيق الاشتراكية الماركسية في الصومال .

ولا تكتمل هذه الدراسة ، الا اذا وضعناها في الاطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الصومالي . فارجاع الظواهر السياسية الى جذورها الاجتماعية والاقتصادية يسمح بتفسير اعمق واشمل لهذه الظواهر ، فتكون الاجابة على بعض التساؤلات الهامة التي تخطر للمهتمين بدراسة الحزب الحاكم الصومالي ، سهلة يسيرة ، واقرب الى الحقيقة الموضوعية .

وعلى ذلك قسمت هذه الدراسة الى اجزاء اربعة :

أولا : التركيب الاجتماعي والاقتصادي للشعب الصومالي .

ثانيا : مبادئ الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي .

— المذهب الفكري للحزب .

— سياسة الحزب .

ثالثا : تنظيم الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي .

— العضوية .

— التمويل .

— الهيكل التنظيمي .

— الحزب والتنظيمات الجماهيرية .

رابعا : خاتمة البحث .

التركيب الاجتماعى والاقتصادى للشعب الصومالى

يمكن تقسيم التركيب الاجتماعى الى نوعين متميزين فى طبيعتهما •
فهناك ما يمكن ان نطلق عليه التركيب الأفقى للمجتمع • ويقصد به
تقسيمه الى سلاسل وقبائل • أما النوع الآخر فيمكن ان نسميه التركيب
الرأسى ، ويعنى ذلك تقسيم المجتمع الى طبقات متباينة ، من حيث اهمية
المركز الاجتماعى والاقتصادى لأفرادها •

وتختلف الآراء حول اهمية هذين النوعين من التقسيم الاجتماعى •
فبينما تهتم المدرسة التقليدية فى التحليل السياسى بالتركيب العرقى والقبلى
للمجتمعات الأفريقية ، تنفى المدرسة الماركسية هذه الأهمية وتبنى تحليلها
على التقسيم الطبقي دون غيره ، وتتفق هذه النظرة فى التحليل السياسى
مع المنطق الذى تطبقه الفلسفة المادية فى تحليلها للمجتمع بصفة عامة •
فهى تفترض ان القوميات ، بما تحتوى من اجناس وسلاسل ، ما هى
الا مرحلة تاريخية مرتبطة بالتطور الرأسمالى ، وستنتهى هذه المرحلة
بانتهاء الرأسمالية ، العالمية ، وتخلفها ، فى عهد سيادة الاشتراكية ، ووحدة
الطبقة العاملة فى العالم (١) • ويدفع هذا المنطق ، الذى يعتبر من دعائم
الفلسفة المادية ، المدرسة الماركسية الى تجاهل التقسيم العرقى واعتباره
معطلا للمد الاشتراكى (*) •

— Weiss, Pierre. «la conception matérialiste de la Nation (١)
(1848 - 1917)». Mémoire DES Histoire et Sociologie Paris II 1976,
p. 3.

(*) تجدر الاشارة الى نقطة هامة ، الا وهى ان المدرسة الماركسية
تعترف بالقوميات فى حالة معينة وهى ان يطالب شعب بالاستقلال عن دولة
ذات نظام ريجى ، ويبنى مطلبه هذا على اساس اختلاف القوميات . والمثال
على ذلك ، مساندة الاتحاد السوفيتى للصومال فى نضاله لاسترداد الصومال
الغربى ، ومساعدته للثورة الاريتيرية التى تطالب بالاستقلال عن اثيوبيا ،
وكان ذلك موقف الاتحاد السوفيتى قبل الانقلاب الثورى الذى اطاح بالنظام
الامبراطورى فى اثيوبيا غير أنه ما لبث ان غير موقفه تماما تجاه القوميتين
الصومالية والاريتيرية ، بمجرد قيام النظام الاشتراكى فى اثيوبيا .

غير ان الوصول الى الحقيقة يقتضى الا تجاهل واقع المجتمع الذى ندرسه سواء كان هذا الواقع عرقيا أو طبقيًا . وقد يجمع مجتمع بين النوعين من التركيب الاجتماعى ، وقد يؤثر النوعان على سياسة هذه الدولة . لذا ، ينبغى على اى باحث فى المجتمعات الأفريقية ، ان يأخذ فى الاعتبار الواقع ، مهما اختلف او تناقض مع الأيديولوجية التى يؤمن بها . ومن هذا المنطلق ، ستحاول الباحثة ايجاز السمات الرئيسية للمجتمع الصومالى ، والربط بينها وبين الواقع السياسى الذى يعبر عنه الحزب الحاكم فى فكره وسياسته .

ينتمى ٩٥٪ تقريبا من الشعب الى السلالة الصومالية . وهى فرع خاص من الجنس القوقازى (❖) . وتعيش هذه السلالة ايضا فى جيبوتى (عفار) وفى اريتريا (الأورومو) وفى شمال كينيا (البوران والجالا) . اما ال ٥٪ الباقية من الشعب ، فموزعة بين سلالات مختلفة اهمها : البونى وهم صيادون ويعيشون فى جنوب الصومال ، والبنتو ويعيشون فى وادى نهري شيبلى وجوبا ويتكلمون اللغة السواحيلية ، والباجونى وكانوا يعيشون ، حتى سنة ١٩٧٥ ، فى جزر الباجون المقابلة لمدينة برجافو . وقد رحلتهم الحكومة الصومالية بعد هذا التاريخ ، الى مدينة قسمايو وعللت ذلك برغبتها فى مساعدتهم فى الاندماج مع مجموع الشعب (❖❖) (١) .

(❖) الأجناس البشرية المنتشرة فى قارة افريقيا هى ، الجنس الزنجى والجنس القوقازى ، وذلك خلاف البشمن والهوتنتوت والأقزام ، والجنس القوقازى لبس خاصا ببلاد القوقاز ، بل انه اصطلاح علمى بحت ، يطلق على بعض سكان غرب آسيا ومعظم سكان القارة الأوربية والنصف الشمالى والشمال الشرقى من افريقيا . على ان هذه الاجناس البشرية قد اختلطت ببعضها البعض على مر العصور ، ولم يبق هناك ما نستطيع وصفه أنثروبولوجيا بالسلالة الزنجية أو القوقازية الخ . . الخالصة .

(❖❖) تدعى البيانات غير الرسمية ان السبب الحقيقى لترحيل الباجونى عن موطنهم الاصلى ، هو اخلاء جزيرة الباجون لبناء قاعدة سوفيتية هناك .

ولا تمنع وحدة السلالة في الصومال من انقسام الشعب الى عدة قبائل ، نذكر اهمها : الدارود ، وهي اكثر القبائل الصومالية عددا . ويعيش افرادها في شرق البلاد وفي الأوجادين وفي الأقليم الشمالي الكيني (*) الذي تطالب به الصومال . وقبيلة الهاوين وتعيش في جنوب الصومال ، وحول العاصمة مقديشيو وحول نهر شيبلي وفي الـ NFD . وقبيلة عيسى في وسط البلاد وفي اثيوبيا ، وقبيلة الدير في الشمال الغربي من الصومال وفي جيبوتي وفي شرق اثيوبيا وفي مدينة هرر وهناك قبيلتان ، الرهانوين والديجل ، اقل عددا من السابقات ، غير ان اهميتهما تعود الى وجودهما في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهرى شيبلي وجوبا (١) .

ويختلف النظام القبلي في الصومال عن سواء في الدول الأفريقية الأخرى في بعض النقاط ، ويتفق معه في نقاط أخرى . واهم اختلاف بينهما ينحصر في ان السلطة السياسية داخل القبيلة الصومالية ضعيفة ؛ فالفردي يتمتع بحريته ويعشق فرديته ، وتكاد سلطة زعيم القبيلة ، الملقب بالسلطان (***) ، ان تكون شرفيه (٢) .

اما النقاط التي تتفق فيها القبائل الصومالية مع سواها من القبائل الأفريقية ، فأهمها الطبقة الموجنودة داخل القبيلة . فهناك بعض الفئات يعتبرها مجتمع القبيلة فئات منبوذة ولا تتمتع باحترامه ، وهذه الفئات هي الحدادون والسحرة وصناع الجلود وتسمى المنجان والبير والتومال .

(*) يطلق على هذا الاقليم : NFD ، اختصار للتسمية الانجليزية :

Northern Frontier District.

— Lewis, I.M., A Modern History of Somalia Longman London (١) and New York, 1980, pp. 6-9.

(**) التأثير العربي على الصومال .

— Bourges, Hervé et Wauthier, Claude, Les 50 Afriques, (٢) Le seuil, Paris, 1977, p. 295.

ولا تشترك هذه الفئات ، بالاضافة الى النساء (*) ، في مجالس الشورى التى تعقدتها القبيلة لأخذ رأى واتخاذ القرار (١) .

وجدير بالذكر ، ان القبائل الصومالية ، رغم تعددها ، تستخدم لغة واحدة هى اللغة الصومالية ، وتدين بدين واحد هو الاسلام . واللغة الصومالية لغة مستقلة ، لها ثقافتها وادبها المسموع الغنى . وكانت وحدة اللغة الصومالية تشكل دائما عاملا ايجابيا من مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار . فكان محمد عبد الله حسن (**) يستعمل في خطبه واشعاره الوطنية اللغة الصومالية ، بدلا من العربية التى اعتاد رجال الدين الصوماليون استخدامها . وقد ساعد ذلك على انتشار افكاره وتوحيد المناضلين في كل الصومال (٢) . وهناك فرق واضح بين لهجة الرعاة في الشمال ولهجة المزارعين في الجنوب . ولكن اختلاف اللهجات لا يؤثر على الحقيقة الواقعة ، وهى وجود لغة واحدة للتفاهم بين الصوماليين من جيبوتى في الشمال حتى جريسا على نهر تانا في كينيا في الجنوب .

وبعد هذه النبذة السريعة عن التكوين العرقى والقبلى للشعب الصومالى ، تنتقل الى دراسة تركيبه الطبقي . ونعنى بالطبقة ، الشريحة الاجتماعية التى تضم الأفراد ذوى النمط الانتاجى الواحد او المتشابه ، والذي يؤدى الى دخول متقاربة واسلوب في المعيشة متشابه . وتنشأ الطبقات بهذا المعنى ، نتيجة لاختلاف انماط الانتاج الذى يسبب ، في اغلب الأحيان ، اختلافا في مستوى الدخل .

ينقسم الشعب الصومالى الى عدة فئات اجتماعية تتباين حسب العمل

(*) مما يدل على المكانة الأدنى للنساء ، انهن كن يأكلن اجزاء معينة من الذبيحة ولا يقربن الاجزاء الطيبة منها والمخصصة لرجال العائلة .

— Ibid.

(١)

(**) هو زعيم دينى وسياسى ، قاد النضال لتحرير الصومال وتوحيده ، وذلك في اوائل القرن العشرين .

— Samantar - Nicole Lécuyer, Mohamed Abdulle Hassan. (٢)

Afrique Biblio Club (ABC), 1979, p. 46.

الذى تقوم به ، ويشكل الرعاة النسبة الغالبة من الصوماليين . فحتى سنة ١٩٧١ ، كانت هذه النسبة تصل الى ٨٠٪ من السكان . غير ان القحط الذى اصاب البلاد فى اوائل السبعينات ، قد خفض كثيرا من هذه النسبة ، نتيجة للكميات الكبيرة من الماشية التى نفقت من الجفاف ، والتى اتجه اصحابها الى العمل كمزارعين فى الحقول ، أو كأيدى عاملة فى المدن . وقد شجعت الحكومة هذا الاتجاه وعملت على توطین كثير من البدو فى المناطق الصالحة للزراعة ، لزيادة الأيدى العاملة الزراعية التى يقل عددها عن حاجة الأرض (١) . ويشكل الأجراء من الرعاة نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز ٧.٠٪ منهم ، ويتمثل عملهم فى حراسة اغنام بعض الأغنياء من البدو (٢) .

أما المزارعون ، فقد زادت نسبتهم الى اجمالى الشعب عن ٢٠٪ ، وذلك نتيجة لظروف القحط السابق ذكرها . ويتركز المزارعون فى جنوب البلاد ، وفى وادى نهري شبيلى وجوبا ، ويمثل الأجراء منهم حوالى ١٥.٠٪ فقط (٣) . وتكاد الاقطاعات الزراعية الكبيرة لا توجد فى الصومال . فعدد الزراع الذين تزيد ملكيتهم عن خمسة هكتارات ، قليل نادر (٤) .

ويمثل العمال الصناعيون نسبة ضئيلة من المجتمع الصومالى . فهم حوالى ١٪ من مجموع الصوماليين القادرين على العمل (٥) . ويعود ذلك الى ان النشاط الصناعى فى الصومال محدود للغاية ، ومحصور تقريبا فى

— Decraene, Op. cit., pp. 14-15. (v) (١)

— Adam, Hussein M, and Sheikh Omar Mohamed. «Reflec- (٢)
tions on the Somali Working Class». Halgan, No. 8 june 1977. the
Somali Revolutionary Socialist Party. Mogadishu.

— Ibid. (٣)

— Bourges et wauthier, op. cit., p. 311. (٤)

— Decraene, Op. cit., p. 23. (٥)

— Ibid., p. 30. (٦)

بعض الصناعات الغذائية والاستهلاكية البسيطة • ولا يزيد عدد المصانع الصومالية الهامة عن سبع مصانع (١) •

— مصنع تكرير السكر في جوهرة ، ويبلغ عمره ثمانين عاما تقريبا ، وعملية التكرير فيه ما زالت بدائية تفتقر الى الآلات الحديثة • غير ان رئيسة هيئة التجارة الخارجية صرحت سنة ١٩٨٠ ، بان الحكومة ستقوم بافتتاح مصنع جديد لتكرير السكر ، يقوم على الوسائل الصناعية الحديثة ، وذلك في غضون شهور قليلة من هذا التاريخ (*) •

— مصنع حفظ اللحوم في قسمايو •

— مصنع الألبان في مقديشيو •

— مصنع لحفظ الأسماك •

— مصنع عصير فاكهة في أفجوى •

— مصنع للسجائر انشأته الصين الشعبية •

— مصنع للنسيج في جوهرة • وقد انشئ بأقوال خاصة من المانيا الغربية • ثم جددت آلاته بعد انثورة ، وزاد انتاجه لا سيما عندما عملت الحكومة على زيادة المساحة المزروعة قطنا بحيث يسد الناتج منه نصف احتياج المصنع • ويبلغ عدد العمال في هذا المصنع ١٦٠٠ عامل (٢) •

ويضاف الى عدد العمال الصناعيين حوالي تسعون الف عامل ينتجون في مجالات اخرى خلاف الصناعة ، مثل الصيد وقطع الاشجار في انغابات والمناجم والبناء والنقل والخدمات العامة •

وهناك فئة اخرى من الصوماليين لا تتميز بنوع خاص من الأعمال ،

— Baurges et Wauthier, Op. cit., p. 312.

(١)،

(*) مقابلة شخصية بين رئيسة هيئة التجارة الخارجية والباحثة في

مقديشيو سنة ١٩٨٢ •

(٢) معلومات مستقاة من المسئولة في المصنع اثناء زيارة الباحثة

للمصنع في سنة ١٩٨٠ •

وهي مكونة من افراد تراكوا مهنتهم الأصلية من رعى او زراعة ، وهاجروا الى المدينة للبحث عن عمل وهم يقومون فيها باعمال مختلفة ، كثير منها موسسى . وقد تدفع الحاجة بعض العاطلين منهم الى الجريمة والانحراف .

وتبقى فئات اجتماعية اخرى يمكن حصرها في رجال الدين والبرجوازية والمثقفين . وينتسب رجال الدين الى عدة طرق صوفية نذكر هنا أهمها : الطريقة القادرية التى اسسها الشيخ عبد القادر الجيلانى ، وتعتبر أقدم الطرق الصوفية التى دخلت الصومال . وقد قوى تأثيرها في البلاد في القرن التاسع عشر وتفرعت الى قسمين كبيرين ، أحدهما بزعامة الشيخ عبد الرحمن سيلا في الشمال والغرب ، والآخر بزعامة الشيخ عويس محمد في الغرب . والطريقة الثانية هي الطريقة الأحمدية التى اسسها سيدى أحمد البدوى . وقد دخلت الصومال في القرن التاسع عشر ، ونافست القادرية في عدد مريديها الذين نركزوا في المناطق الخصبة من وادى شبيلي وجوبا . وآخر الطرق الصوفية التى ادخلت الى الصومال هي الطريقة الصالحية التى اسسها الشيخ محمد صالح . وجدير بالذكر ان الزعيم محمد عبد الله حسن كان يتبع الطريقة الصالحية ، وقد فضلها على سواها لما عرفت به من اتجاه اصلاحى ورغبة في الزهد والتقشف . وقد اصبح عبد الله حسن زعيم هذه الطائفة في الصومال ، وبدأ كفاحه ضد الاستعمار تحت لوائها (١) . وقد كان له ولأفراد من رجال الدين دور هام في الصومال في اوائل هذا القرن ، وذلك من الناحية الاجتماعية والسياسية . فقد أسسوا قرى جديدة سميت الجيامية (٢) . وجسعوا فيها مريديهم من مختلف القبائل . وكان الهدف من وراء ذلك نشر تعاليم الاسلام من خلال الطريقة الصالحية وتجميع الصوماليين للنضال ضد الاستعمار . وقد اثرت هذه التجربة الى حد ما ، في تركيب القبيلة وتربط افرادها ذلك لأن المجتمع الصومالى بدأ يعبى رابطة اخرى

— Samantar, Op. cit., pp. 16-17.

(١)

— Ibid, pp. 17-21.

(٢)

خلاف رابطة الدم ، أوسع وأشمل ، هي رابطة الدين الواحد والهدف
التقوى الواحد .

نستشف مما سبق ان وجود الطرق الصوفية في الصومال كان ايجابيا
من حيث أنه ساعد على اضعاف التركيب القبلى للمجتمع واتجه به الى
وحدة قومية يندر وجودها في الدول الأفريقية جنوب الصحراء (*) .
ومن هنا تأتى اهمية الطرق الصوفية في الصومال . من الناحية الاقتصادية
فلا يختلف مركز رجال الدين كثيرا عن بقية الشعب الصومالى . فهم
لا يملكون اقطاعيات كبيرة او تجارة واسعة كما يملك اقراهم في دول
غرب افريقيا . لذا فتأثيرهم السياسى على الشعب اصبح قليلا ، لا سيما
بعد موت عبد الله حسن في اوائل العشرينات وخمود الحركة الوطنية .

اما البرجوازية فتتنمى الغالبية العظمى من افرادها الى فئة الأجانب .
فالإيطاليون - ويبلغ تعدادهم حوالى الف نسمة - ينشطون في زراعة الموز
والتجارة ؛ وهناك عدد منهم يعمل كخبراء . أما الجاليات العربية وبخاصة
اليمنيون الجنوبيون والهنود والباكستانيون ، فهم رجال اعمال وتجار (١) .
وتكاد هذه الفئة الثرية من رجال الأعمال ان تخلو من الصوماليين ؛
فالغالبية العظمى من التجار الوطنيين يقومون بالنشاط التجارى البسيط
لسد حاجات جمهرة الفلاحين والعمال والرعاة . وليس للأجانب دور سياسى

(*) يرى الأستاذ حمدي السيد سالم رأيا مخالفا الا وهو ان المجتمع
الصومالى ظل منفلقا داخل التركيب القبلى حتى سنة ١٩٤١ « .. حينما
قام البريطانيون بطرد ايطاليا من صوماليا اثناء الحرب العالمية الثانية ،
 واصبحت صوماليا جزءا من الصومال البريطانى وشرق افريقيا » .
حمدي السيد سالم - الصومال قديما وحديثا - الجزء الثانى .
الدار القومية للطباعة - القاهرة سنة ١٩٦٥ .
وتختلف الباحثة مع الأستاذ سالم فى الرأى ، حيث ان الاخذ برأيه
يعنى تجاهل دور الزعيم محمد عبد الله حسن والطرق الصوفية فى بناء
القومية الصومالية ووضع نواة لدولة عصرية .

يذكر في الصومال • فنشاطهم الاقتصادي قليل الأهمية بالنسبة للسياسة العامة للدولة •

وتبقى فئة المثقفين وكبار الموظفين والمسؤولين بالدولة ، وترتفع دخول هذه الفئة قليلا عن دخول القاعدة العريضة من الشعب •

وبعد هذه الدراسة الموجزة للتركيب الاجتماعي للشعب الصومالي نورد الملاحظات التالية :

أولا : تعتبر وحدة السلالة واللغة والدين عوامل هامة في تدعيم وحدة الشعب الصومالي وبناء الأمة والقومية الصومالية • وتساعد هذه الخاصية الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي (*) الحاكم ، في تجميع الجماهير الصومالية حول هدف هام من أهداف سياسته (***) ، ألا وهو استعادة الأراضي التي تعيش فيها بقية السلالة الصومالية ، والتي أصبحت ، نتيجة للتقسيم الاستعماري ، ملكا لاثيوبيا وكينيا •

ثانيا : لم تؤثر الطبقة داخل القبيلة في أسلوب تكوين الحزب الحاكم وحكومته ؛ فنلاحظ ان الرجل الثالث في المكتب السياسي للـ PSRS وهو محمد علي سماتار من قبيلة التومال ، وهم حدادون ويعتبرون من الطبقات الدنيا التي لا تقدرها القبائل الصومالية ، التقدير الكافي • كما نلاحظ ان النساء ، وهن من درجة أدنى من الرجال في الترتيب الطبقي داخل القبيلة ، أصبحن يتسلمن مناصب قيادية في الدولة • فأكاديمية البحث العلمي وكلية اللغات بالجامعة الصومالية وقسم الثقافة العمالية بالاتحاد العام لنقابات العمال الصوماليين وهيئة التجارة الخارجية ، كل هذه المؤسسات ترأسها نساء صوماليات وذلك على سبيل المثال لا الحصر •

(*) أي PSRS اختصار للتسمية الفرنسية :

Parti Socialiste Révolutionnaire Samalien.

(**) كان هذا الهدف يشغل أيضا الحكومات الصومالية المتتالية من بداية الاستقلال حتى تولى حكومة الثورة ، وإن اختلفوا في قوة التمسك به •

ويعنى ذلك أن القيادة الحزبية فى الصومال مؤمنة بالفعل بالمساواة التامة بين افراد الشعب ، وتبذل جهودا صادقة لتغيير العرف الاجتماعى السائد فى البلاد .

ثالثا : نعلم ان البدو فى اى مكان يقبلون بصعوبة بالغة ان تفرض عليهم سلطة مركزية من قبل الحكومة التابعين لها . والصوماليون ، باعتبار ان غالبيتهم العظمى بدو رعاة ، تنطبق عليهم هذه الصفة . وبالإضافة الى ذلك ، اتضح لنا ان الانسان الصومالى قد تطرف فى ميله الى الفردية والحرية حتى اثر ذلك على قوة الزعامة فى القبيلة . ومن ناحية اخرى نعلم ان نظام الحزب الواحد فيه كثير من الضغط السياسى والفكرى على الافراد . وهو نظام يرفض المعارضة من خارجه ، مما لا يتفق مع النمط الديمقراطى المباشر الذى درج عليه الرجال فى القبيلة ، وهو ان يتساوروا جميعا فى الأمر وتتخذ القرارات بالأغلبية . وهنا يثار تساؤل حول مدى تقبل الشخصية الصومالية لهذا النمط من الحكم الشمولى ، ومدى تغلغل سلطة الحزب الى البدو فى مراعيهم ؟ ونكتفى ، فى هذا الجزء من الدراسة ، بآثاره هذا التساؤل ، تاركين الإجابة عليه الى خاتمة البحث ، بعد استكمال الجانب السياسى له .

رابعا : يمكن تقسيم المجتمع الصومالى الى طبقتين : تجمع طبقة منهما بين الغالبية العظمى من افراد الشعب ، ذوى الانماط الانتاجية المختلفة والدخول المنخفضة . وهذه الفئات هى الفلاحون والرعاة والعمال باختلاف تخصصاتهم ، وصغار التجار والغالبية العظمى من رجال الدين . وتضم الطبقة الأخرى عددا قليلا من الصوماليين من التجار والمثقفين وكبار المسؤولين فى الدولة . ويتمتع افراد هذه الطبقة بمستوى معيشة متوسط يفضل قليلا عن طبقة الجماهير .

ونخلص من هذا بأن الفروق فى الدخل ومستوى المعيشة بين افراد الشعب الصومالى ضئيلة . فلا وجود لطبقات اقطاعية أو رأسمالية

مستغلة كما هو الحال في كثير من الدول الافريقية ودول العالم الثالث .
والموجود بالفعل هي فئات اجتماعية تقوم على تقسيم العمل . وعلى ذلك
يبدو ، ان قضية الطبقة في الصومال قضية محدودة الأهمية ، وأن الفكر
الاشتراكي الذي دخل الصومال قبل الثورة على يد الحزب المعارض
السابق : الاتحاد الديمقراطي الصومالي ، لم يكن في الواقع ، نتاجا لصراع
طبقي ، بل كان ثمرة تفكير جماعة من المثقفين تأثروا بالافكار اليسارية
وبجدوى تطبيق هذه الافكار لدفع عجلة التقدم في البلاد ودفع مستواها
الاقتصادي ، وكانوا في ذلك متأثرين بتجربة الاتحاد السوفيتي واوروبا
الشرقية . هذا على المستوى الجماعي . ولكن ذلك لا يمنع ان يكون
بعض الافراد قد تأثروا بالفعل بنشأتهم المتواضعة وآمنوا بالاشتراكية
عن تجربة شخصية ، كما سنرى فيما يلي .

خامسا : يتكون المكتب السياسي للحزب ، وهو أعلى هيئة مسؤولة
سياسيا في البلاد ، من افراد ذوي ميول سياسية مختلفة . فعلى سبيل
المثال ، يعد حسين كلمي أفرا ، الرجل الثاني في المكتب السياسي للحزب ،
وهو ذو اتجاه سياسي معتدل ، ويميل الى التعامل مع دول اوروبا الغربية .
أما محمد علي سماتار ، الرجل الثالث في المكتب السياسي ، فيؤمن
بالاشتراكية الماركسية . وقد كانت له علاقات ممتازة بالاتحاد السوفيتي
قبل خروج المستشارين السوفييت من الصومال سنة ١٩٧٨ ، كما انه
عمل بجد لنشر الفكر الاشتراكي بين زملائه في الجيش . اما الاتجاه العربي ،
فيمثله في المكتب السياسي ، اسماعيل علي أبو كور . ويبدو أنه لعب
دورا هاما في تنمية العلاقات الصومالية العربية (١) .

واذا عدنا الى جذور هؤلاء الرجال الثلاثة ، باحثين عن اسباب هذه
الانتماءات السياسية المتباينة ، لوجدنا ، ان حسن كلمي أفرا ، ولد لأسرة ،
يمكن اعتبارها من البرجوازية الصومالية . فقد مارس بالفعل مهنة

التجارة في مدينة مقديشو . وذلك قبل ان يندرج في صفوف الشرطة .
وقد اكمل تعليمه العسكرى في ايطاليا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية .
فيبدو ، ان نشأته الاجتماعية بالاضافة الى ثقافته العسكرية ، مسؤولة عن
توجيهه فكريا نحو الايديولوجية الليبرالية والتعاطف مع الدول
الرأسمالية . أما محمد على سماتار ، فينتس الى قبيلة التومال التى تكاد
ان تكون منبوذة ، وقد درس العلوم العسكرية في الاتحاد السوفييتى
حيث امضى اربعة سنوات تقريبا . و تربط هنا بين نشأة سماتار المتواضعة
ماديا واجتماعيا ، وبين ايمانه بالاشتراكية العلمية التى تساوى بين البشر .
كما ان وجوده فى الاتحاد السوفييتى قد ساعد على بلورة فكره ومواقفه
السياسية . ونأتى الى اسماعيل على ابو كار . الرجل الرابع فى المكتب
السياسى للحزب . وليس لدى الباحثة معلومات اكيدة عن نشأته الفتوية .
غير ان انتماءه الى قبيلة عيسى التى تعيش فى المنطقة الشمالية المواجهة
لعدن وجنوب الجزيرة العربية ، والتعليم الاسلامى الذى تلقاه فى
الدكسى (*) فى مدينة براوه ، قد يكونان أثرا فى انتمائه السياسى ،
فجعلاه عربيا اسلاميا معتدلا .

وتميل الى الاعتقاد بأن هذا التركيب الايديولوجى المتباين للمكتب
السياسى للـ PSRS ، عامل من العوامل الهامة التى طبعت السياسة
الصومالية ، لا سيما السياسة الخارجية للحكومة ، فنجد الحكومة
الصومالية ، رغم اعلانها عن ايديولوجيتها الماركسية ، تتعامل مع الدول
العربية المعتدلة (السعودية ومصر والسودان) ، وتدور فى فلك الاستراتيجية
الامريكية فى القارة الافريقية (***) . وعلى ذلك يتبين ، من العينة التى

(*) الدكسى هو المقابل للكتاب فى مصر . ويحفظ فيه الاطفال القرآن
مكتوبا على الواح خشبية ، كما يتعلمون القراءة باللغة العربية .
(**) لا شك ان هناك عوامل اخرى مسببة لتلك الظاهرة ، منها
مساعدة الاتحاد السوفييتى لاثيوبيا . واحتياج الصومال لمصدر سلاح آخر
وقوة دولية اخرى تسانده فى قضية الحدود . اصف الى ذلك فقر الصومال
 واحتياجه الى اموال دول البترول العربية وبخاصة السعودية . وربما كان
الانتماء الاسلامى للصومال يساعد فى التقارب مع السعودية ودول الخليج ،
وذلك عن طريق الطرق الصوفية .

اخرناها للدراسة من اعضاء المكتب السياسى ، ان هناك علاقة ما بين توجيه السياسة العامة للحزب الحاكم الصومالى والالتماءات القوية لاعضائه القياديين ، رغم صغر الفروق المادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

مبادئ الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

لم يتكون الحزب الحاكم الصومالى من فراغ . فقد تبنى الافكار الاشتراكية فى الصومال قبل الثورة ، الحزب المعارض : الاتحاد الديمقراطى الصومالى . وبعد قيام ثورة ١٩٦٩ وحل الاحزاب السياسية جميعا . صعد الى السلطة بعض المثقفين اليساريين من اعضاء الاتحاد الديمقراطى الصومالى المنحل ومن غيرهم ، وحاولوا تطبيق الافكار الاشتراكية التى كان يدعو اليها . وقد بدأ بالفعل تطبيق الاشتراكية فى البلاد منذ سنة ١٩٧١ . وأهم منجزات السياسة الجديدة ، فى اوائل السبعينات ، كانت تأمين وسائل الانتاج - فيما عدا الارض الزراعية والمنازل الخاصة . وكتابة اللغة الصومالية ، ومحو الامية ، وتطبيق بعض القوانين الاجتماعية العادلة التى صيغت لتحرير المرأة والانسان الصومالى بصفة عامة .

وبعد خمس سنوات من التطبيق الاشتراكى ، ولد الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى وذلك فى سنة ١٩٧٦ ، فى ظروف كانت مهيأة بالفعل لاستقباله . وقد قام بنشر برنامجه فى كتيب فى شهر أكتوبر من نفس السنة . ومنه يمكن التعرف على فكر الحزب والسياسة التى يهدف الى تطبيقها . وسنبدا بدراسة الاسس النظرية ثم ، التطبيقات العملية لهذه الاسس ، والتى تتمثل فى السياسة العامة لحكومة الحزب .

المذهب الفكرى للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى : يقوم المذهب

الفكرى للحزب الحاكم الصومالى على الاشتراكية العلمية . فىرى قادة الحزب وواضعو دستوره ، انها المنهج الاشتراكى الوحيد ، وان بها

من الموضوعية القدر الكافي لكى تطبقه بنجاح فى كل مكان وزمان • وعلى ذلك يستبعد الحزب المحاولات الفكرية التى جرت لتطويع الايديولوجية الماركسية لتصبح ملائمة للبيئة الاجتماعية الافريقية وظروفها الاقتصادية والسياسية • وقد كان الرئيس السنغالى السابق سنجور من أوائل المفكرين الذين قاموا بهذه المحاولات • فقد كتب عن الاشتراكية الافريقية • وجعلها من الاركان الفكرية الهامة التى اقام عليها حزبه السياسى • وقد اخذت كثير من الدول الافريقية بنظرية الاشتراكية الافريقية ، زاعمة انها انسب المناهج الفكرية للبيئة الافريقية •

وتمثل الفروق الأساسية بين الاشتراكية الافريقية العلمية فى نقطتين أساسيتين : الصراع الطبقي والفلسفة المادية • فترفض الاشتراكية الافريقية الرأى القائل بوجود الطبقات الاجتماعية فى البيئة الافريقية ، وهى ترى ان الصراع الحقيقى قائم بين الشعوب الافريقية من جهة والاستعمار القديم والحديث من جهة اخرى • وهى لا تؤمن ايضا بالفلسفة المادية وما يتبعها من فكر رافض للأديان • وقد يكون الدافع الى هذا الموقف تعلق الشعوب الافريقية بالفلسفات الدينية سواء كانت سماوية أو محلية • أما الاشتراكية العلمية فمن اعمدها الفلسفة المادية وفكرة الصراع الطبقي • فاذا حاولنا تطبيق أهم المبادئ الماركسية التى يدين بها الحزب ، على المجتمع الصومالى ومدى ملاءمتها له ، لوجدنا الآتى :

أولا : فيما يختص بالصراع الطبقي ، اتهمت الباحثة من التحليل السابق للمجتمع الصومالى الى انه لا يعانى من قضية الطبقة بالمفهوم الماركسى لها • فلم يعرف المجتمع الصومالى الشركات والمصانع والمناجم الكبيرة أو الاقطاعات الواسعة ، التى تفرز طبقة قليلة العدد ومستغلة وأخرى ، هى أغلب الشعب ، ولكنها مستغلة •

ثانيا : بالنسبة لدكتاتورية البروليتاريا ، وهى ركن من الاركان الهامة للاشتراكية العلمية ، نجد — طبقا للاحصائيات الرسمية (١) ان الطبقة العاملة

— Adam and Sheikh Omar. op. Cit., pp. 14-15.

(١)

الصومالية كانت في سنة ١٩٦٣ ، ١٣٦٪ من مجموع الافراد القادرين على الانتاج (*) . وقد زادت هذه النسبة بعد ثورة ١٩٦٩ ، وذلك بعد التوسع في الصناعة والمناجم والخدمات التي قامت بها حكومة الثورة ، ولكن الاحصائيات التي نشرت سنة ١٩٧٧ لا تحدد بالضبط نسبة الزيادة . غير انها مهما ارتفعت ، لا اتصور ان تتعدى النسبة العامة ٢٠٪ مثلا . فهل يعنى ذلك ان يحكم عشرون في المائة من افراد الشعب ، كل الصوماليين تحت اسم دكتاتورية البروليتاريا (**) ؟ وهل يضم الحزب الحاكم ، الذى يفترض فيه تمثيل الطبقة العاملة ممثلين عن فئة الرعاة التى تبلغ نسبتها الى الشعب الصومالى من ٦٠٪ الى ٧٠٪ والتى لا تضم بين افرادها ، حسب الاحصائيات الرسمية ، سوى ٧٠٪ من الأجراء ؟

ثالثا : اما الفلسفة المادية ومحاولة تطبيقها على مجتمع اسلامى مائة في المائة ، فهى قضية اوقعت المسؤولين الصوماليين في موقف متناقض وخرج وقد حاولوا التخلص من هذا التناقض بطريقتين :

١ - اوردوا في دستور البلاد ان الايديولوجية التى تسير عليها البلاد هى الاشتراكية ، وحذفوا كلمة « العلمية » ، التى احتفظوا بها في دستور الحزب فقط . وقد اضطروا الى ذلك للتوفيق بين نصوص الدستور ذاته التى تقر ، في نفس الوقت ، الاشتراكية كمذهب إقتصادي واجتماعي وسياسي للبلاد ، والاسلام كدين للأمة (١) .

٢ - لم يذكر في الدستور ان دين الدولة هو الاسلام ، وانما ذكر ان الأمة الصومالية أمة مسلمة . وذلك لابعاد شبهة التعصب عن النظام ،

(*) يدخل في هذه النسبة العمال الزراعيون والصناعيون وعمال المناجم والخدمات الخ ، اى كل فرد يؤجر عمله للغير .
(**) نحن هنا نفترض احسن الفروض ونعتبر ان الحزب الحاكم الصومالى يأخذ بالتطورات او التعديلات التى ادخلت على الاشتراكية العلمية والتى جعلتها تضم كل انواع العمالة الى طبقة البروليتاريا .
(١) انظر الدستور الصومالى سنة ١٩٧٨ .

فالمسؤولون في الحزب لا يرفضون الاسلام كعقيدة ، ولكنهم يرفضون بعض تفسيرات النصوص التي تشكل عائقا للتقدم .

واذا اردنا ان نلخص التحليل السابق لأهم أسس الاشتراكية العلمية ومدى ملاءمتها للصومال ، لقلنا ان مبدأي الصراع الطبقي (*) ودكتاتورية البروليتاريا ، هما مبدأان لا يصلحان للتركيب الاجتماعي للشعب الصومالي . أما الفلسفة المادية . فهي منهج علمي ، لا شك أنه ساهم مساهمة كبيرة في التقدم العلمي . وهو يعتمد على الجدلية العلمية ، التي اصبح العلماء ، حتى التقليديون منهم ، يعترفون بها بل ويستخدمونها . ويبقى في الايديولوجية الاشتراكية كثير من المبادئ الانسانية والاقتصادية العادلة والتي يجب بالفعل ان تطبق على الصومال لكي تدفع به الى التنمية والتقدم .

السياسة الداخلية للحزب الحاكم الصومالي :

قام مجلس الثورة الصومالي ، ثم الحزب الحاكم (**) الذي تولى مسئولية حكم البلاد سنة ١٩٧٦ بعد حل مجلس الثورة ، بأعمال ايجابية تهدف الى تقدم الشعب الصومالي . وقد امتدت هذه الجهود الى عدة مجالات مثل التعليم والثقافة والصحة والزراعة والصناعة . فبعد شهور

(*) سبق للباحثة ان انتقدت الاشتراكية الافريقية لأنها ترفض الصراع الطبقي . وكان هذا الموقف للباحثة مقصود به النظرية اذا طبقت على غرب افريقيا ودول افريقيا الجنوبية (وكان محل الدراسة السنغال وشابا في زائير) . وذلك لأن هذه المناطق تضم ثروات زراعية ومعدنية كثيرة ، كما تضم بعض الصناعات الهامة : هذا بالاضافة الى الحركة التجارية الواسعة مع الدول الاوروبية . وينتج عن ذلك تكوين طبقتين واضحتين من الافارقة انفسهم : الطبقة البرجوازية وتضم الاقطاعيين وكبار التجار ورجال الاعمال وتعيش في مستوى اقتصادي اعلى بكثير من الطبقة المقابلة والمستغلة ، وهي طبقة الفلاحين والعمال .

(**) جدير بالذكر ان بعض اعضاء مجلس الثورة تولوا المسئولية ايضا في الحزب الحاكم الصومالي . وقد تولى الرئيس سياد بري رئاسة مجلس الثورة كما تولى زعامة الحزب .

قليلة من قيام ثورة سنة ١٩٦٩ (*) • بدأ اعضاء مجلس الثورة محاولات لتطبيق المبادئ التي أعلنوا عنها • ففى يناير سنة ١٩٧٠ أمتت الحكومة شركة الطيران الصومالية بنسبة ٥٠٪ (وكانت ملكية ايطالية) • وفى شهر مايو من نفس السنة ، امتت البنوك وشركات التأمين والشركات الموزعة للمنتجات البترولية وشركة الكهرباء وشركة السكر • ولم يلجأ مجلس الثورة الصومالى الى هذه التأميمات بهدف تطبيق الاشتراكية فحسب ، بل كان يهدف أيضا الى حماية الاقتصاد الصومالى من السيطرة الأجنبية ، فعلى سبيل المثال ، كان فرعا بنك روما وبنك نابولى فى الصومال يسيطران على البنك الوطنى الصومالى الذى اصبح بذلك مرتبطا بالسياسة النقدية للبنوك الأجنبية الخاصة وسياسة هذه البنوك تقوم على تشجيع الاستثمارات فى المجالات التجارية سريعة الكسب دون الاهتمام بالمجالات الانتاجية خاصة وان قانون الاستثمار حينذاك كان يسمح بترحيل الأرباح الى الخارج (١) •

غير ان سياسة التأمين لم تمتد الى الملكيات الزراعية ولا الى المجال الصناعى فيما عدا مصنع السكر فى جوهره • ونلاحظ هنا ان التجربة الصومالية قد حادت عن النظرية الماركسية فى الغاء الملكية الفردية ، وطوعت هذه النظرية لخدمة الواقع الصومالى ، وقد كان ذلك فى صالح التجربة الصومالية • فالغاء الملكية الفردية الزراعية ، اذا حدث ، لن يفيد البلاد قدر ما يضرها فقد علمنا سابقا ، ان قضية الاقطاعات الزراعية الواسعة التى يستغل فيها المالك الفلاحين ، ليست قائمة فى الصومال بل ان

(*) تستعمل الباحثة كلمة « ثورة » لتصف حركة الضباط الصوماليين فى سنة ١٩٦٩ برئاسة محمد سياد برى ، لأنها التسمية الصومالية الرسمية لها . غير ان الباحثة ترى ان الأدق من الناحية العلمية ، وصف هذه الحركة « بالانقلاب الثورى » . وذلك لأنها بدأت انقلابا عسكريا لا يقوم على اساس جماهيرى ، ثم تطورت وبدأت تقوم بتغييرات جذرية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية .

المشكلة الزراعية الملحة في البلاد تتمثل في قلة الأيدي العاملة المدربة على استصلاح مساحات واسعة من الأراضي البور وندرة الأموال اللازمة لمثل هذا العمل الشاق المكلف . لذا فضلت الحكومة ترك هذا المجال للأفراد والشركات ، فهي في حاجة الى حماسهم ورؤوس اموالهم . ويبدو ان الحكومة ارادت ، بعزوفها عن تأميم مزارع الموز ، ان تتفادى الصدام مع ملاك هذه المزارع واغلبهم من الايطاليين . فالموز هو المحصول الزراعي الأول للتصدير ، وای ارتباك في انتاجه او تسويقه يؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاد البلاد .

وقد وضعت الحكومة خططا للتنمية الاقتصادية ، كانت أولها الخطة الخمسية لسنوات ١٩٦٣ — ١٩٦٧ . ثم تتابعت الخطط بعد ذلك فكانت الخطتان الثلاثيتان لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ و ١٩٧١ — ١٩٧٣ ، ثم الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧٤ — ١٩٧٨ . فاذا اتخذنا الخطة الخمسية الأخيرة نموذجا لسياسة التخطيط الصومالية ، لوجدنا الآتي : (١)

أولا : ما زالت الحكومة الصومالية ، بعد قيام الثورة بتسع سنوات تعتمد اعتمادا كبيرا على المعونات والقروض الأجنبية في كافة المجالات (*) . مما يجعل اقتصادها مرتبطا ارتباطا كبيرا بالخارج .

ثانيا : حاولت الحكومة الصومالية علاج هذه الظاهرة الخطيرة فاستبدلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في صورة مشاريع في داخل البلاد ، بالمعونات والقروض من الدول الأجنبية . وفائدة ذلك ان الدولة ، في الحالة الثانية ، تكون قادرة على توجيه المعونات والقروض الأجنبية نحو المشاريع الانتاجية التي تبني الاقتصاد القومي ، مستبعدة

— Ibid., p. 94.

(١)

(*) نورد مثالا آخر على هذه الظاهرة : الخطة الثلاثية لسنوات ١٩٧١ — ١٩٧٣ اعتمدت على القروض والمعونات الاجنبية بما يساوي ٣/٤ اجمالي الخطة .

بذلك المشاريع الاستهلاكية التي يفضلها دائما المستثمر الأجنبي لأنها سريعة الكسب قليلة التكاليف .

سجل النشاط	اجمالي المخصص له بالشلن الصومالي	النسبة بالقياس الى المجموع	النسبة التي تحولها المعونات الاجنبية
- الزراعة	١ مليار	٪٤١	٪٦٠
- الصناعة والطاقة	٦٠١ مليون	٪١٩	٪٦٢
- النقل والمواصلات	٧٢٥ مليون	٪٢٥	٪٨٨
- الخدمات الاجتماعية	٩٤٥ مليون	٪١١	٪٥٦
- خدمات اخرى	٤٣٧ مليون	٪٤	٪٧٥

ثالثا : هذا الارتباط الكبير بالدول الأجنبية من الناحية الاقتصادية ينتج عنه في اغلب الأحيان ، ارتباط سياسى . فصحیح ان القروض تقلل من اضرار الافتتاح المباشر على الخارج ، الا ان الدول المانحة تحاول دائما التأثير على الدول المقترضة بشتى الطرق ؛ فعلى سبيل المثال تشترط الدول المانحة المجال الذى تنفق فيه هذه الأموال (ان كانت معونات أو قروض) ، او تقدم هذه المعونات او القروض فى شكل سلع تتحكم الدول المانحة فى نوعيتها .

ويدفعنا هذا الوضع الى طرح التساؤل التالى : هل كان من الممكن للحكومة الصومالية ان تقلل من الاعتماد على الخارج بهذا القدر الكبير فى عملية التنمية الاقتصادية ، حتى تتجنب السلبيات السابق الاشارة اليها ؟

القضية فى الواقع ، ليست فى عملية الاقتراض نفسها . فكل دول العالم تقريبا تلجأ احيانا الى القروض لتغطية عجز الميزانية الذى ينتج من نقص موارد الدولة الذاتية والزائدة عن مصروفاتها . المشكلة اذا هى فى مدى امكانية الدول المقترضة فى وضع السياسات الاستثمارية الجيدة التى تمسطيع معها تحقيق عوائد أعلى من معدل فوائد القروض ، حتى تستطيع

(*) ٦ شلن صومالى = ١ دولار (السعر الرسمى) .

معها سداد التزاماتها تجاه الدول المقترضة بسهولة ويسر ، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، وذلك دون ان تتعرض لضغوط هذه الدول في حالة عجزها عن سداد هذه الالتزامات المتمثلة في الديون وفوائدها . كما يجب أن تتأكد الدول المقترضة من دراسة شروط التعاقد حتى لا يتضمن شروطا ، اما مجحفة من الناحية المالية ، او شروطا تجعلها تخضع للضغوط السياسية للدول المانحة أو شروطا متعمدة لتوجيه هذه الاستثمارات بطريقة تخدم مصالح الدول المانحة على حساب المصالح الاقتصادية للدول المقترضة . فكيف تصرفت حكومة الصومال في قروضها ؟

حددت الحكومة في الخطة الخمسية الأخيرة ٧٣ — ١٩٧٨ ، مشاريع صناعية هامة :

— مصنع الأسمنت في بربره حيث المواد الأولية اللازمة لتصنيعه الى الدول المجاورة بعد أن يكون قد غطى حاجة السوق المحلية .

— مصنع الاسمنت في بربره حيث المواد الأولية اللازمة لتصنيعه متوفرة في هذه المنطقة وهي الجبس والجير والصلصال . وقد بدأ العمل فيه بالفعل في آخر سنة ١٩٧٦ .

— مصنع الدقيق بمقديشيو . وقد افتتح في آخر سنة ١٩٧٥ ، واستطاع انتاجه ان يغطي بالكامل الحاجة المحلية للدقيق الذي أوقف استيراده تقريبا .

— مذبح للماشية في هرجيسا .

— مصنع للأحذية في قسمايو يستخدم الجلود التي تتخلف عن عملية تعليب اللحوم وحفظها والتي يقوم بها مصنع في نفس المدينة .

— معمل للأدوية في مقديشيو .

أما بالنسبة للمشاريع الزراعية التي وردت في الخطة الخمسية المذكورة فأنها :

— مشروع رى عشرة آلاف هكتار شمال مقديشيو وذلك لزراعتها بالأرز والقطن والحبوب •

— مشروع بناء سد على نهر جوبا يسمح بزراعة ٢٤ ألف هكتار •
— مشروع رى افجوى على بعد ٣٠ كيلو متر فى جنوب غرب مقديشيو •

— مشروع زراعة ثلاثة آلاف هكتار على بعد ١٣٠ كيلو فى جنوب غرب مقديشيو تخصص ٦٠٪ منها لزراعة الجريب فروت الذى يمكن تصدير الفائض منه بعد تغطية الاستهلاك المحلى •

— بناء سد على نهر شيبلى يسمح بزراعة ٤٥ ألف هكتار بقصب السكر والموز والجريب فروت •

كما تهدف الخطة الخمسية الى تشجيع صيد الأسماك حيث لا يستغل الصومال سوى ١٠٪ فقط من امكانياته فى هذا المجال • ويبدو ان جانبا هاما من التقصير فى هذا المجال يعود الى العادات الصومالية القديمة • فأكل السمك فى الصومال عادة غير محببة الى نفوس غالبية المواطنين • فهم يفضلون أكل اللحوم • ويرجع ذلك الى التركيب الاجتماعى والبيئة الجغرافية للبلاد • ففي الزمن القديم لم يكن يأكل السمك الا الفقراء من سكان السواحل الجرداء • اما الرعاء ، وهم يعيشون فى داخل البلاد حيث المزارع والمراعى الغنية ، فلا يأكلون سوى اللحم •

وجدير بالذكر انه ، فى سنة ١٩٧٣ اى فى بداية الخطة الخمسية ، كان مجموع القروض والمعونات الأجنبية للصومال يساوى تقريبا عائد الصادرات الصومالية الى الخارج • اما فى سنة ١٩٧٤ فقد زاد عائد الصادرات حتى بلغ ١٥٠٪ من مجموع القروض والمعونات (١) • وهذا مؤشر على ان السياسة الاستثمارية الصومالية تسير فى طريقها الصحيح نحو التنمية الاقتصادية وانها تحسن استخدام الأموال الأجنبية المقدمة فى

شكل معونات وقروض ويساعد على استمرار خطط التنمية في الصومال ، سياسة المساعدة الذاتية التي اعلنت عنها الحكومة سنة ١٩٧٠ . وتتلخص هذه السياسة في العمل الجماعى الذى يضم كل افراد الشعب بجميع فئاته ، والقيام ببعض المشاريع الهامة للبلاد . وتعتبر هذه السياسة تطبيقا عمليا للنظرية الاشتراكية . وقد سبق لبعض الدول ان طبقتها بالفعل مثل الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية . ولسياسة المساعدة الذاتية ايجابيات كثيرة ؛ فهي الخطوة الأولى نحو الاكتفاء الذاتى وذلك لأنها تعاون كثيرا في عملية التنمية فعلى سبيل المثال ، جندت مجاميع ضخمة من الطلبة والعمال والموظفين وكبار المسئولين للمشاركة في بناء المدارس والمستشفيات والمنازل والاسواق ورصف الشوارع وحفر الآبار ومحو الأمية وهناك عملان تفخر بانجازهما - بمشاركة الشعب - الحكومة الصومالية وهما اعادة بناء فندق جوبا بعد الحريق الذى أتى عليه سنة ١٩٧٠ ، وعملية تثبيت الرمال التى قام بها حوالى ثمانية آلاف من الصوماليين باختلاف فئاتهم وتحرك الرمال ظاهرة طبيعية خطيرة تهدد بردم المزارع والطرق والبنيات بل وتهدد بعزل مناطق كاملة ، كميناء ميركة مثلا . وقد بدأت حملة تثبيت الرمال في اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وزرعت آلاف الأشجار لايقاف زحف الرمال . ومن فوائد سياسة المساعدة الذاتية انها تحارب الميل الى الفردية الذى يتميز به الانسان بصفة عامة ، والفرد الصومالى بصفة خاصة ، مما يساعد على استيعاب الشعب للنظرية الاشتراكية ، ويقوى عنده الاحساس بالوحدة الوطنية والقومية الصومالية ، وهما مبدآن اساسيان في سياسة الحزب . ويذكر للحزب الحاكم مجهوداته الايجابية للتخفيف من آثار كارثة الجفاف التى اصابت الصومال من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ . ورغم ان هذه الكارثة قد اضطرت الحكومة الصومالية الى التعديل من الخطة الخمسية بما يؤثر على التنمية الاقتصادية ، الا انها افلحت الى حد كبير في علاج بعض الآثار الناجمة عن الجفاف ، وأهمها توطين البدو الذين اصابوا في الكارثة في ثلاث مناطق زراعية على ضفاف نهري شبيلى وجوبا ، وفي أربع

مراكز لصيد الأسماك على شواطئ المحيط الهندي • وقد أفاد ذلك في أكثر من مجال ، فقد ساعدت تلك السياسة على استصلاح الأراضي البكر وزراعتها بمحاصيل للتصدير ، لا سيما الموز والجريب فروت مما يساعد على التنمية الزراعية ، وعلى كسر احتكار إيطاليا لمزارع الموز • كما عاونت في تنشيط صيد الأسماك والاستفادة من الشواطئ الصومالية الطويلة ، وتشغيل ايدي عاملة كثيرة أصبحت عاطلة تماما بعد كارثة الجفاف • ومن ناحية أخرى أكدت سياسة التوطين التجربة الاشتراكية ، فالقرى التي أعدت لاستقبال المنكوبين طبقت فيها فكرة العمل الجماعي ، مثل المزارع الجماعية في الدول الاشتراكية (١) • كما ساعدت البدو على تغيير نمط حياتهم ، فاندماجهم في بقية المجتمع الصومالي ، وممارستهم لأنشطة إنتاجية أخرى الى جانب تربية الماشية مثل الزراعة والصيد ، يجعلهم يشاركون بقدر أكبر في دفع التنمية الاقتصادية الى الأمام •

ويضاف الى مجهودات الحكومة الصومالية في بناء الدولة الصومالية ، القرار الذي اتخذته في ضرورة كتابة اللغة الصومالية • وقد سبقت ذلك محاولات عديدة لكتابة اللغة الصومالية بالحروف العربية ، وذلك منذ القرن التاسع عشر على يد الشيخ يوسف الكوفاني ، وفي القرن العشرين على يد عبد الله حسن ومحمد عبد المولى وغيرهما • وقد قامت محاولة أخرى لكتابة تلك اللغة بحروف خاصة اخترعها عثمان كناديد واسماها الحروف العثمانية • ولكن جميع هذه المحاولات فشلت • ويعود ذلك الى سبب موضوعي ، الا وهو اختلاف التركيب اللغوي بين اللغة الصومالية واللغة العربية وعدم قدرة الحروف العربية على ترجمة كل الاصوات التي تصدر عن اللغة الصومالية • غير ان هناك رأى يقول ان عدم استجابة الدول العربية لمطلب الصومال في المعاونة في كتابة اللغة الصومالية قد ساعد على فشل التجربة ، وزاد من الصعوبات التي واجهت الحكومة

الصومالية في هذا الشأن • وقد التقطت الدول الأوروبية - وبخاصة إيطاليا وفرنسا - هذه الفرصة ، وقدمت مساعدات كبيرة في محاولة كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية (١) هذا الى جانب مجهوداتها في المعاونة في انشاء جامعة مقديشيو (*) •

وبعد نجاح تجربة كتابة اللغة الصومالية ، بدأت الحكومة حملة محو الأمية ، فأغلقت المدارس الثانوية والجامعة والمعاهد لمدة سنة كاملة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٧٥ ، وارسلت الطلبة الى الريف والبادية لمحو أمية الفلاحين والرعاة التي كانت تبلغ ٩٠٪ • كما استبدلت الحكومة اللغات العربية والانجليزية والايطالية - وكانت اللغات الرسمية للصومال - باللغة الصومالية المكتوبة • وقد ساعدت كتابة اللغة الصومالية على احياء التراث الأدبي والثقافي القومي وذلك بكتابة الاساطير القديسة والاشعار والفلكلور الصوماني بلغته الاصلية • واول عمل ادبي ظهر مكتوبا كان ديوانا يضم اشعار الزعيم الديني والسياسي والقومي محمد عبد الله حسن •

ومن الاهداف الهامة لسياسة الحزب الحاكم ، القضاء على القبلية • فاستمرار النظام القبلي يضعف الأحساس بالقومية والوحدة بين افراد الشعب الواحد • كما يضعف الولاء للسلطة الحاكمة المركزية • وتمثل هذه الاوضاع عقبة هامة في سبيل اتمام الاهداف التي يعمل لها الحزب • غير ان القضاء على القبلية مطلب صعب تحقيقه في المجتمعات الافريقية • وقد رأينا سالفا كيف ان النضال السياسي الذي قاده رجال الدين الاسلامي ،

(١) مقابلة مع سفير الصومال بالقاهرة وذلك في سنة ١٩٨٠ •

(*) نواة هذه الجامعة كانت معهدى القانون والاقتصاد اللذين انشأتهما إيطاليا سنة ١٩٥٤ • وكانت الدراسة بهما سنتين بعد شهادة الثانوية العامة ، وكان الفرض من هذه الدراسة اعداد موظفين حكوميين لمساعدة الاستعمار الايطالي في ادارة البلاد (مقابلة مع مدير الجامعة الصومالية في مقديشيو سنة ١٩٨٠) •

قد ساهم في التخفيف من التعصب القبلي . غير ان الباحثة قد لاحظت أثناء زيارتها للصومال سنة ١٩٨٠ ، ان الناس لا يزالون يتهايمون سرا باسماء قبائلهم وعاداتها وتاريخها .

وتبذل الحكومة مجهودات هادفة في هذا السبيل . فتوطين البدو مثلا واجبارهم على الاندماج في المجتمعات الاخرى ذات الانماط الانتاجية المختلفة ، والاندماجات القبلية المختلفة يساعد كثيرا في تحقيق هذا الهدف . ومن جهة أخرى توزيع المناصب القيادية في الحزب وفي الحكومة على مواطنين من قبائل واطاليم مختلفة يخفف التنافس بين القبائل حتى وجود الحزب الواحد ، كتنظيم سياسى شرعى وحيد ، رغم عيوبه الكثيرة ، يعاون في ايجاد بديل قوى للقبلية يستطيع كل افراد الشعب ان يلجأوا اليه . هذا فيما يختص بكيفية استخدام الصومال للقروض والمعونات الاجنبية . أما فيما يختص بالضغط السياسية التي تمارس عليها نتيجة لهذه المعونات ، فلم تتمكن الباحثة من التوصل الى الاتفاقيات التجارية والمالية بين الصومال والدول المانحة والشروط التي وردت فيها . ولكن بملاحظة بعض الأمور الاقتصادية والسياسية في البلاد نستطيع ان نتلمس طريقنا الى رأى في هذا الشأن . فبالنسبة لحركة التجارة الخارجية مثلا ، نجد ان تصدير المنتجات الصومالية يذهب بالدرجة الاولى الى الدول العربية وبالذات المملكة العربية السعودية . أما الاستيراد فيأتى أساسا من ايطاليا ثم من الكتلة الشرقية . اضع الى ذلك ان السعودية تعتبر ايضا مصدرا من مصادر اعونات والقروض للصومال . وبذلك تصبح المحافظة على حسن العلاقات بين الصومال من جهة والكتلة الغربية والدول العربية البترولية من جهة اخرى ، أمرا له أهميته الحيوية بالنسبة للصومال .

ومن ناحية أخرى ، اضطر الصومال ، ازاء استمرار حالة الحرب بينه وبين اثيوبيا بسبب قضية اوجادين ، وانضمام الاتحاد السوفيتي الى اثيوبيا في هذا الصراع ، ان يلجأ الى الكتلة الغربية ، وعلى رأسها الولايات

المتحدة الامريكية ، لمدته بالسلاح المطلوب . والحصول النهائية للعوامل السابق ذكرها ، ان الصومال ، وهو الدولة الفقيرة التي تبذل مجهودات كبيرة لدفع عجلة التنمية الى الامام ، قد اضطر الى الدخول كحلقة في الاستراتيجية الغربية في القارة الافريقية .

وتعتقد الباحثة ان هذا الوضع الذي اصبح فيه الصومال قد جاء في المقام الاول نتيجة لحرب الاوجادين ولتغيير التكتيك السوفييتي في المنطقة . وان كانت ضغوط المعونات الخارجية قد شاركت في صنع هذا الموقف ، فهي تأتي في المقام الثاني . فرغم أهمية القروض والمعونات الاجنبية ، ورغم وجود مستشارين اجانب في المصانع والشركات ، ورغم بقاء بعض الشركات الخاصة تعمل في مجالات متعددة ، يسيطر القطاع العام على النشاط الاقتصادي في الصومال ، فتملك الدولة ٦٠٪ على الاقل من الشركات والمصانع والوظائف في الدولة ، كما انها تعتبر المصدر لـ ٧٨٪ من المايات التي تصرف في البلاد (١) .

السياسة الخارجية للحزب الحاكم الصومالي

يلخص الحزب سياسته الخارجية في عدة نقاط نوجزها فيما يلي : استمرار الكفاح ضد الامبريالية والتفرقة العنصرية — التمسك بسياسة التعايش السلمي بين الاقلمة السياسية المختلفة — الاستمرار في مساندة حركات التحرير ومساعدة الشعوب الافريقية حتى تنال استقلالها — التعاون بين الدول الافريقية وبخاصة دول الشرق الافريقي وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية — مساعدة الشعب الصومالي على التحرر والوحدة — تنمية العلاقات بين الدول الافريقية والدول العربية ، وبين الدول الافريقية والدول الاشتراكية — ادانة الصهيونية وتأييد القضية الفلسطينية (٢) .

— Ibid, p. 29.

(١)

— Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party, (٢)
pp. 26-28.

وبناء على هذا الموجز يمكن استخلاص عدة محاور رئيسية تدور حولها السياسة الخارجية الصومالية :

- العلاقات الصومالية الافريقية •
- العلاقات الصومالية العربية •
- علاقات الصومال بالكتلة الشرقية •
- علاقات الصومال بالكتلة الغربية •

العلاقات الصومالية الافريقية :

تهيمن على العلاقات الصومالية الافريقية قضية هامة الا وهى نزاع الحدود بين جمهورية الصومال من جهة وكينيا واثيوبيا من جهة أخرى (*) . ويعود هذا النزاع الى وجود قبائل صومالية فى الاقليم الشمالى الكينى على الحدود الجنوبية الصومالية ، وفى منطقتى اوجادين وهود فى شرق اثيوبيا على الحدود الغربية للصومال • وقد خلق الاستعمار البريطانى والايطالى هذه المشكلة حين كان يقسم منطقة نفوذه فى شرق افريقيا لخدمة مصالحه • غير ان هذه القبائل الصومالية كانت دائما واعية بقوميتها • وقد حرك هذا الشعور لديها ، ثلاثة عوامل رئيسية : اولا ، ميلاد الجمهورية الصومالية فى ١٩٦٠ باتحاد الجزأين الايطالى والبريطانى ، ثانيا ، نداءات الدكتور كوامى نكروما لاعادة النظر فى الحدود الافريقية الحالية باعتبارها ميراثا ظالما خلفه الاستعمار للقارة الافريقية • وقد توجت هذه النداءات ببيان صدر عن الرئيس نكروما ورئيس وزراء الصومال بهذا الشأن بمناسبة زيارة المسئول الصومالى لغانا سنة ١٩٦١ • ثالثا ، اقتراح المستر بين وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٤٢ ، بأن تتوحد جميع الاراضى التى تسكنها القبائل الصومالية تحت وصاية بريطانيا • وقد ظهرت رغبة القبائل

(*) كان هناك نزاع ايضا بين الصومال وفرنسا لنفس هذا السبب حول دجيبوتى • غير أنه انتهى باستقلال دجيبوتى ، وذلك حسب رغبة سكان المنطقة التى ظهرت فى الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فى ذاك الوقت •

الصومالية في شمال كينيا في الانضمام الى الصومال في اكثر من مناسبة (*) وكان أوضحها من الناحية الرسمية تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى أرسلته بريطانيا الى الاقليم الشمالى في كينيا سنة ١٩٦٣ للتعرف على رغبة القبائل الصومالية . وقد أبدت الأغلبية الرغبة في الانفصال عن كينيا والانضمام الى جمهورية الصومال . ورغم ذلك امتنعت بريطانيا عن تنفيذ هذه الرغبة وابتقت على الاقليم الشمالى داخل الحدود الكينية واعطته بعض الحريات في ادارة اموره المحلية . وقد تتج عن ذلك قطع العلاقات الصومالية البريطانية واستمرار حكومة الصومال في مساعدة فصائل الشفتا (***) على الاعمال التخريبية داخل كينيا (١) .

غير ان الامور قد هدأت بين الصومال وكينيا بعد الاتفاق الذى تم بينهما في أروشا سنة ١٩٦٨ . وعندما تولت حكومة الثورة المسؤولية في البلاد ، اعلنت انها تتعهد بالمحافظة على موافيقها الدولية ومن بينها اتفاق أروشا . غير ان المرء لا يستطيع ان يجزم بأن مشكلة الحدود بين الدولتين قد انتهت طالما ظل تحرير الشعب الصومالى ووحدة هدفه من اهداف

(*) لتفاصيل اكثر عن هذا الموضوع انظر :

— Ghali, Boutros. Les conflits de frontières en Afrique, Editions technique et économiques. Paris. 1972. pp. 63-66.

(**) الشفتا هي تنظيمات مسلحة من شباب القبائل الصومالية التى تعيش في الاقليم الشمالى الكينى وتطالب بالانفصال عن كينيا والانضمام الى جمهورية الصومال . وهى تقوم بهجمات تخريبية على الاراضى الكينية ثم تعود لتختبئ داخل الحدود الصومالية . وهناك زايان في علاقة الصومال بالشفتا . الراى الاول يقول ان الحكومة الصومالية هى التى شكلتها من بين المنطقة المتنازع عليها . اما الراى الآخرى فيرجع تكوينها الى الرغبة الحقيقية للقبائل الصومالية في النضال لهذا الهدف القومى ، ويقتصر دور الحكومة الصومالية على المساعدة فقط والسماح لها بعبور الحدود الى داخل الصومال هربا من مطاردة الحكومة الكينية .

— Ibid, pp. 66-67.

(١)

الحزب الحاكم ، والارجح ان الحكومة الصومالية قد اضطرت الى المهادنة المؤقتة حتى تتفرغ للجبهة الغربية وحربها في الاوجادين .

ويسود العلاقات الصومالية الاثيوبية توتر دائم منذ الاستقلال حتى الآن . وكثيرا ما يتصاعد هذا التوتر ويصل الى اشتباكات مسلحة وحيانا الى حروب حقيقية ، كانت آخرها في اغسطس سنة ١٩٨٢ . وكانت كفة الصومال راجحة في هذا النزاع حتى غير الاتحاد السوفيتي تحالفاته في المنطقة بعد سقوط الامبراطورية الاثيوبية . فانتقل من تأييده لوجهة نظر الحكومة الصومالية الى محاولة للاصلاح بين هذه الحكومة وحكومة الثورة في اثيوبيا ، ثم الى تحالف كامل مع الحكومة الاثيوبية ضد الصومال . والطرح القانوني لهذه المشكلة بين الصومال واثيوبيا يتم على هذا النحو : فبينما تحتج الحكومة الاثيوبية بمبدأ عدم المساس بالحدود الحالية للدول الافريقية الذي وافقت عليه المنظمة ، تقدم الحكومة الصومالية مبدأ حق تقرير المصير الذي تعترف به أيضا منظمة الوحدة الافريقية . ولا تعتبر النكسة التي اصابت الجانب الصومالي في الحرب هزيمة نهائية بل ان جبهة تحرير الصومال الغربي ، التي تكونت على اثر تفجر الثورة في هذه المنطقة سنة ١٩٦٤ ، ما زالت تنشط في الاعمال العسكرية ضد اثيوبيا ، وذلك بمعاونة الجيش الصومالي .

واذا تركنا مشاكل الحدود جانبا ، وتطرقنا الى علاقات الحكومة الصومالية بالدول الافريقية في عمومها ، لوجدنا انها تحاول اقامة توازن في علاقاتها مع جميع دول منظمة الوحدة الافريقية ، سواء التقديمية منها أو المعتدلة . غير ان ارتباط الصومال بالاستراتيجية الغربية في القارة - كما سنرى فيما بعد - يجعله يميل الى تأييد الحكومات الافريقية المعتدلة واليمينية . ويضع هذا الموقف حكومة الصومال في موقف حرج تجاه بعض حركات التحرر الافريقية ، بل وتجاه بعض دول القارة ذات النظام التقدمي المشابه لنظام الحكم الصومالي ونذكر ، على سبيل المثال ، موقف

الصومال من جبهة البوليزاريو (*) ، في مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية في أديس ابابا في فبراير سنة ١٩٨٢ . فقد قرر الوفد الصومالي مقاطعة جلسات المؤتمر احتجاجا على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية داخل المنظمة (١) . وبهذا الموقف خذلت حكومة الصومال جبهة افريقية تناضل من اجل الاستقلال ، وعارضت الدول الافريقية التقدمية مثل الجزائر وذلك من اجل تأييد المغرب في موقعها من قضية الصحراء العربية . ويثير هذا الموقف لحكومة الصومال تساؤلا حول هويتها ، كما يوقعها في تناقض مع نفسها ، وهي التي تدعو الى حق تقرير المصير للشعوب الافريقية ، وتطبق نظاما سياسيا واقتصاديا تقديميا .

العلاقات الصومالية العربية :

انضم الصومال الى الجامعة العربية في ١٦ فبراير سنة ١٩٧٤ . وقد عارض بعض الصوماليين هذا الانضمام خشية ان تذوب القومية الصومالية في القومية العربية ويفقد الصومال شخصيته الافريقية ، غير ان التيار المؤيد لانضمام البلاد الى الأسرة العربية سرعان ما تغلب ، خاصة وان حجته في الانضمام كانت للمصلحة القومية ذلك انه يهدف من وراء ذلك الى توسيع دائرة التحرك الصومالي في العالم وذلك بالقيام بدور الوسيط بين العالم العربي ودول افريقيا جنوب الصحراء . هذا علاوة على حاجة الصومال الى اموال دول البترول العربية . ويقف الصومال على الحياد ازاء قضايا النزاع العربية ، فعلى سبيل المثال تؤيد الحكومة الصومالية منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الوقت لا تعارض اتفاقيات كامب ديفيد التي كانت السبب في تكوين جبهة عربية ضد مصر ، ويحتفظ الصومال بعلاقات خاصة مع العراق فالمساعدات العراقية للصومال تمتد الى جميع المجالات ،

(*) اعلنت جبهة البوليزاريو عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية في سنة ١٩٨٢ . غير انها لم تحصل بعد على اعتراف منظمة الوحدة الافريقية .

(١) جريدة الاهرام - العدد الصادر في ٢٧/٢/١٩٨٢ - ص ٤ .

(م ٣ - القرن الافريقي)

الاقتصادية والصحية والثقافية والعلمية ، كما يدعم الصومال بصفة دائمة علاقاته مع مصر والسودان وينسق سياسته الخارجية معهما وذلك رغم الاختلاف الايديولوجي بين هذين النظامين والنظام الصومالي .

العلاقات الصومالية بالكتلة الشرقية :

بدأت الثورة الصومالية بعلاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتي ظلت تقوى حتى امتدت الى جميع المجالات العسكرية والمدنية والاقتصادية (*) وظل الوضع مستمرا حتى اندلاع الثورة الاشتراكية في اثيوبيا وانتقال الاتحاد السوفيتي الى تأييدها ضد الأمانى الصومالية . وقد تبع ذلك خروج المستشارين السوفييت من الصومال . ويحتفظ الصومال بعلاقات طيبة بالصين الشعبية التي تقدم المساعدات القيمة في كثير من المجالات ونجاحه في المجال الزراعي ورصف الطرق ، على سبيل المثال الطريق بين مدينة بربرة ومقديشيو وهو طريق لا يخلو من الأهمية الاستراتيجية ، حيث أنه يقع الى مقربة من الحدود الاثيوبية الصومالية .

الصومال والدول العربية :

تسود العلاقات الودية بين الصومال وايطاليا ، رغم تأميم المصالح الايطالية في بداية الثورة : وجدير بالتنويه ان الملكية الزراعية الايطالية لم تمس من قبل الحكومة الصومالية . فكما علمنا ، لم تؤمم حكومة الثورة مزارع الموز الايطالية ، وان أخذ الايطاليون في التخلص منها بالبيع تدريجيا خوفا من التغيرات السياسية المحتملة . وما زالت ايطاليا تستورد من الصومال الموز ، كما انها تعاون في بعض المشاريع الاقتصادية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم تكن لها علاقات قوية بالصومال حتى سنة ١٩٧٦ ، فاقترنت المساعدات الأمريكية له على تمويل بعض

(*) يقول احد المسئولين السياسيين في الحزب الحاكم الصومالي ان المساعدات السوفيتية تركزت في المجال العسكري ، ولم يساعد الاتحاد السوفيتي كثيرا في المجال الاقتصادي .

المشاريع كميناء قسمايو ومعهد الادارة بمقديشيو وبعض مشاريع الماء والكهرباء ، ولكن حجم هذا التعاون كان ضئيلا الى درجة ان المواطنين الأمريكيين في الصومال لم يزد عددهم ، حتى سنة ١٩٧٦ ، عن ٢٨ شخصا ، منهم البعثة الدبلوماسية الأمريكية في مقديشيو (١) . وقد حاولت السعودية بقيادة الملك فيصل ان تساعد على التقارب بين الصومال والولايات المتحدة الأمريكية في أوائل السبعينات ، وذلك لخوفها من ازدياد النفوذ السوفييتي في الصومال ، لا سيما وقد اصبحت القاعدة السوفييتية في مدينة بربرة الواقعة على خليج عدن قرب مدخل البحر الأحمر ، قوة لها خطورتها . وكانت الحكومة الصومالية في ذلك الحين ترغب في هذا التقارب الغربي ، رغم الأيديولوجية الاشتراكية التي اختارتها منهجا لها ، وذلك للتخفيف من الارتباط بالاتحاد السوفييتي وتدعيم سياسة عدم الانحياز التي اعلنت الانضمام اليها . أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ترددت كثيرا في اتمام التقارب الصومالي الأمريكي ، رغم ادراكها لأهمية ميناء بربرة الاستراتيجي ، وذلك بسبب حرصها على علاقاتها الطيبة مع امبراطور اثيوبيا ، الذي تتفق مصالحه مع مصالح الكتلة الغربية ، وبعد اندلاع الثورة الاشتراكية في اثيوبيا وانتقال الاتحاد السوفييتي من تأييد الصومال الى تأييد النظام الأثيوبي الجديد ، وجدت الولايات المتحدة نفسها امام ضرورة استراتيجية هامة وهي تقوية علاقاتها بالصومال . وقد تبع ذلك اعطاء الحكومة الأمريكية بعض القواعد العسكرية في الصومال ، وذلك مقابل تسليح الجيش الصومالي ومساندته في قضية الصومال الغربي . غير ان عون الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية ، في هذا الشأن ، ظل محدودا للغاية وذلك لأسباب من أهمها : أولا ، تجنب استعداد دولة ذات ثقل في منظمة الوحدة الأفريقية مثل اثيوبيا ، ثانيا ، قلة الثروات الطبيعية الصومالية التي تولد عادة اهتمام الدول الخارجية .

واذا اردنا ان نلخص سياسة الحزب الحاكم الصومالى الخارجية لقلنا انها سياسة منحازة الى الكتلة الغربية ومرتبطة باستراتيجيتها فى القارة الافريقية والشرق الأوسط . فاذا سلمنا بأن الحزب ينهج نهجا اشتراكيا ماركسيا فى سياسته الداخلية وقطبه الاقتصادية ، لوجدناه واقعا فى تناقض واضح . ويبدو ان هذا الموقف الغريب للصومال ليس ناتجا بالأساس عن اختلاف المسئولين وعدم وضوح رؤيتهم السياسية . ولكنه نتيجة طبيعية للاستقطاب الدولى الذى تطبقه القوتان العظمتان فى القارة الأفريقية . فلم تتلون السياسة الخارجية الصومالية بالصبغة الغربية الا بعد ان غير الاتحاد السوفييتى تحالفاته فى المنطقة ، والدليل على ذلك أن الحزب لم ينوه بالعلاقات الصومالية مع الكتلة الغربية الرأسمالية فى برنامجه المنشور فى حين انه أكد على ضرورة تنمية العلاقات الصومالية مع الكتلة الشرقية . وبالإضافة الى الاستقطاب الدولى ، نذكر الضغوط المادية والسياسية للدول العربية ، وبخاصة السعودية ، لتبعد الصومال عن المعسكر الاشتراكى وتضمه الى الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة .

وبعد هذا الموجز للمبادئ الفكرية للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ولتطبيقاته السياسية ، ننتقل الى دراسة نظامه الأساسى . فهو العمود الفقرى الذى يسمح له بالحركة والعمل بين الجماهير ، لتطبيق مبادئه .

تنظيم الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

سنركز فى دراستنا للنظام الأساسى للحزب على ثلاث نقاط :

- العضوية وشروطها .
- التمويل ومصادره .
- الهيكل التنظيمى .

العضوية وشروطها :

لكل مواطن صومالي ، بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ان يلتحق بالحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ، على ان يكون مؤمنا بفكر الحزب وقابلا لبرنامجهم ، منفذا لسياسته ؛ وعلى كل عضوان يدفع الاشتراك الشهري للحزب وأن يعمل باخلاص في احدى لجان الحزب (١) .

هذه هي الشروط الأساسية للالتحاق بحزب PSRS . فاذا تأملنا الشرط الخاص بضرورة ان يعمل العضو في احدى لجان الحزب ، لوجدناه شرطا ايجابيا . فكثير من الأحزاب الحاكمة في القارة الأفريقية ، بل لعنا نقول اغلبها ، لا يشترط العضوية العاملة ، بل يمكن للمواطن ان يملأ استمارة عضوية في الحزب ، دون ان يكون له بعد ذلك دور حقيقي فيه . بل ان هناك بعض الأحزاب تضم المواطنين بمجرد مولدهم كالحزب الحاكم في زائير ، أو عند بلوغهم سبع سنوات كالحزب الحاكم في غينيا . وشرط العضوية العاملة الذي يفرضه حزب ال- PSRS ، يساعد على التفاعل بين العضو والحزب ، فيزداد ايمان المواطن بالتنظيم المنتمى اليه ، مما يدفعه الى العمل باخلاص من اجل ارساء قواعده وتغلغله بين الجماهير .

اما عن اجراءات العضوية نفسها ، فمذكورة في المادة الخامسة من قانون الحزب (٢) .

- ١ - كتابة استمارة العضوية التي يمكن الحصول عليها من الخلية الحزبية التابع لها الحي او القرية التي يسكنها المواطن طالب العضوية .
- ٢ - تزكية عضوين قديمين في الحزب لطالب الالتحاق بالحزب ، ويصبح هذان العضوان مسئولين عن تصرفات العضو الجديد . ويحمل هذه المسئولية الى حد الطرد من الحزب اذا قام العضو الجديد بمخالفة خطيرة لنظامه .

— Statute of the Somali Revolutionary Socialist Party, Article (١)

2, Mogadishu, 1976, p. 4.

— Ibid., p. 10-11.

(٢)

٣ - وضع المواطن الذى يطلب الالتحاق بالحزب ، تحت الاختبار لمدة ستة اشهر تصل احيانا الى سنة كاملة . قبل ان يصبح عضوا كاملا فى الحزب . وتتم الموافقة على العضو بأغلبية ثلثى الخلية التابع لها مكان سكنه أو عمله . وسبب ذلك ان اعرف الناس بالانسان هم مخالطوه فى العمل او فى المسكن ، لا سيما فى المجتمعات الأفريقية البسيطة التركيب القليلة العدد ، التى ما زالت تحافظ على علاقات الجوار والقرابة .

وتتقرب شروط العضوية واجراءات الالتحاق بالحزب الحاكم الصومالى ، من شروط الالتحاق بالأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، وذلك من حيث توخى الدقة فى اختيار الأعضاء والتنظيم الهيكلى الدقيق المبني على اساس وظيفى . غير ان الحزب الحاكم الصومالى يختلف عن الأحزاب الشيوعية فى كون هذه الأخيرة تمثل طبقة البروليتاريا فقط ، بينما الـ SRS يمثل جميع الفئات الصومالية . ويبدو طبيعيا الا يتمسك الحزب الحاكم بشرط الانتماء الى الطبقة العاملة ، رغم ايمانه بالاشتراكية العلمية ، وذلك بسبب التركيب الاجتماعى للمجتمع الصومالى الذى لا تتعدى نسبة الطبقة العاملة فيه ٢٠٪ .

ويدل اشتراط الحزب لفترة اختبار طويلة للعضو الجديد ، على ان المسؤولين السياسيين ينظرون الى عملية الانضمام الحزبى نظرة جديدة ، وانهم يفضلون نوعية الأعضاء عن كبر عددهم ، وهم بذلك يعدون بانفسهم وبتنظيمهم السياسى عن الخطأ الشائع الذى تقع فيه الغالبية العظمى من الأحزاب الأفريقية . فهى ، فى سعيها لتكوين قاعدة شعبية عريضة لا تعطى اهتماما كبيرا لحقيقة ما يربط العضو بالتنظيم الحزبى ، فقد يكون الدافع الى ذلك مصلحة شخصية وانتهازية وتقرب الى السلطة ، اكثر منه ايمانا صادقا بفكر الحزب ومبادئه واهدافه .

ويحضرنى ، فى هذا المقام ، الانضمام الجماعى الذى شاع بين الأحزاب الجماهيرية الأفريقية . فتنضم القبيلة بأسرها الى الحزب الحاكم

بمجرد انضمام شيخها اليه ، او تطلب أسرة كاملة العضوية في الحزب لأن رب العائلة يناصر هذا الحزب ، او تتحاز طريقة صوفية معينة الى الحزب الحاكم بإشارة من زعيمها بعد ان يكون قد اصلىح اموره مع الحزب وضمن الحماية لمصالحه الشخصية . ويعتبر الانضمام الجماعى من العيوب الجسيمة التى تشوب العضوية فى الأحزاب الجماهيرية الأفريقية . فاذا كانت مواد القانون الأساسى للحزب الحاكم الصومالى تطبق بالفعل ، فان الحزب الحاكم الصومالى يكون قد تجنب الوقوع فى هذا الخطأ (*) .

التمويل :

حددت المادة ٣٦ من القانون الأساسى لحزب PSRS مصادر تمويل الحزب (١) . وهو يعتمد فى تمويله على بعض المطبوعات من الكتب والمجلات والجرائد والاشتراكات التى يدفعها الأعضاء . ويحدد الحزب للأعضاء قيمة اشتراكاتهم حسب مرتباتهم . فمن كان دخله يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ شلن شهريا يدفع للحزب ١٪ من هذا الدخل ومن كان دخله يتراوح بين ١٠٠١ و ١٥٠٠ شلن يدفع ١.٥٪ ومن كان دخله يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شلن يدفع ٢٪ ومن تجاوز دخله ٢٠٠٠ شلن يدفع ٣٪ منه ، اما اولئك الذين ليس لهم دخول مثل الطلبة ، فيدفعون شلنين شهريا . وكل عضو يدفع فى أول التحاقه بالحزب مبلغا وقدره عشرة شلنات .

ويتبين لنا ، مما سبق ، ان اشتراكات الأعضاء تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل الحزب . وحيث ان الصومال يعتبر من افقر دول العالم ، ويعتبر متوسط دخل الفرد فيه منخفضا للغاية ، وحيث ان الغالبية العظمى من المواطنين الصوماليين رعاة ينتقلون سعيًا وراء العشب والماء ، ويصعب تحديد دخولهم ، ومحاسبتهم ، تتصور ان هذا المصدر للتمويل ضعيف

(*) تقابلت الباحثة مع بعض اعضاء حزب PSRS واكدوا لها انهم خضعوا بالفعل لفترة اختبار طويلة قبل الانضمام .

للغاية بالنسبة لحزب يحدد لنفسه أهدافا خطيرة الأهمية صعبة التحقيق ، لا سيما في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها الصومال . والخطورة التي تهدد الأحزاب ذات التمويل المحدود انها تصبح سهلة الانقياد الى الدول الأجنبية ذات المصالح في المنطقة وتصبح بالتالى مهددة بفقد هويتها وبالخضوع لضغوط سياسية كثيرة .

الهيكل التنظيمي :

يضم الهيكل التنظيمي للحزب نوعين من الأجهزة : اجهزة القاعدة والأجهزة الادارية . وتتكون اجهزة القاعدة من اربع مستويات . المستوى الأول يتكون من الخلايا الأساسية التي تضم الأفراد في المصنع والجيش والهيئات الحكومية والمعاهد التعليمية والجامعة . فالخلايا الأساسية تقوم على اساس وظيفي ولا يقل عدد اعضاء هذه اللجان عن ثلاثة افراد . وتنتخب كل خلية من بين اعضائها سكرتيرا وسكرتيرا مساعدا . وتجتمع الخلايا الأساسية شهريا في مؤتمر عام يعتبر الجهاز الأعلى لهذا المستوى القاعدى . اما المستوى الثانى فيتكون من لجان على مستوى الأحياء في المدن والقرى في الريف . وتجتمع هذه اللجان في مؤتمر يملك السلطة العليا بالنسبة لهذا المستوى من التنظيم الحزبى . ويتكون المستوى الثالث من اجهزة القاعدة من لجان على مستوى المراكز . ويأتى في النهاية المستوى الرابع الذى يتكون من لجان على مستوى المحافظات . وهذه اللجان ، على جميع مستوياتها ، من الخلية الصغيرة القائمة على اساس وظيفي ، حتى لجان المحافظات ، تتكون بالانتخاب من اعضاء الحزب . وتتمثل وظيفتها الأساسية في مناقشة كل الأمور المتعلقة بالجوانب الثقافية والاقتصادية للجماهير ورفعها في صورة تقارير الى المؤتمر الخاص بكل مستوى وهو يرفعها بدوره الى المستوى الأعلى من اللجان . وهى بذلك تسهل على الحزب تطبيق سياسته وتشكل حلقة الوصل بين الجماهير وبين السلطات الحاكمة .

اما الأجهزة الادارية للحزب فتتمثل فى المؤتمر العام وفى اللجنة المركزية وفى المكتب السياسى وفى السكرتير العام • والمؤتمر العام يضم جميع اعضاء الحزب ويجتمع كل خمس سنوات غير ان اللجنة المركزية من حقها ان تطلب انعقاده فى جلسة غير عادية ، ويناقش المؤتمر العام السياسة الداخلية والخارجية للحزب ، ويوافق عليها او يرفضها وينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية ، وهى تقوم بعمله فى فترات عدم انعقاده • والى جانب هذا ، فهى مكلفة بالاشراف على النواحي المالية والاعلامية للحزب ، كما انها تقدم التقارير عن اعضاء الحزب • وعلى ضوء هذه التقارير يبحث بقاء اعضاء الحزب فى وظائفهم ام استبعادهم منها • وتضطلع اللجنة المركزية بأعمال هامة فى الحزب والدولة ، لذلك فهى تنتخب من بين اكفء الشخصيات فى الحزب ، يتنوع اعضاؤها بين السياسيين والمثقفين والدبلوماسيين ورجال الجيش الخ • وذلك حتى يتسنى لهم ، مجتمعين ، ان يعملوا لصالح البلاد • ويتوقف عدد اعضاء اللجنة المركزية على عدد اعضاء الحزب • وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل ثلاثة اشهر • ويكون اجتماعها صحيحا اذا حضره ثلثا الأعضاء وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية البسيطة • واذا تساوت الأصوات المتعارضة حول موضوع معين ، يكون صوت الرئيس فاصلا فى اتخاذ القرار ، وتنتخب اللجنة المركزية المكتب السياسى والسكرتير العام للحزب • ويقوم المكتب السياسى بعمل اللجنة المركزية فى فترات عدم انعقادها • ويتكون المكتب السياسى من السكرتير العام وبعض اعضاء اللجنة المركزية الذين يتولون مراكز تنفيذية قيادية • ويعتبر السكرتير العام اهم شخصية فى الحزب ، فهو مسئول عن استمرارية تطبيق المبادئ العامة للحزب ، وتنفيذ سياسته المقررة والعمل على تحقيق أهدافه • وللسكرتير العام ان يدعو اللجنة المركزية الى اجتماع غير عادى ، اذ ما تعرضت البلاد لخطر او اذا دعى لذلك امر هام من امور الحكم •

وهناك بعض الملاحظات على الهيكل التنظيمى للحزب الحاكم الصومالى:

أولا : يعمل التنظيم الهرمى للحزب على اساس فكرة المركزية الديمقراطية . والمقصود بها هو ان القرار يتخذ على مستوى القمة ، ولكنه ، قبل هذه المرحلة ، يمر على جميع المستويات الادارية بالحزب ويتشاور فيه الأعضاء ، ويعطون فيه رأيا يرفع للمكتب السياسى باعتباره رأى الأغلبية . وبعد اتخاذ القرار على مستوى القمة ، يهبط الى جميع المستويات للتنفيذ . ونجاح مفهوم المركزية الديمقراطية لا يكون الا عن طريق تدعيم قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بحيث يكون هناك طريقان للاتصال : من ادنى الى اعلى ، وهى القناة التى تنقر رأى الأغلبية للقمة ، ومن اعلى الى ادنى ، وهى القناة التى تنقل أوامر القمة للتنفيذ على جميع المستويات .

غير ان الحزب الحاكم الصومالى لم يستطع الحفاظ ، كما يبدو ، على قنوات الاتصال المزدوجة الاتجاه ، رغم مجهوداته الصادقة فى هذا المجال . فأهمل القناة الأولى وركز على القناة الثانية التى تنقل رغبات واوامر القمة للتنفيذ .

فهناك رأى يقول ان رجال الجيش يسيطرون تماما على الحزب (١) . وان تشكيل المكتب السياسى للحزب ليبدل على ذلك ، وهم بالتالى يسيطرون تماما على السياسة العامة للدولة .

ثانيا : يقترب الشكل التنظيمى للحزب الحاكم الصومالى من هيكل الأحزاب الشيوعية ، من حيث طريقة الانضمام والشكل الهرمى . غير انه يختلف عنها فى الأساس الذى يقوم عليه ، ففى حين تقيم الأحزاب الشيوعية تنظيمها الداخلى على الخلية المقامة على اساس وظيفى ، يعتمد الحزب الحاكم الصومالى على الخلية المبنية على اساس جغرافى ، ويكون التقسيم الوظيفى فيه مساعدا ومدعما للتقسيم الادارى .

الحزب والتنظيمات الجماهيرية (١) :

لا يتدخل الحزب مباشرة في نشاط التنظيم العمالي ، ولكنه يوجه تثقيف الأعضاء ، كما ينسق بين انشطتهم المختلفة ويراقبها . ويمكن للمواطن ان يكون في نفس الوقت عضوا في الحزب وفي التنظيم العمالي .

أما منظمة الشباب ، فهي تضم الشابات والشبان الصوماليين من الفئات الاجتماعية المختلفة : الطلبة والمثقفون والعمال والفلاحون وشباب القوات المسلحة . وتعتبر العلاقة بين حزب الـ PSRS ومنظمة الشباب علاقة هامة جدا بالنسبة لمستقبل الحزب . فالشباب يكونون حوالى ٥٠٪ من اجمالي عدد السكان في البلاد . وتعمل منظمة الشباب بمساعدة الحزب، وتعتبر سندا هاما له في نشر الاشتراكية العلمية بين الجماهير .

أما منظمة النساء فمن اهم اهدافها الدفاع عن حقوق المرأة وتثقيف الفتيات سياسيا ورفع وعيهم الاجتماعى والصحى حتى يصبحن قادرات على تربية جيل من الأطفال بطريقة سليمة . وترتبط المنظمة النسائية مباشرة بخلايا ولجان الحزب .

الحزب والقوات المسلحة (٢) :

يتغلغل الحزب الحاكم ايضا في القوات المسلحة الصومالية والتنظيم الحزبى داخل القوات المسلحة يماثل هيكل الحزب نفسه ، مع الفروق التالية : أولا : ان القيادة السياسية في الجيش ليست منتخبة من القاعدة التى تتمثل في الخلايا واللجان ولكننا معينة من وزارة الدفاع واللجنة المركزية للحزب . ثانيا ، ان الخلايا واللجان الحزبية ليست مبنية على اساس جغرافى ووظيفى بل انها تواكب التنظيم العسكرى داخل الجيش . وان كان لعضو الحزب في الجيش أن ينتقد عضوا آخر في اثناء اجتماعهم ،

— Ibid., pp. 30-37.

(١)

— Ibid., pp. 32-34.

(٢)

فليس من حقه ان يناقش رؤساءه * قفى واقع الأمر ، يتميز التنظيم الحزبى داخل الجيش بالمركزية الشديدة وتشرف اللجنة المركزية على النشاط الحزبى داخل القوات المسلحة ، وذلك عن طريق الادارة السياسية لشئون القوات المسلحة وهى ملحقة باللجنة المركزية للحزب *

الخصائفة

وبعد دراسة الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ، من حيث مبادئه وسياسته وتنظيمه والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يعمل فيها ، نطرح ، فى نهاية البحث التساؤل التالى : هل نجحت تجربة الحزب الحاكم فى الصومال ؟

لا شك ان التجربة الاشتراكية فى الصومال لها ايجابياتها الكثيرة * فقد خطت الحكومة خطوة جديفة فى سبيل دفع عجلة التنمية الى الأمام * وقامت بالفعل بمحاولات لتنفيذ الخطط التى وضعتها لهذا الغرض * غير ان حرب الأوجادين وتكلفة استضافة اللاجئين ، والجفاف الذى اصاب البلاد باضرار بالغة ، قد اضطر الحكومة الى تعديل خططها وتأجيل بعض المشاريع التى كانت قد اعلنت عنها * ورغم ذلك نستطيع القول ان الحزب الحاكم الصومالى قد نجح فى احداث تغيرات جذرية فى المجتمع الصومالى وهو هدف من اهم الأهداف التى وردت فى برنامج الحزب والتى نعتبرها الخطوة الأولى نحو التقدم * فقد استطاع ان يقلل كثيرا من اهمية القبلية ، ويتجه بالدولة نحو وحدة قومية تتطلع بحزم الى ابعاد من حدودها الحالية ، وليكن الصومال الغربى والأقليم الشمالى فى كينيا * اصف الى ذلك الجهودات الصادقة لكتابة اللغة الصومالية والتى تدعم الوحدة المنشودة بين الصوماليين * وتضاف الى ايجابيات الحزب الحاكم ، المحاولات الجادة التى يقوم بها لتطوير اسلوب المعيشة والنمط الاتجافى للرعاة ، وهم اكثرية الشعب ، فى الاتجاه الذى يساعد على التنمية وزيادة الانتاج *

ورغم هذه الايجابيات ، توجد معارضة ضد نظام الحكم الحالي في الصومال . وقد عبرت تلك المعارضة عن نفسها في عدة اشكال : المحاولات المتعددة لقلب نظام الحكم ، وميلاد حزب يسارى معارض تحت اسم جبهة الخلاص الصومالية ، وبعض حركات التمرد من بعض المواطنين .

وقد جرت عدة محاولات لقلب نظام حكم الرئيس سياد بري باءت جميعها بالفشل . فقد وقعت أولى هذه المحاولات بعد قيام الثورة مباشرة سنة ١٩٧٠ ، بقيادة اللواء علي كورشيل ، رئيس البوليس السابق . وفي سنة ١٩٧١ قامت محاولة اخرى بقيادة نائب رئيس الجمهورية ايناس . وفي سنة ١٩٧٣ محاولة اخرى فاشلة ، اتهم فيها ثمانية عشرة ضابطا من القيادات السابقة . ويبدو ان العوامل المسببة لهذه الانقلابات لم تخرج عن اطار الخلافات الشخصية والقبلية . فهي اما تطلع الى الاستيلاء على السلطة ، أو تمرد ضد سياد بري واتهامه بالتحيز لأبناء قبيلته وتعيينهم في المناصب الهامة في الحزب وفي الحكومة . غير ان الأوضاع الداخلية بدأت تتطور الى ابعد من ذلك ، نتيجة لتغيير السياسة الخارجية للصومال . ففي سنة ١٩٧٨ حدثت محاولة لقلب نظام الحكم ، قيل انها قامت بسبب التهاون في معاونة جبهة تحرير الصومال الغربى في حربها ضد اثيوبيا . ويبدو ان ذلك قد حدث بناء على اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والصومال ، مقابل بعض المعونات الامريكية .

من ناحية أخرى أدت التحالفات الدولية الجديدة للحكومة الصومالية الى نشوء حزب سرى معارض سنة ١٩٧٩ تحت اسم جبهة الخلاص الصومالية . ويرجح ان هذا التنظيم هو التيار المعارض المنظم الوحيد داخل الصومال ويؤمن هذا الحزب بالفكر الماركسى . ويبدو أن نشأة هذا الحزب جاءت نتيجة لتدهور العلاقات الصومالية السوفيتية على اثر الغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، وطرد جميع الخبراء السوفيت . ومما يرجح صحة هذا القول ، ان هذه الجبهة تتلقى تدريباً عسكرياً في اثيوبيا ، وانها تدخل الصومال ، عبر الأوجادين ، لأعمال تخريبية منذ سنة

١٩٨٠ (١) • وقد أشار الاعلام الصومالى الى هذا المعنى ، على اثر المارك الحرية التى جرت بين الصومال واثيوبيا فى صيف سنة ١٩٨٢ • غير اننا لا يجب ان نفعل التناقضات الواقع فيها الحزب الحاكم ، والتى يمكن ان تشكل دافعا وطنيا لتكوين معارضة تهدف الى تصحيح مسار الحكم •

أما عن حركات التمرد الشعبية ، التى جرت ضد حكومة سياد برى ، فقد اتضحت منذ بداية الثورة ، ولكنها ظلت فى شكل ارهاصات لم تبلغ حد التكوينات المنظمة ، مثل القوى العسكرية التى حاولت قلب نظام الحكم ، أو القوى السياسية التى تبلورت فى شكل احزاب سرية مثل جبهة الخلاص الصومالية • وقد امتدت الرغبة فى رفض النظام الى القطاعات المختلفة من الشعب الصومالى فعلى سبيل المثال ، كان لقضية توطين البدو فى المناطق الصالحة للزراعة ، اثرها السئ على جماهير الرعاة الذين تأثروا بهذا الاجراء • كما اعلنت بعض المواقف الراضية لسياسة الحكومة من قبل رجال الدين ، وكان ذلك بمناسبة اقرار الحكومة لبعض القوانين الاجتماعية الجديدة ، مثل المساواة التامة بين الرجل والمرأة ، حتى فى شئون الميراث ومنع تعدد الزوجات وقد وجدت الحكومة ايضا بعض المعارضة من الصوماليين المثقفين ثقافة غربية ، وذلك بشأن انضمامها الى الجامعة العربية • ومن ناحية اخرى اتهم بعض المعارضين للنظام الصومالى ، سياد برى بالتحيز لقبيلته فى التعيينات فى المناصب الحكومية الهامة ، كما اتهموه برعاية جنوب البلاد - وهو موطنه - على حساب شمالها فى التنمية الزراعية والصناعية • ويبدو ان ادعاءات المعارضين فى شأن التحيز القبلى للنظام ، غير دقيقة ، وذلك لأن تشكيل مجلس الثورة قد روعى فيه ان يمثل كل عضو اقليم بذاته • كما ان تشكيل المكتب السياسى للحزب ، روعى فيه أن يكون الأعضاء من قبائل مختلفة • هذا وتعود كثرة المشاريع الاقتصادية فى الجنوب الى خصب الأرض هناك

--- More, Carlos «Le temps des cammandos» Jeune Afrique, (1)

25 Fevrier 1981. Jeune Afrique. Paris. pp. 48-49, p. 48.

وصلاحياتها للزراعة والرعى ، مما يعطى فرصة اوسع لانشاء الصناعات الغذائية والاستهلاكية ومشاريع تنظيم المياه .

ومهما كانت اشكال المعارضة ودوافعها فمن الواضح ان نظام الحكم الصومالى يعانى ، رغم ايجابياته ، من معارضة فعلية ، بدأت مع بداية الثورة واستمرت حتى الآن . ويدعونا هذا الموقف الى محاولة كشف الأسباب من وراء رفض بعض قطاعات الشعب ، لسياسة النظام الحاكم . ويمكن تقسيم العوامل المسببة لرفض اى نظام ، الى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية . والعوامل الذاتية هنا ، لا تعدو ، أن تكون تنافسا قبيلا على السلطة ، أو محاولة مستميتة للاحتفاظ ببعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، أو خوفا من تغييرات اجتماعية قد تؤثر على المركز الاجتماعى لبعض الفئات ، التى تقدر بشكل خاص فى المجتمعات التقليدية ، مثل رجال الدين . الخ . وهذه الأسباب ، فى رأى الباحثة ، ليست لها اهمية تذكر فى مجال تقييم تجربة سياسية واقتصادية واجتماعية جادة ، مثل التجربة الاشتراكية فى الصومال لذلك سنكتفى هنا بالبحث عن الأسباب الموضوعية لرفض النظام اى الثغرات الحقيقية فيه ، والتى يمكن ان تؤدى الى فشل التجربة الاشتراكية فى البلاد . وعلى ذلك تورد الباحثة تحفظاتها على نظام الحكم الصومالى فى النقاط التالية :

أولا : اتضح لنا مما سبق ان الحزب الاشتراكى الثورى هو الحزب الوحيد فى الصومال . وهو يحكم البلاد منفردا ، ولا يسمح بوجود تنظيمات معارضة لسياسته . وتعتبر علاقته بالسلطات السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية ، علاقة هيمنة . فالحزب يسيطر على الحكومة بالكامل ، وعلى الغالبية العظمى من المقاعد البرلمانية (*) . ورئيس الحزب هو رئيس الدولة ومن حقه ، كرئيس جمهورية ، حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة . ومن حقه ايضا ، كرئيس للحزب ، ان

(*) هناك بعض النواب المستقلين .

يجرى تعديلات بين اعضاء المكتب السياسى والقيادات الحزبية ، كما حدث فى اغسطس سنة ١٩٨٢ على اثر محاولات التمرد التى صاحبت حرب الالوجادين . ونورد هنا جملة لأحد كبار المسئولين فى الحزب ، تلخص مركز الحزب السياسى بين مؤسسات الدولة المختلفة :

« الحزب هو الهيئة الحاكمة ، وله الكلمة الأولى والأخيرة فى الحكم وتوجد القيادات الحزبية فى كل الوزارات وتعتبر ، من حيث البروتوكول والسلطة . أعلى من السلطة التنفيذية فى الوزارات » (١) .

ولا ننكر ان وجود حزب واحد قوى ، فى دولة نامية كالصومال ، له ايجابياته . فهو بمثابة بوتقة تصب فيها جميع القبائل والسلالات بدون فروق عرقية أو اجتماعية ، مما يساعد على تقوية الوحدة والاحساس بالانتماء الجماعى لكيان واحد هو الوطن . ومن ناحية أخرى ، يساعد وجود الحزب الواحد ، وتمتعه بسلطة فردية قوية على احداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية اللازمة لتقدم المجتمع والتى تتطلب جهدا وحزما وسرعة فى التنفيذ قد لا تتوفر فى الديمقراطيات الغربية التى تعتمد على تعدد الأحزاب واحترام رأى المعارضة .

غير ان هذه الايجابيات لوجود الحزب الواحد فى دولة نامية كالصومال ، لا ينفى سلبية وجود حكم دكتاتورى لا يأخذ فى اعتباره الرأى الآخر ، هذا من وجهة النظر الليبرالية على الأقل ؛ فالتجربة الصومالية قد تجد لها مبررا فى النظم الاشتراكية التى تطرح فكرة الديمقراطية من منظور آخر . فعندما ذكر الحزب الحاكم فى برنامج « بناء الديمقراطية » ، ذكرها مقترنة « بالاشتراكية » (٢) . فالنظم الاشتراكية تعطى الأهمية

(١) السيد / عثمان محمد جلى ، عميد فى الجيش الصومالى ورئيس جهاز البحث العلمى وعضو المجلس الأعلى لقيادة الثورة وقد أدلى بهذا التصريح للباحثة فى مقديشيو سنة ١٩٨٠ .

-- Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party, (٢)

الأولى للعدالة الاقتصادية ، وتعتبر ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تسود بشكل فعلى ، الا اذا تحقق هذا العامل ، وتعتقد ان سيادة الطبقة العاملة هي التى ستحقق العدالة المنشودة ، لذلك لا تتقيد دولة البروليتاريا الا بما تراه يحقق مصلحة النظام الاشتراكى ويدعمه . وهذا ما تطبقه تقريبا حكومة الصومال . فاذا اعتبرنا ان تلك الحكومة هي حكومة دكتاتورية ، من وجهة النظر الليبرالية ، فهي تعتبر ، بالنسبة للنظم الاشتراكية ، حكومة ديمقراطية تسعى لصالح الأغلبية العاملة .

ثانيا : أما السلبية الأخرى التى نراها فى سياسة الحزب الحاكم الصومالى ، فهي التناقض الواضح بين نظامه الاشتراكى الداخلى وبين علاقاته الخارجية . وقد درسنا ذلك تفصيلا فى البحث وعلمنا ان الحكومة الصومالية قد وضعت فى هذا التناقض نتيجة لتغيير موازين القوى فى المنطقة . ونتيجة ايضا لظروف الصومال الداخلية وقدراته المحدودة على جذب الاهتمام الدولى . وبغض النظر عن الأسباب . فان هذا الموقف المتناقض يضعف من مركز الصومال على الساحة الدولية . فقد اصبح غير قادر على الاستفادة من كلا الكتلتين . فالولايات المتحدة لا تثق بالقدر الكافى فى النظام الاشتراكى الذى يطبقه الحزب ، والاتحاد السوفيتى يهاجمه تضامنا مع اثيوبيا . وينعكس هذا التناقض على مواقفه الأفريقية ، مما يضعفه حتى على المستوى الاقليمى فهو تارة يساند جبهات التحرير التى تطالب بالاستقلال كالجبهات الاريترية ، وتارة اخرى يقف ضدها ، كما حدث فى مؤتمر القمة الأفريقية فى اديس ابابا سنة ١٩٨٢ ، حين اختلف الأعضاء حول حضور ممثل عن الجمهورية الصحراوية الوليدة اجتماعات المنظمة . فكان الصومال من الدول التى انسحبت من المؤتمر تضامنا مع وجهة نظر المغرب . صحيح ان الصومال لم يعارض حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، وهذا هو المهم بالنسبة لقضيته الخاصة فى الأوجادين ، ولكنه عارض قبول عضوية الجمهورية الصحراوية بزعامة البوليزاريو مما ساعد على اضعاف موقف الدولة الوليدة وحكومتها ، وهى حكومة لها (م ٤ - القرن الافريقى)

قضية ، ومن حقها ان تطرحها للبحث باعتبارها قضية عامة تدخل في اختصاص منظمة الوحدة الأفريقية وليست قضية خاصة تعتبر من الشئون الداخلية للمغرب . ولكن تشابك مصالح الصومال مع الولايات المتحدة الأمريكية الزمه بموقف مؤيد للاستراتيجية الغربية في القارة ، والانحياز للنظم العربية والأفريقية المعتدلة .

وفي النهاية ، تعتبر الباحثة ان السليبتين السابقتين هما اخطر ما في النظام الحاكم الصومالى من ثغرات . وقد تستغل المعارضة ، مهما كانت دوافعها ، هذه العوامل الموضوعية للوثوب على الحكم واسقاط النظام الحالى وفي تقديرى ، ان الحزب الحاكم اذا كان فى امكانه اجباط محاولات التمرد المتفرقة التى تقوم للمحافظة على مصالح شخصية او قبلية ، لا يستطيع قمع حركة شعبية حقيقية تقوم لكسر دكتاتوريته فى الحكم ، أو لحل تناقض اساسى تعيش الجماهير فيه بين المبادئ المعلنة والسياسية المطبقة . وجدير بالذكر ، ان ظروف الحرب فى الأوجادين قد تشكل بيئة مناسبة لأفراز تلك الأفكار الثورية . فالمصاعب التى يعيشها الجيش وأهالى المنطقة من جهة ، والاحتكاك الدائم بالجيش الأثيوبى وما يحمله من مبادئ مضادة لحكم الرئيس سياد برى من جهة أخرى ، قد يساعد على انتشار موجة الرفض التى بدأ يعانى منها نظام الحكم فى الصومال .

المراجع العربية

الكتب :

- جبهة تحرير الصومال الغربى — الصومال الغربى : تاريخه السياسى والنضالى — مقديشيو — سنة ١٩٨٠ .
- حمدى السيد سالم — الصومال قديما وحديثا — الجزء الثانى الدار القومية للطباعة — القاهرة — سنة ١٩٦٥ .
- عبدى خواله جامع — اساس مشكلة القرن الافريقى — مقديشيو — سنة ١٩٧٨ .
- محمود على توريرى — الحياذ الايجابى — سياسة الصومال الخارجىة — الناشر ؟ — مقديشيو — سنة ١٩٧٠ .

الدوريات :

- جريدة الاهرام — العدد الصادر فى ٢٧/٢/١٩٨٢ .
- نجمة اكتوبر — صحيفة يومية تصدرها وزارة الاعلام والارشاد القومى — مقديشيو (عدة اعداد منها) .

المراجع الاجنبية

الوثائق :

- Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party, Somali Democratic Mogadishu. 1976.
- Statute of the Somali Revolutionary Socialist Party, Somali Democratic Republic, Mogadishu, 1976.

الكتب :

- Bourges. Herve et Wauthier, Claude. Les 50 Afriques, Le Seuil, Paris, 1977.
- De Decker. H . . Le développement, communautaire. Une stratégie d'édification de la nation (Modèles : Guinée, Sénégal), Mouton, Paris, La Haye. 1968.
- Decraene, Philippe, L'expérience Socialiste somalienne, Berget - Levrault, Paris, 1977.
- Drysdale, John, The Somali Dispute, Pall Mall Press, London 1964.
- Ghali, Boutros Les conflits de frontières en Afrique, Editions techniques et économiques. Paris, 1972.

- Hazoumé, Guy, Landry. *Idéologies tribalistes et nation en Afrique, Présence africaine*, Paris, 1972.
- Hoskyns Catherine, *Case Studies in African Diplomacy, Number II : The Ethiopia - Somali - Kenya Dispute 1960 - 67*, Oxford University Press, Dar El Salam, 1969.
- Legum, Colin and Lee, Bill, *Conflict in the Horn of Africa*, Rex Collings, London, 1977.
- Lewis, I.M.A. *Modern History of Somalia*, Longman. London and New Yourk, 1980.
- Saint Veran, Robert, *A Djibouti avec Les Afars et les Issas R. Tholomier*, Cagnes sur Mer, France, 1977.
- Samantar, Nicole Lecuyer, *Mohamed Abadulle Hassan*, Afrique Biblio Club (ABC), 1979.
- Touval, Saadia, *Somali Nationalism*, Harvard University Press, Cambridge, 1963.

البوريات :

- Adam, M. Hussein and Omar. M.S.. «Reflections on Somali Working Class». Halgan, published monthly by the Central Committee of the Somali Revolutionary Socialist Party, June 1977, Mogadishu, pp. 12-15.
- Moore, Carlos, «Le temps des commandos», *Jeune Afrique*, 25 février 1981, Paris. pp. 48-49.
- Halgan, «Perspectives on Effective Rural Development», 25 August - September, 1979, Central Committee of the Somali Revolutionary Socialist Party, Mogadishu, pp. 5-14.

رسائل علمية :

- Dias, Van. Dunem (Fernando José de França). «Les frontières africaines». Thèse de droit. Aix en Provence. France. 1962.
- Savonnet, Claudette - «Le nationalisme panafricain, Mythes et idéologie». Thèse de droit Aix en Provence, France, 1962.
- Weise, Pierre: «La conception materialiste de la Nation : 1848-
- Yaari, Arich. «Les Theories marxistes sur la question nationale à L'épreuve de l'histoire». 2 vol. Thèse 3^{ème} cycle. sciences politiques. Paris, 1976.

الباب الثاني

الديناميات السياسية في اثيوبيا

(من نظام الحكم الامبراطوري الى ممارسات الدرج)

مقدمة:

يمكن تعريف الديناميات السياسية بأنها : النشاط السياسي لكافة الفاعلين المحليين من قوى طبقية ، وشرائح اجتماعية ، وتنظيمات عمالية ونقابية ، وتنظيمات سياسية ، والذي يأخذ في تفاعله أشكال العناق أو الصدام أو السلب ، مستهدفا تعزيز الوضع القائم ، أو تعديله اصلاحيا أو تغييره راديكاليا .

ومن هنا فان دراستنا للديناميات السياسية في اثيوبيا خلال العهد الامبراطوري ، وما تلاه ستتصب على دراسة النشاط السياسي لكافة الفاعلين المحليين في اثيوبيا أثناء الحكم الامبراطوري وخلال فترة حكم الدرج سواء اتجه هذا النشاط الى تعزيز البنية الاقتصادية الاجتماعية القائمة أو تعديليها، أو تغييرها من جانب القوى اليعيقية أو الشرائح الاجتماعية أو التنظيمات العمالية والنقابية الاثيوبية ، وسواء اتجه هذا النشاط الى السعى للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال من جانب كافة الجماعات المقهورة في المجتمع الاثيوبي والتي تمثلها حركات التحرير التي تقود نضال هذه الجماعات .

وتهدف هذه الدراسة الى محاولة الاجابة على التساؤلات الآتية :

ما هي العوامل التي مكنت نظام حكم هيلاسلاسي من الاستمرار فترة طويلة من الزمن رغم العديد من المتغيرات الداخلية والدولية التي أحاطت به ؟ وما هي العوامل التي تفسر توقيت ونمط التحول في الامبراطورية ؟

وما هي القوى التي قادت عملية التحول هذه ؟ ولماذا تم اختيار البديل الراديكالي دون البديل الاصلاحى فى احداث عملية التغيير ؟ ثم كيف تمكنت اثيوبيا من مواجهة الاضطرابات الداخلية ، والقومية عشية خلع الامبراطور ؟

بطبيعة الحال فان الاجابة على التساؤلات السابقة ليست بالأمر اليسير ، ومن هنا فسنحاول دراسة عملية التغيير فى اثيوبيا فى اطار تحليلى متكامل يأخذ فى اعتباره الظرف التاريخى ، والواقع الاقتصادى / الاجتماعى وتطوره فى اثيوبيا ، كما يتسنى لنا تحديد هوية ، وطبيعة ومسار التغيير فى اثيوبيا •

وقد يكون المناسب دراسة هذا الموضوع على النحو التالى :

الفصل الأول : الميراث الامبراطورى •

المبحث الاول : البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبى •

المبحث الثانى : نشأة المسألة القومية •

الفصل الثانى : التغيير ، وممارسات الدرج •

المبحث الاول : مسار التغيير : فبراير - سبتمبر ١٩٧٤ •

المبحث الثانى : سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادى /

الاجتماعى •

المبحث الثالث : الدرج والمشكلة القومية •

الفصل الأول

الميراث الامبراطورى

ترجع نشأة دولة اثيوبيا الحالية الى مملكة أكسوم القديمة التى تأسست فى القرن السادس قبل الميلاد فى مرتفعات تجراى ، وقد انتشرت المسيحية فى هذه المملكة ابتداء من عام ٤٥١ ميلادية ، لكن المملكة تقوضت مع حلول القرن السابع الميلادى ، حين سادت القوضى والاضطرابات أراضى المملكة ، وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى عام ١٢٧٠ ميلادية عندما نهضت الاسرة السليمانية من بين شعب الشوا / الأمهرا ، واعتلت العرش الاثيوبى ، وبدأت منذ ذلك التاريخ مرحلة النهضة الوسطى فى التاريخ الاثيوبى ، حيث لعبت الكنيسة دورا هاما فى انعاش ثقافة الحبشة، وفى اصفاء الشرعية على المؤسسات السياسية القائمة ، وأصبحت الامهرية لغة ملوك الحبشة (١) .

على أنه طوال هذه المرحلة من التاريخ الاثيوبى لم تكن هناك أداة بيروقراطية منظمة ، كما أن نظام الحكم كان لا مركزيا ، ولم تكن هناك عاصمة محددة للامبراطورية حتى القرن السابع عشر الميلادى عندما أسس فاسيليدس عاصمة للبلاد فى جندار — على بعد أميال من النيل الأزرق — ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتكون نواة الامبراطورية التى راحت تتوسع فى كافة المناطق المجاورة طوال الفترة التى عرفت بعصر

— Edmond J. Keller «The Revolutionary Transformation of (١) Ethiopia's Twentieth - Century Bureaucratic Empire» in The Journal of Modern African Studies, vol. 19, No. 2, 1981, pp. 310-311.

الأمراء (١٧٦٩ - ١٨٥٥) (١) •

وباتهاء هذه الفترة دخلت اثيوبيا المرحلة الحديثة في تاريخها منذ عام ١٨٥٥ حيث بعثت الحياة من جديد في العرش الملكي في ظل الأباطرة تيودور (١٨٥٥ - ١٨٦٨) ، ويوحنا الرابع (١٨٧٢ - ١٨٨٩) ومنليك (١٨٨٩ - ١٩٠٩) ، ثم هيلاسلاسي • وقد تميزت هذه الفترة باقامة أداة بيروقراطية منظمة ، وتشكيل جيش محترف ، وتقسيم المقاطعات بشكل محدد مع تعيين حكام لها ، ونقل العاصمة جنوبا الى أديس أبابا • وخلال هذه الفترة توسعت اثيوبيا بالغزو جنوبا ، وأكدت احتلالها باتفاقات مع الدول الاستعمارية الأوروبية • وهكذا بذرت بذور التفاوت الاقتصادي / الاجتماعي في المجتمع الاثيوبي ، كما بذرت بذور التفاوت العرقي داخل المجتمع الاثيوبي خاصة مع السيطرة الكاملة لجماعة الأمهرا على السلطة السياسية ، والثروة الاقتصادية في البلاد (٢) •

البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبي

نهضت اثيوبيا في القرن العشرين كدولة ، لا كأمة ، فهي مجتمع تعددي يتميز بسيطرة أقلية ثقافية — الأمهرا التي لا تزيد عن ٣٠٪ من السكان ، والتي يرتبط بها مسيحيوا تجراي الذين تبلغ نسبتهم ٨٪ من السكان ، في حين أن الجالا (أورو مو) يشكلون ما يزيد على ٤٠٪ من السكان (٣) — وبالتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والامتياز ، وبالاختلافات الحادة بين مختلف الجماعات والتي يطغى عليها الطابع الديني ، والعرقي ، واللغوي ، والثقافي •

— Dexter Burley & Tom Burns, «The System of Amhara (1) Domination, Variation and Stability» Paper presented at the 15th Annual Meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Nov. 8-11 1972, P. 4.

— Ibid ; p. 5.

(٢)

— Ibid., p. 3.

(٣)

الركائز الاجتماعية للنظام الامبراطورى :

ارتكز النظام الامبراطورى على دعائم اجتماعية مكنته من الاستمرار تمثلت فى قوة الامبراطور ، والكنيسة والنبلاء ، ومساندة كل طرف منهم للآخر فى استغلال واستنزاف الفلاحين الاثيوبيين ، والذين استغل ناتج جهدهم لمزيد من تقوية النظام الامبراطورى ، ومزيد من استغلال الفلاحين بالتالى .

اولا : الامبراطور :

تقدم اثيوبيا النموذج التاريخى الافريقى للانقلابات العسكرية ، فلا يوجد على طول التاريخ الاثيوبى نظام لاسناد السلطة فى اثيوبيا ، اذ كانت المسألة فى النهاية تعتمد على قوة شخص معين ، وقدرته على السيطرة على الامبراطورية من خلال جيشه الخاص ، ومن خلال تحالفاته ، ثم ان اباطرة اثيوبيا لم تكن بين أى منهم والآخر صلة قرابة ، الا زعم كل منهم بالانتماء للأسرة السليمانية (١) .

وما انه يتمكن شخص معين من الوصول الى السلطة حتى يضاف الى رصيده مزيد من القوة ؛ ذلك أن كل أراضى الجنوب المستعمرة كانت تعامل باعتبارها ممتلكات شخصية للامبراطور ، ثم أن الكنيسة الاثيوبية كانت

(١) تجدر الاشارة الى أن الاباطرة ثيودور ، ويوحنا ، ومنليك ، وهيلاسلاسى ، لم يصبحوا كذلك الا بعد أن برهنوا على أنهم أقوى الرجال فى الامبراطورية ، على نحو مكنهم من السيطرة على السلطة من خلال جيوشهم الخاصة ، وقاعدتهم المحلية ، كذلك فان الامبراطور ليچ اياسو (١٩١٣ - ١٩١٦) قد فقد سلطته ، ومن ثم شرعيته نتيجة عجزه عن فرض سلطته على الامبراطورية من جانب ، وعدم تلميذه لقاعدة محلية قوية تسانده من جانب آخر ، وفى المقابل فان الرعيم البدوى ثيودور (١٨٨٥ - ١٨٩٨) استطاع أن يصل الى السلطة بالقوة نظرا لكفاءته كقائد عسكرى . انظر :

— Christopher Clapham, «Imperial Leadership in Ethiopia», in African Affairs, Vol. 68, No. 271, April 1969, pp. 111-113.

تقوم باضفاء الشرعية على الامبراطور ، فضلا عما تقدم فان الامبراطور كان يمنح شرعية خارجية نظرا لأن مطران الكنيسة الاثيوبية كان مصريا حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد أصبح الامبراطور شخصا مقدسا بموجب الدستور الاثيوبى لعام ١٩٣١ ، ثم أصبح رأس الكنيسة بموجب دستور عام ١٩٥٥ (١) .

ثانيا : الكنيسة (رجال الدين) :

لا يجب التهويل من شأن الكنيسة الاثيوبية ، كما لا يجب التهوين والتقليل من دورها فأهمية الكنيسة كانت تنبع من اضفائها للشرعية على نظام الحكم الامبراطورى ، ومن دورها فى تحقيق الوحدة القومية للأمة ، صحيح كان للكنيسة دور فى خلق بعض الأباطرة ، لكن ذلك لم يكن يحدث الا فى حالة ضعف هؤلاء ، وظهور منافسين أقوى لهم ، أو فى حالة خروج بعض الأباطرة صراحة على المذهب الارثوذكسى (٢) .

ولم تكن قوة الكنيسة ترتكن الى العامل الدينى فحسب بقدر ما كانت ترتكن الى السيطرة على عملية التعليم ، وهى بذلك لم تكن

— Ibid, p. 111.

(١)

(٢) فى عام ١٦٠٣ حرم الامبراطور زى دنجل من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه وحياته أيضا لأنه اعتنق المذهب الكاثوليكي ، وفى عام ١٦٣٢ فقد الامبراطور سوسينوس العرش لأنه اعتنق الكاثوليكية ، كذلك فان هزيمة تيودور على يد القوات البريطانية فى عام ١٨٦٨ جاءت نتيجة معارضة الكنيسة له ، نتيجة خروجه على المسيحية ، وتوجيهه الاهانات الى رجال الكنيسة وسعيه الى مصادرة املاكهم ، وكذلك الحال بالنسبة للامبراطور ليچ اياسو (١٩١٣ - ١٩١٦) الذين قيل عنه بأنه اعتنق الاسلام ، أو كان متعاطفا مع الاسلام فحرم من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه بالتبعية ، انظر :

— Paulos Mikias, «Traditional Institutions and Traditional Elites : The Role of Education in the Ethiopian Body - Politic» in The African Studies Review, Vol. XIX, No. 3, Dec. 1976, pp. 85-86.

فحسب الاداة الوحيدة لاضفاء الشرعية على الحكم الامبراطورى ولكنها كانت ايضا الاداة الرئيسية للتعبئة السياسية ، وقد كانت الكنيسة واعية تماما بدورها وبممكن قوتها (١) .

وهكذا فان العلاقة بين التاج والكنيسة كانت علاقة مصلحة ، فالاول يمنحها الأرض (والتي بلغت نحو ثلث أراضي البلاد) وهى تضىف الشرعية على ممارساته وعلى نظام حكمه .

ثالثا : الارستقراطية :

كانت الطبقة الارستقراطية قوية على طول التاريخ الاثيوبى سواء فى مواجهة التاج وسواء فى مواجهة المواطنين الاثيوبيين ، فقد تمكن نبلاء الاقطاع من الاحتفاظ لأنفسهم بقدر يعتد به من السلطة تحت زعم انتمائهم للأسرة السليمانية ، أو نتيجة لكفاءتهم القتالية واحتفاظهم بجيوش محلية قوية موالية لهم ، واستنادا الى ذلك فقد تمكن هؤلاء - كل فى مقاطعته - من الاستحواذ على قدر كبير من الحكم الذاتى ، بحيث وصلت الامبراطورية الى حافة البلقنة الكاملة فى الفترة التى عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ - ١٨٥٥) الا أنه بنهاية هذه المرحلة فقد تمكن الأباطرة ابتداء من ثيودور من تقويض سلطات الحكم الذاتى للنبلاء وهى تلك العملية التى توجت بقيام هيلاسلاسى بتقويض سلطات النبلاء الى حد كبير، واخضاعهم

(١) عندما حاول الامبراطور منليك اقامة نظام تعليمى حديث ، وتعيين وزير مدنى للتعليم لأول مرة فى التاريخ الاثيوبى ، فان الكنيسة استطاعت ان تجهض هذه المحاولة بحيث ظل للكنيسة الاشراف التام على كافة المدارس ، فيما عدا المدارس الاجنبية التى وضعت تحت اشراف وزير الصحة ، وحينما قام الامبراطور ليچ اياسو - ضد رغبة الكنيسة - بتعيين وزير للتعليم ، فان ذلك شكل أحد الاسباب فى حرمانه من عطف الكنيسة وفقده للعرش ، ولم يتمكن الامبراطور هيلاسلاسى من تعيين وزير مدنى للتعليم الا بعد أن تمكن من القضاء التدريجى على السلطات التقليدية للكنيسة . انظر :

وممارساتهم لسلطة الحكم الامبراطوري المركزي (١) •

وتنقسم الارستقراطية الاثيوبية الى فئتين (٢) •

الأولى — وتضم أولئك الذين ينحدرون من دماء ملكية ، وهم من يسمون بـ « زعماء اسرائيل » الذين ادعوا بأنهم ينتسبون برباط الدم الى النبي سليمان •

الثانية — وتضم في صفوفها أولئك الذين أدوا خدمات للعرش الامبراطوري ، أو للفئة الارستقراطية العليا الإقليمية — الفئة الاولى ، ونتيجة لهذه الخدمات فانهم منحوا الألقاب والنياشين ، كما منحوا اقطاعات من الأرض تتناسب وحجم خدماتهم •

وتجدر الإشارة أيضا الى أن كل النبلاء كانوا يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي ، في اطار ما يعرف بالملكية الغائبة ، حيث يقوم الفلاحون الاثيوبيون بزراعة هذه الأراضي لحسابهم في اطار ظروف جعلتهم أشبه « بأقنان الأرض » ، ثم أن كل النبلاء كانوا يتولون مناصب قيادية في الجهاز البيروقراطي للامبراطورية كمدراء للأقاليم أو كجامعي ضرائب ، وبهذا فان سلطتهم كانت مزيجا يجمع بين السلطة والثروة (٣) •

— Dexter Burley & Tom Burns, 'op. cit., p. 4.

(١)

— Edmond J. Keller, 'op. cit., p. 316.

(٢)

(٣) في عام ١٩٧٥ قدر أن نحو ٨٠٪ من أراضي أديس ابابا كان مملوكا للنبلاء ، والارستقراطية ؛ وعلى المستوى الوطني تبين أن هناك ١ أفراد فقط من الاسرة الملكية كانوا يمتلكون ٢٤٧٦ر٨٥٢م من الأرض ، في حين أن النبلاء كانوا يمتلكون ٢٥٣٣٤ر٨٦٠م ، كما كانت ٢٠ كنيسة تمتلك ٥٠٩ر٨٩٤م ١٩م وفي مقاطعة اللوبابور في أقصى غربي البلاد وجد أن ٤٢٪ من ملاك الأرض من النبلاء كانوا ملاكا غائبين ، أما في مقاطعة هراجي فقد تبين أن أحد النبلاء كان يمتلك بمفرده ٩٠٠ ألف هكتار من الأرض . لمزيد من التفصيل حول نظام ملكية الأرض ، وأشكالها انظر :

— Michael Warr «The Process of Class Conflict in Ethiopia», in UFAHAMU, Vol. X, Nos. 1 & 2, Fall & Winter, 1980-81, p. 122.

— John M. Cohen, «Ethiopia After Haile Selassie, The Government Land Factor», in African Affairs, Vol. 72, No. 289, Oct. 1973, p. 370.

رابعا : الفلاحون :

وقد كانوا أكثر الطبقات الاجتماعية الاثيوبية عددا (٨٥ / من عدد السكان) ، وأكثرها عرضة للاضطهاد والاستغلال ؛ فقد انصب عليها هذا الاستغلال سواء من جانب الامبراطور ، وسواء من جانب رجال الكنيسة ، وسواء من جانب الطبقة الارستقراطية ، وقد كان الاستيلاء عن ناتج جهد هذه الطبقة ، هو العامل الأساسي في تدعيم مركز ورفاهية الطبقات السابقة ، وهو الذي أدى بالتبعية الى مزيد من تدعيم أدوات القهر والاستغلال ، وان تفاوتت درجة وكثافة القهر والاستغلال الواقع على الفلاحين الاثيوبيين من منطقة الى أخرى داخل الامبراطورية ، اذ كان الفلاحون الاثيوبيون في المناطق المستعمرة في الجنوب أكثر عرضة للقهر والاستغلال من أقرانهم في الشمال الذين ينتمون الى جماعة الأمهرا / تجراى •

لقد كانت كل الأراضي الاثيوبية مملوكة من الناحية النظرية للامبراطور ، ولكن من الناحية الفعلية فان ملكية الأرض كانت على ثلاثة أنواع (١) :

١ - الملكية الجماعية - في السهول العليا في الشمال حيث تعيش جماعة الأمهرا / تجراى ، وهي المنطقة التي قامت فيها مملكة الحبشة تقليديا قبل أن تتوسع بالغزو •

٢ - الملكية الخاصة - في المناطق السابقة ، بالإضافة الى المناطق التي استولى عليها منليك في الجنوب •

٣ - الأراضي الحكومية - وتوجد على أطراف الامبراطورية في الجنوب ، وقد منح بعضها من جانب المتاج كهبلت لقواد الجيش ، في حين استغل البعض الآخر في مشروعات زراعية حكومية •
وكان هناك نظامين للحقوق على الأرض (٢) :

— Ibid., pp. 366 - 379.

— Edmond J. Keller, op. cit., pp. 317-319.

(١) ، (٢)

وانظر ايضا :

١ - نظام rist - وهو يعنى حق الانتفاع بالأرض وفق نظام المشاركة ، وكان سائدا في الشمال •

٢ - نظام guilt - وكان يسرى على الأراضى التى تجمع عنها الضرائب ، وتدفع عليها الجزية للطبقة الارستقراطية ، وكان هذا النظام سائدا في الجنوب ، وبموجبه كان يمكن نزع الأراضى من أصحابها •

•• وقد استخدمت العديد من الادوات والاساليب لتعزيز النظام الامبراطورى ، وتأمين الهيكل الاجتماعى الاقطاعى وضمان استمراره ، فقد استخدمت القوة المسلحة كأداة لفرض السيطرة على المناطق الجنوبية الجنوبية المستعمرة ، وتلك ظاهرة عامة في التاريخ الاثيوبى ، كما كان الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من يد أصحابها وسيلة لدعم السلطة السياسية والاقتصادية في الامبراطورية والتي كانت ترتكن الى السيطرة على الأرض ، وعلى الفلاحين الذين يعيشون عليها ، ومنذ عهد منليك تم اقامة نظام ادارى تولى زمام السلطة فيه كبار النبلاء ، على نحو مكن الحكومة المركزية من فرض سلطانها على الملوك والزعماء المحليين وتابعيهم ، كما مكن الأمهرا من فرض سيادتهم على كافة أنحاء الامبراطورية ، وفضلا عما تقدم فقد استخدمت أساليب أخرى لاقرار هذا الشكل من أشكال السيطرة نذكر منها : فرض استخدام اللغة الأمهرية على كافة الجماعات الأخرى ، واعتبارها لغة رسمية للبلاد ، ثم أنه الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية قد قامت بدور هام في تعزيز الهيكل الاجتماعى القائم فهى لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا واضفاء الشرعية عليها ، ولكنها كانت أيضا مصدرا لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أنه شعب الله المختار (١) •

عوامل التغيير (إصلاحات هيلاسلاسى) :

اتجه هيلاسلاسى - منذ أن أصبح وليا للعهد عام ١٩١٦ ، وبعد أن أصبح امبراطورا للحبشة عام ١٩٣٠ - الى القضاء التدريجى على نفوذ القوى التقليدية فى المجتمع الحبشى من جانب ، كما سعى الى تحديث المجتمع الحبشى من جانب آخر ، رغبة منه فى احكام قبضته على السلطة ، وزيادة موارد الدولة ، لكن هذه السياسة قد انتهت الى ظهور قوى اجتماعية جديدة معارضة راحت تعمل على تقويض النظام الامبراطورى .

اولا : تفويض سلطات القوى التقليدية (الكنيسة - الطبقة الارستقراطية) :

١ - ففى مواجهة الكنيسة - أعلن هيلاسلاسى فى عام ١٩٢٩ استقلال الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية ، محطما بذلك تقليدا استمر نحو ستة عشر قرنا من الزمان ، وقد جاء دستور عام ١٩٣١ ليؤكد سيطرة هيلاسلاسى على الكنيسة حين قرر أنه « استنادا الى دماثة الامبراطورية والى المكانة التى يتمتع بها ، فان شخص الامبراطور يعد مقدسا ، وكرامته مصانة ، وسلطته لا تنازع » . وفضلا عما تقدم فان تعاون بعض القساوسة مع الفاشست أثناء الاحتلال الايطالى للحبشة قد أدى الى تحطيم هيبتهم ، وهو الأمر الذى سهل على الامبراطور اتخاذ اجراءات بحرمان الكنيسة من حقها فى جباية الضرائب ، وحرمانها من سلطاتها المدنية وبخاصة فى مجال التعليم منذ عام ١٩٤٢ . وقد جاء دستور عام ١٩٥٥ ليكمل هذه العملية حين قرر صراحة أن الامبراطور وباعتباره رئيسا للدولة هو أيضا « المدافع عن العقيدة » وهو كذلك « رئيس الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية » (١) .

وهكذا تمكن هيلاسلاسى من القضاء على الاساس الأدبى والمادى لسلطات الكنيسة على نحو مكث من تقليص سلطاتها وتحويلها الى

مؤسسة غير سياسية خاصة عندما انتزع عملية التعليم من يد الكنيسة وحولها الى وزارة التعليم • والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن احتكاك الارستقراطية الحبشية بالتقاليد الأوربية - أثناء فترة الاحتلال الايطالى للحبشة - قد أسهم هو الآخر في تقويض سلطات الكنيسة ، ذلك أن هذه الارستقراطية قد تولدت لديها قناعة بأن التعليم الغربى أكثر فائدة لأبنائها من التعليم التقليدى الكنسى ، وراحت تبعا لذلك ترسل أبنائها للتعليم فى المدارس الأجنبية على نحو أدى الى ظهور نخبة ارستقراطية جديدة ترى فى السياسة عملا مدنيا لا كنسيا (١) •

وهكذا فقدت الكنيسة دورها السياسى على نحو ما يوضح ذلك انقلاب عام ١٩٦٠ ضد الامبراطور هيلاسلاسى ؛ ذلك أن فشل هذا الانقلاب لم يكن مرجعه معارضة الكنيسة له ، ولكنه كان يرجع الى فشل القائمين على الانقلاب فى الحصول على تأييد القوات الجوية والجيش لا أدل على ذلك من أن الكنيسة لم تقرر حرمان هؤلاء من عطفها الا بعد فشل الانقلاب (٢) •

٢ - وفى مواجهة الطبقة الارستقراطية - فان هيلاسلاسى قد عمد الى تقويض سلطاتها باتخاذ الاجراءات التالية ، وبخاصة عقب عودته من المنفى عام ١٩٤١ (٣) •

(أ) قام بتسريح جيوش الاقاليم ، واقالة قوادها ، وبدأ فى انشاء جيش حديث موحد تحت امرته المباشرة ، وقد عهد بمهمة تدريب هذا

— Ibid., pp. 87-88.

(١)

(٢) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع انظر :

— Christopher Clapham, «The Ethiopian Coup d'Etat of December 1960», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 6, No. 4, 1968, pp. 504-506.

— Marina Ottaway, «Social Classes and Corporate Interests (٣) in the Ethiopian Revolution», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol., 14, No. 3, 1976, p. 471.

— Edmond. J. Keller, op. Cit. pp. 320-321. وانظر كذلك :

— Ibid., p. 321-325.

الجيش الى بريطانيا أولا ، ثم الى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٥٣ عندما أقام معها حلفا دفاعيا مشتركا .

(ب) قام هيلاسلاسى بأثناء نظام مالى موحد للامبراطورية ، وبأثناء وزارة للمالية أخذت على عاتقها مهمة جمع الضرائب ، وبذلك حرم مدراء الأقاليم من حقوقهم السابقة في جباية الضرائب ومن حقوقهم في حجز جزء من هذه الضرائب لصالحهم ، وأصبحوا بالتالى يعتمدون على مرتباتهم الشهرية التى يتحصلون عليها من الحكومة المركزية .

(ج) قام هيلاسلاسى باعادة تنظيم الاقاليم تحت اشراف وزارة للداخلية ، أوكلت لها مهمة اعادة رسم حدود الأقاليم على النحو الذى يقلل من سلطات الطبقة الارستقراطية في بعض المقاطعات التقليدية القديمة وبذا أصبح كل المدراء موظفون لدى الدولة .

ثانيا : التحديث :

سعى هيلاسلاسى الى تحسين الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى باعتباره النشاط الاقتصادى الرئيسى فى البلاد ، كما عمل على تشجيع الزراعة التجارية ، وانماء قاعدة صناعية ناشئة . الا أنه يلاحظ أن اهتمام هيلاسلاسى فى هذا المقام كان ينصب على زيادة حصيلة الدولة أكثر من الاهتمام بتحقيق التنمية وتحسين مستويات الانتاج ، فقد أصدر هيلاسلاسى العديد من قوانين الضرائب الزراعية فى الفترة من ١٩٧٠/٤٤ لم يحقق أيا منها نتيجة فعالة ، وفى الفترة من ١٩٦٠/١٩٧٤ دعى المستثمرون الأجانب للمشاركة فى الاستثمار فى القطاع الصناعى (١) .

غير أن سياسات هيلاسلاسى فى هذا المجال قد انتهت الى نتائج سلبية ، ذلك أن عمليات الاستثمار فى القطاعين الزراعى والصناعى قد تركزت فى يد طبقة صغيرة الحجم من رجال الأعمال الاثيوبيين نهضت من بين صفوف الطبقة الارستقراطية والأسرة المالكة ، ولقد حقق هؤلاء أقصى استفادة من الثورة الزراعية التى دشنها هيلاسلاسى ، فى حين ازداد الفلاحون فقرا خاصة عندما طرد العديد منهم من الاراضى التى كانوا يفلحونها لافساح المجال أمام الزراعة التجارية ، واستخدام الميكنة فيها ، وصحيح أن تطور

— Ibid, p. 321-325.

(م ٥ - القرن الافريقى)

الصناعة التحويلية في اثيوبيا منذ الخمسينيات قد أدى الى ظهور طبقة عاملة حضرية صغيرة سمح لها بحق التجمع النقابي منذ عام ١٩٦٢ لكن هذه الطبقة لم يسمح لها بممارسة حق الاضراب لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها من انتشار البطالة بين صفوفها ، وتدنى مستويات أجورها ، وإذا كان هيلاسلاسى قد تمكن من اقامة التعليم المدنى الحديث في اثيوبيا ، واقامة جامعة هيلاسلاسى لتزويد الجهاز الادارى فى الدولة بحاجته من الاداريين المتخصصين ، الا أنه يلاحظ فى أواخر الستينات أن الجهاز الادارى قد بات عاجزا عن استيعاب كافة خريجي المدارس والجامعة من جهة ، هذا فضلا عن التمييز العرقى فى شغل المناصب العليا فى الجهاز الادارى للدولة من جهة ثانية ، يضاف الى ذلك تدهور القيسة الحقيقية لرواتب الموظفين من جهة ثالثة نتيجة للتضخم . وهو الأمر الذى أدى الى اثاره موجة الاستياء والتذمر لدى أوساط المثقفين الاثيوبيين (١) . ثم ان اتجاه هيلاسلاسى الى اقامة جيش حديث كبير العدد تحت امرته المباشرة - لتقوية قبضته على السلطة فى مواجهة الكنيسة والطبقة الارستقراطية ، ولمواجهة الاتفاضات الداخلية ، وحركات التحرير الارتيرية بالذات - قد دفعه الى ادخال أبناء العمال والفلاحين كجنود فى جيشه ، كما دفعه الى قبول أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة فى الكليات العسكرية للتخرج كضباط وقد أدى ذلك الى أن أصبح الجيش الاثيوبى بوثقة للتناحر الطبقي والعرقى ، خاصة وان المناصب القيادية العليا للجيش ظلت حكرا على كبار الضباط من ابناء الطبقة الارستقراطية الامهرية (٢) .

وهكذا نشأت ، فى غمار عملية التحديث ، قوى اجتماعية جديدة داخل النظام الاجتماعى القائم ، لم يسمح لها بالحصول على نصيب فى السلطة أو الثروة الاقتصادية للبلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وسعت الى تقويضه .

(١)

— Idem.

— Marina Ottaway, op. cit., pp. 472-476.

وانظر ايضا :

— Michael Chege «The Revolution Petrayerd :
Ethiopia 1974-9», in The Journal of Modern African Studies, Voi
17, No. 3, Sept. 1979, pp. 362-367.

— Michael Warr, op. cit., pp. 117-118

(٢)

نشأة المسألة القومية

عقب عمليات الغزو الاستعمارية التي دشنها أباطرة الحبشة لاحتلال المناطق الواقعة جنوب الهضبة الحبشية في النصف الاخير من القرن الماضي، فان منليك (١٨٨٩ — ١٩٠٩) استطاع أن يؤمن الحدود الجديدة لامبراطوريته من خلال ابرامه للعديد من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية الاوربية « لتحديد » الحدود بين امبراطوريته ، وبين المستعمرات الاوربية في المنطقة (١) .

فقد وقع منليك معاهدة مع فرنسا في ٢٠ مارس ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال الفرنسي ، وقامت فرنسا بتخطيط الحدود في المنطقة عقب ابرام هذه المعاهدة مباشرة ، كما وقع منليك معاهدة مع بريطانيا في ١٤ مايو ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال البريطاني ، لكن خط الحدود المتفق عليه بين البلدين قد فصل بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية وبين مناطق رعيهم في هود ، ولذا اعترفت المعاهدة بالطبيعة الرعوية لسكان منطقة الحدود ومنحتهم حق التنقل وراء العشب والمرعى عبر الحدود ، وقد تم تخطيط الحدود في المنطقة من جانب لجنة انجلو / اثيوبية في الفترة من ٣٢ — ١٩٣٥ ، وعقب هزيمة القوات الايطالية على يد القوات الحبشية في عدوا عام ١٨٩٦ فان ايطاليا اذ عنت — بموجب اتفاق يونيو ١٨٩٧ مع منليك — لما حدده منليك من خط حدود لامبراطوريته مع الصومال الايطالي ، وجاءت المعاهدة الايطالية / الحبشة في ١٦ مايو ١٩٠٨ لتعدل الحدود في المنطقة لصالح ايطاليا الى حد ما .

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقيات انظر :

- David Hamilton, «Some New Perspectives on the Agreement By Which Ethiopia's Boundries Are Determined», Apaper Submitted to the International Congress of Africanists, 3rd Session, Dec. 9-19, 1973 Addis Ababa, Ethiopia, pp. 2-7.
- E. Hertslet, Map of Africal by Treaty, (London : 1909), pp. 423-433 pp 628-633, pp. 1108-1118, pp. 1223-1225.

الا أنه يلاحظ ان كافة خطوط الحدود السابقة قد تلاشت عقب الاحتلال الايطالى للحبشة خاصة وان ايطاليا قد رفضت الاعتراف بها ، وعقب طرد القوات الايطالية من الحبشة ، وباتهاء الحرب العالمية الثانية فان هيلاسلاسى قام بابرام اتفاقيات جديده مع الدول الاستعمارية الاوربية في المنطقة مستهدفا تأكيد حدود امبراطوريته ، وتخطيطها (١) فعقد اتفاقا مع فرنسا في ٥ سبتمبر ١٩٤٥ لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وتخطيط الحدود بين بلاده وبين الصومال الفرنسى ، وقد تم هذا التخطيط في عام ١٩٥٤ وفق معاهدة ١٨٩٧ لكن فرنسا تنازلت عن نحو ١٥٠٠ كم^٢ من الصومال الفرنسى لصالح اثيوبيا في منطقة خط الحدود الغربى بين بحيرة أبى وجبل موسى على . كذلك قامت كل من بريطانيا وايطاليا بابرام اتفاقيات مع اثيوبيا في ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ على التوالي اعترفتا فيها بحقوق اثيوبيا السيادية على أوجادين ، وان ظلت القوات البريطانية تشرف اداريا على أوجادين ، هود ، والمنطقة المحجوزة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على أمل اقناع اثيوبيا بتعديل الحدود ليضم الصومال البريطانى مناطق جادا بورسى ، واشاك ، ودولبا هانتا هود حيث مناطق رعى القبائل الصومالية ، ولم يتحقق لبريطانيا ما أرادت لانها لم تكن قادرة على تقديم تعويض مناسب لاثيوبيا في مقابل ذلك ، وبموجب الاتفاق الانجلو / اثيوبى في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ انسحبت الادارة العسكرية البريطانية من أوجادين ، وان أكد الاتفاق حق ضابط الاتصال البريطانى في الصومال البريطانى في حماية القبائل « البريطانية » وتأمين حقهم في العبور بحرية الى داخل الاراضى الاثيوبية حيث مناطق رعيهم في هود . أما فيما يتعلق بالحدود مع الصومال الايطالى ، فان بريطانيا قد احتلت هذا الاقليم عقب طرد القوات الايطالية منه ، وفي عام ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع الاقليم تحت وصاية ايطاليا لمدة عشر سنوات يحصل بعدها على الاستقلال ، وقد قامت الادارة العسكرية البريطانية في الاقليم قبل تسليمه لاطاليا بتحديد وتخطيط حدود الاقليم وأسمتها الخط الادارى المؤقت . وقد اندمج الاقليم مع الصومال البريطانى عام ١٩٦٠ ليشكلان جمهورية الصومال .

وهكذا تمكن هيلاسلاسى ، بالوسائل الدبلوماسية ، من اضافة المزيد من الاراضى الى حدود امبراطورية منليك ، فقد حصل على أجزاء من الصومال الفرنسى عام ١٩٥٤ ، واعاد تأكيد سيطرة بلاده على منطقة أوجادين فى عام ١٩٥٤ ، ثم قام بضم اريتريا الى امبراطوريته فى عام ١٩٦٢ .

وهذا الضم الحديث لمعظم مناطق الامبراطورية ، فضلا عن كون السيطرة الاثيوبية على هذه المناطق غير فعالة ، وغير مستمرة ، ثم المعاملة الجائرة من جانب الامهرا وقهرها لبقية القوميات الاخرى قد حال دون تحقيق الاندماج الوطنى فى اثيوبيا من جانب ، كما أدى الى تفجر المشكلة القومية داخل اثيوبيا من جانب آخر ، حيث راحت كافة الجماعات المضهدة تطالب بالانفصال والاستقلال ، وترفع السلاح فى وجه الحكومة الاثيوبية لتحقيق مطالبها تحت قيادة العديد من حركات التحرير فى اريتريا ، وتجرأى ، وأورومو ، والعفر ، والصومال الغربى (*) . وقد كان لنشاطات هذه الحركة دور هام فى انهك النظام الامبراطورى ، وفى تقويض دعائمه .

الفصل الثانى

التغير وممارسات الدرج

مقدمة :

رأينا كيف تمكن هيلاسلاسى من تقويض الاساس المادى للقوى الاجتماعية التقليدية (الكنيسة - الطبقة الارستقراطية) رغبة منه فى تحقيق المركزية من جانب ، ورغبة أيضا فى تجنب منازعته السلطة من جانب آخر ، كذلك فإن اصلاحاته الداخلية - والتي استهدفت زيادة موارد الدولة ، ورفع كفاءة الجهاز الادارى - قد أسفرت عن تنامى قوى اجتماعية جديدة لم تعط الفرصة للحصول على نصيب وافر من الثروة

(*) من هذه الحركات : جبهة التحرير الاريتريه ، القوات الشعبية ، الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، وجبهة تحرير أورومو ، والجبهة الشعبية لتحرير بجرأى ، وجبهة تحرير الصومال الغربى ، وجبهة تحرير صومالى ابو ، وجبهة تحرير عفار ، وحركة التحرر الوطنى للعفر .

والسلطة في البلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وفضلا عما تقدم فإن المشكلة القومية قد تعمقت لعدم تبني هياكل لسياسة الاندماج الوطني ترتكن الى المساواة بين القوميات ، وانما ظلت سيطرة الامهرا قائمة ، كما ظل الاضطهاد القومي مستمرا .

على أنه يمكن القول بأن سقوط النظام الامبراطوري في سبتمبر ١٩٧٤ ، لم يكن مرجعه بالاساس نشاط تلك القوى الاجتماعية الجديدة التي نهضت في غمار عملية التحديث (فهي ضعيفة كما وكيفما) بقدر ما كان يرجع الى ضعف القوى التقليدية التي باتت عاجزة عن مساندة النظام الامبراطوري ، وبقدر ما كان يرجع أيضا الى الضربات التي راحت توجهها حركات التحرير للقوميات المقهورة ضد النظام الامبراطوري .

وهناك عاملين اضافيين أسهما في الاسراع بتوقيت عملية التغيير ، وكانا بمثابة المفجر الاساسي لها وهما القحط وما استتبعه من مجاعات في الريف الاثيوبي ، والتضخم وما واكبه من انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي في المدن ، وبالتالي مستوى المعيشة .

مسار التغيير: فبراير - سبتمبر ١٩٧٤

ان المتتبع للاحداث التي سبقت وواكبت حركة فبراير ١٩٧٤ في اثيوبيا ، وكذا المحلل لطبيعة القوى المشاركة فيها ، يستطيع أن يستنتج أن هذه الحركة كانت « انتفاضة نخبوية بورتجوازية ، فتوية ، حضرية » ولعل دراسة موجزه لطبيعة هذه القوى ومطالبها ، وطموحاتها تؤكد هذا الاستنتاج .

١ - البورتجوازية الصغيرة (١) :

وهي تنقسم الى شريحتين :

(أ) القديمة - وهي تضم اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة ، الذين يعتمدون على عملهم الشخصي مثل أصحاب المحلات التجارية الصغيرة ، وأصحاب محلات البقالة ، والحرفيين .. الخ .

(ب) الجديدة - وقد نشأت هذه في ثنايا العمل الادارى ، وتضم المديرين ، وموظفى الخدمة المدنية ، وقد اتخذت الشريحتان موقفا مشتركا في مواجهة الطبقة الارستقراطية ، وايدتا مقترحات الاصلاح الزراعى التى تنطوى على ضرورة نزع الملكية الزراعية من الطبقة الارستقراطية ، وكان مرجع ذلك ابعاد البورجوازية الصغيرة عن المشاركة في مشروعات الزراعة التجارية ، وقصرها على ابناء الطبقة الارستقراطية * وقد عزز التضخم النابع من أوضاع دولية وداخلية من وحدة هذه الطبقة ، فهو قد أدى الى تآكل القيمة الحقيقية لمخزونات البورجوازية الصغيرة القديمة ، كما أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لرواتب وعوائد البورجوازية الصغيرة الجديدة ، وعلى أية حال فأن البعض يقدر أن عدد البورجوازية الصغيرة في أثيوبيا لم يتجاوز في عام ١٩٧٠ عدة مئات محدودة من الالوف في مجتمع وصل تعداده آنذاك نحو ٢٥ مليون نسمة *

٢ - الطبقة العاملة (١) :

رأينا أن هذه الطبقة الناشئة قد منحت حق التجمع العمالى في عام ١٩٦٢ ، وان لم تمنح حق الاضراب ، واستنادا الى ذلك تكون الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية عام ١٩٦٣ الذى استطاع خلال السنوات السبع الاولى من قيامه ابرام ١٣ اتفاقية جماعية في مختلف انحاء البلاد ، على أنه في الشهور القليلة التى سبقت أحداث فبراير تدهورت الاوضاع المعيشية للعمال ، وانتشرت البطالة في صفوفهم نتيجة للتضخم الذى أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لاجورهم ، فقد ارتفعت اسعار سلع التجزئة (الغذاء - الملابس - الادوات المنزلية) في أديس أبابا في الفترة من ديسمبر ١٩٧٢ الى يوليو ١٩٧٣ بنسبة ٣٠٪ ، وفي الشهور الثلاث الاولى لعام ١٩٧٤ ارتفعت الاسعار بنسبة ٨٠٪ وهو الامر الذى أدى الى اثاره موجة الاستياء والتذمر لدى العمال * على أنه تجب ملاحظة

— Ibid., P. 366.

— Edmond J. Keller, Op. Cit. pp. 324-325.

— Marina Ottaway, Op. Cit., pp. 473-474.

(١)

وانظر ايضا :

وانظر كذلك :

أن عدد الطبقة العاملة الاثيوبية في عام ١٩٧٤ كان صغيرا فهو لم يتجاوز ١٥٠ ألف عامل ، وكان من بينهم ٨٠ ألف عامل فقط أعضاء في الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية ، بل أن هذا العدد الاخير كان معظمه ينتمى الى من يطلق عليهم « أرستقراطية العمل » من أصحاب الياقات البيضاء والفنيين ، ذلك أن غالبية أعضاء الاتحاد الكونفدرالى كانوا من العاملين في البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الطيران ، وهم بالتالى أقرب في توجهاتهم الى البورجوازية الصغيرة .

٣ - المثقفون (١) :

رأينا كيف أن سياسة التحديث التي تبناها هيلاسلاسى قد اقتضت ضرورة اقامة جهاز ادارى حديث ، وهو الامر الذى فرض ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم وتوسيع قاعدته ، وقد أدى ذلك الى انماء شرائح اجتماعية جديدة متعلمة ومثقفة (طلبة - مدرسين - اداريين) ، وهكذا أصبح التعليم والعمل الحكومى يشكلان مصدرا للدخل والنفوذ لهؤلاء ، وهو مصدر مستقل عن ملكية الارض ، ورغم أنه يصعب تصنيف هؤلاء المثقفين باعتبارهم طبقة ، الا أن المرء لا يستطيع تجاهل أهميتهم كجماعة واعية بذاتها ، وكقوة سياسية محتملة ، وحيث أن جميع الاثيوبيين الذى تلقوا تعليما عاليا قد التحقوا بالخدمة الحكومية فأن ذلك قد أدى الى قدر من الارتباط فى المصالح والتوجهات بين الطلبة والمدرسين وبين البيروقراطيين .

وصحيح أنه لم يعرف الا القليل عن الخلفية الاقتصادية - الاجتماعية لطلبة جامعة هيلاسلاسى ، الا أنه بات واضحا منذ منتصف الستينيات أن معظم هؤلاء الطلبة ينحدرون من أسر تقيم فى الحضر ، وأنهم من أبناء التجار ، والكتبة ، ورجال البوليس ، وصغار الموظفين ، وبعبارة أخرى فانهم من أبناء البورجوازية الصغيرة ، ولذا فقد كان المنطقى أن يتخذوا موقفا معاديا للاقطاع الذى يعطل من نمو البورجوازية الصغيرة ، الا أنه تجدر الاشارة الى أن نحو ٨٠٪ من طلبة الجامعة كانوا ينتمون الى جماعة

— Ibid., pp. 474-476.

— Christopher Clapham, op Cit. pp. 118-119

— Michael Chege, op. Cit., p. 363.

(١)

وانظر أيضا :

وانظر كذلك :

الامهرا / تجراى ، وبالتالي فان مظاهراتهم فى الستينيات ، وشعاراتهم التى كانت تنادى بأن « الارض لمن يفلحها » انما كانت تستهدف بالاساس توجيه ضربة الى الاقطاع ، واجتذاب الفلاحين فى الجنوب فى اطار تحالف سياسى ضد لوردات الارض ، أكثر مما كانت تستهدف تحقيق مصالح الفلاحين .

وبحكم أوضاعهم فان الطلبة ليسوا أعضاء فى نخبة ، ولكنهم يصبحون جزءا منها ، عقب التخرج ، فتحتى أوائل الستينيات كان خريج الجامعة يضمن مركزا مرموقا فى الجهاز الادارى ، ويحصل على مرتب مغر ، فضلا عن رضى من جانب الامبراطور الذى كان يرغب فى وجود رجال أكفاء شريطة الا تكون لهم مطالب فى السلطة ، الا أنه مع نهاية عقد الستينيات فان الوضع بات مختلفا فخريج الجامعة لم يعد يأمل فى هذه الامتيازات ، ولا فى الحصول على عمل سريع نتيجة ازدهام الجهاز الادارى بالعاملين ، هذا فى حين أن خريجي المدارس الثانوية باتوا يواجهون مشكلة البطالة ، ونتيجة لذلك تغيرت اتجاهات الطلبة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات فأصبحوا أكثر وعيا من الناحية السياسية ، خاصة مع قمع مظاهراتهم واضراباتهم بالقوة ، والتى توجهت بأغلاق الجامعة فى عام ١٩٦٩ وراح الطلبة ينظرون الى أنفسهم كوكلاء للتغيير ، لا كخدم أوفياء للامبراطور ، وأخذوا يصدرون المنشورات التى تبشر بالاشتراكية والاصلاح الزراعى ، الا أن هذه المنشورات ظلت نخبوية فى لهجتها فهى لم تتجه الى مخاطبة الجماهير الاثيوبية المسحوقة ، وبالتالي لم تؤدى الى خلق حركة سياسية عريضة فى البلاد وانحصرت فى نطاق الجامعة والى حد ما فى العاصمة أديس أبابا .

وقد اشترك المدرسون فى حركات الاحتجاج العلنى ضد سياسات النظام الامبراطورى باعتبارها غير تقدمية بالدرجة الكافية ، وان انصب نقدهم على الاصلاحات التعليمية التى اقترحها النظام ، والتى كانت تتجه

الى تركيز الاهتمام على التعليم الفنى ، دون التعليم النظرى ، واعتبروا ذلك ابتعادا عن عملية التحديث •

وقد كان هذا الاحتجاج وتلك المعارضة العلنية لسياسات النظام الامبراطورى من جانب الطلبة والمدرسين والموظفين على درجة كبيرة من الاهمية ، اذ كانت تعنى تخلى هؤلاء عن تأييد الامبراطور وهم الذين كان يعدهم الامبراطور مصدرا هاما لسلطته وتدعيم مركزه •

٤ - الجيش (١) :

رأينا كيف أن هيلاسلاسى قد عمد الى تحديث الجيش عددا وعدة ، لكنه حرص على أن يكون الهيكل التنظيمى للجيش محققا لاهدافه الرامية الى تعزيز الوضع القائم ، وتقوية قبضته على الحكم ، فقد نظم الجيش على أسس طبقية ، ووطنية ، وقبلية حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام بل ذهب الامبراطور الى أبعد من ذلك حين أقام علاقة مصاهرة بين كبار ضباط الجيش وبين الاسرة المالكة ، وهكذا أصبح الجيش بوتقة للصراع الطبقي ، فقيادته العليا كانت تتشكل من كبار الضباط المرتبطين بالاسرة المالكة بروابط المصاهرة ، وقيادته الوسطى كانت تتشكل من صغار الضباط من أبناء البورجوازية الصغيرة الذين تخرجوا من المدارس العسكرية التى أقامها هيلاسلاسى فى سعيه لتحديث الجيش ، وقاعدته باتت تتشكل من قطاع عريض من ضباط الصف والجنود من أبناء الفلاحين المضطهدين وبالإضافة الى هذا التناقض الطبقي داخل الجيش فقد كان هناك أيضا تناقض وطنى فأبناء جماعة الامهرا يشكلون القيادة العليا للجيش ، ومعظم قياده الوسطى له ، فى حين أن قاعدة الجيش كانت تتشكل من أبناء كافة الجماعات الوطنية المقهورة ، وقد كان هذا التناقض الطبقي والوطنى داخل الجيش هو العامل الاساسى فى انقسام الجيش على نفسه ، وسيادة روح التذمر والتمرد داخله خاصة مع تدهور

الاحوال المعيشية لسغار الضباط نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية لرواتبهم، فضلا عن عدم افساح المجال أمامهم للترقى للمناصب العليا في الجيش .

.. وهكذا فان سياسة هيلاسلاسي الرامية الى تحديث المجتمع الاثيوبي قد أدت الى نشوء قوى اجتماعية جديدة ، والى بروز العديد من المتناقضات داخل المجتمع ، فضلا عن العديد من المطالب التي عجز النظام عن احتوائها ، أو مواجهتها ، أو نلبيتها سلميا ، وراح يستخدم أسلوب الخداع والارهاب ، وهو الامر الذي أدى الى انفجار الوضع داخل اثيوبيا مع مطلع عام ١٩٧٤ .

وقد بدأت الاحداث في فبراير ١٩٧٤ بتمرد اللواء الرابع الذي يضم ٦٠٪ من مدفعية الجيش نتيجة لسوء الاوضاع المعيشية لسغار الضباط والجنود ، حيث قام المتمردون باعتقال قائد القوات البرية ، الذي ذهب اليهم للاستماع الى مطالبهم وأنتشر التمرد في صفوف القوات الجوية (١) وفي فبراير ١٩٧٤ تظاهر سائقوا سيارات التاكسي نتيجة لارتفاع أسعار البنزين دون زيادة تعريفية الركوب ، وفي مارس ١٩٧٤ دعا الاتحاد الكوتفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية الى اضراب عام ، وفي ابريل من نفس العام تظاهر نحو مائة الف من المسلمين في الحضر داعين الى الحقوق الديمقراطية ، وانهاء التفرقة ضد المسلمين ، ومنح المسلمين الحق في ملكية الارض شأنهم شأن غيرهم من الاثيوبيين ، وقد شارك الطلبة ، والمدرسون، وعمال الصناعة في هذه الاضرابات والمظاهرات (٢) وهكذا ففي الفترة ما بين أواخر فبراير - مايو ١٩٧٤ شهدت أديس أبابا اضرابات لم تشهدها من قبل ، ورغم ذلك فانه لم تكن هناك أى حركة سياسية منظمة وراء هذه الاضرابات ، وانما كان لكل جماعة مطالبها الخاصة التي هي بالاساس ذات طابع اقتصادي لا سياسي .

— Ibid., pp. 118-119.

— Michael Chege, Op. Cit., p. 367.

— Marina Ottaway, Op. Cit., pp. 476-477.

(١)

(٢)

وانظر ايضا :

.. ووسط هذا الجو استقال رئيس الوزراء الاثيوبي أكليلو هابتى — وولد في فبراير ١٩٧٤ ، وحل محله أحد النبلاء وهو أند لكاشيو ماكونين الذى عجز عن مواجهة هذه الاوضاع المضطربة ، وكل ما فعله هو زيادة مرتبات الجيش ، وخفض أسعار البنزين ، وقد أدى ذلك الى انتهاء التمرد داخل الجيش مؤقتا في حين استمرت مختلف الجماعات المدنية فى التظاهر والاضراب ، وهو الامر الذى أسفر عن تزايد وعيها على نحو دفعها للمطالبة بتغييرات جذرية فى النظام القائم ، لكنها كانت عاجزة عن التقدم للمساك بزمام السلطة لافتقادها الى تنظيم وتوجه سياسى مشترك ، ونتيجة لذلك تقدم الجيش ليحتل مكان الصدارة فى الاحداث فقام فى يونيو ١٩٧٤ بتشكيل « لجنة التنسيق للقوات المسلحة ، والبوليس ، والقوات البرية ، التى أطلق عليها اختصار أسم « الدرج » (*) » ، وقامت اللجنة بتدشين حملة اعتقالات واسعة للمسؤولين السابقين ، ومن هم فى السلطة بما فى ذلك أعضاء مجلس التاج الامبراطورى وكبار رجال الجيش والحكومة ، ثم قامت بأجبار ماكونين على الاستقالة واعتقاله بعد ذلك ، حيث حل محله ميشيل امرو فى نهاية يوليو ١٩٧٤ ، ووضعت الامبراطور نفسه تحت التحفظ ، وان ظلت تعبر عن ولائها له حتى تم خلعها فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، واعلان تولى الجيش السلطة فى البلاد (١) .

.. لعل التحليل السابق يؤكد ما ذكرناه فى البداية من أن ما حدث كان انتفاضة نخبوية بوجوازية فتوية حضرية ، فمعظم المشاركين فى هذه الاحداث كانوا ينتمون الى عناصر البورجوازية الصغيرة ، خاصة وأن عمال الصناعة كان عددهم محدودا ثم أنهم كانوا يفتقرون الى التنظيم ، كذلك لم يشارك الفلاحون فى هذه الاحداث رغم كونهم أكثر الطبقات الاجتماعية فى اثيوبيا تعرضا للاستغلال والاضطهاد ، اذ رغم حالة التحط التى راح ضحيتها نحو ما بين ١٠٠ — ٢٠٠ الف فلاح أثيوبي فان هؤلاء

(*) كلمة درج Darg كلمة امهرية تعنى « لجنة » .

— Ibid., pp. 477-479.

(١)

لم يقوموا بالهجوم على مخازن غلال لوردات الارض ، فمات منهم من مات ، واتجه البعض الآخر الى الشحاذة في المدن (١) ثم ان هذه الانتفاضة كانت فتوية فقد انصبت مطالب الجماعات المشاركة فيها على مطالب تخص كل جماعة ، دون أن يكون هناك تجميع لهذه المطالب ، أو أساس مشترك يربط بينها الا كونها مطالب اقتصادية ، وهي بذلك تقتقر الى المضمون السياسي ، خاصة مع عدم وجود تنظيم سياسي ، وتوجه سياسي مشترك .

وأيضا فان هذه الانتفاضة قد تركزت في الحضر ، وعلى وجه التحديد في العاصمة أديس أبابا ، وهي بالتالي لم تكن حركة شعبية عريضة تغطي مطالب كافة الجماعات ، وتمتد الى كافة أرجاء البلاد لذلك لم يكن غريبا أن يتقدم الجيش ويستولى على السلطة « بأفقلاب عسكري » ، صحيح أن قادة الانقلاب قد اتجهوا الى تبنى سياسة راديكالية بدأت بالقضاء الشامل على الاساس المادي للطبقات الاجتماعية التقليدية ، لكنهم راحوا بعد ذلك يوجهون ضرباتهم الى القوى الاجتماعية الجديدة الناشئة ، والى حركات التحرير التي تقود نضال الجماعات الوطنية المقهورة في اثيوبيا .

سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي / الاجتماعي

رأينا كيف تمكنت الدرج من الاستيلاء على السلطة في اثيوبيا عقب خلع الامبراطور ، ثم قامت بتشكيل المجلس العسكري الاداري المؤقت - برئاسة الجنرال أمان عندوم ليحكم البلاد غير أنه منذ تشكيل الدرج في يونيو ١٩٧٤ وحتى مقتل أمان عندوم في نوفمبر من نفس العام فإن سياسات الدرج وتوجهاتها ظلت غير واضحة ، وأن كان يمكن القول بانها كانت تستند الى منظور بورجوازي وطني عبر عن نفسه في الشعار الذي طرحته الدرج وهو « اثيوبيا أولا » ففي يونيو ١٩٧٤ أصدرت الدرج اعلانا من ثلاث عشرة نقطة يؤكد على أن : « الدرج التي ترفع

شعار أثيوبيا أولا » تكرر ولاءها لجلالة الامبراطور القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وما أن استولت الدرج على السلطة عقب خلع الامبراطور في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، فان الكولونيل منجستوهيلي ماريام قام بتحديد معنى هذا الشعار المرفوع حين صرح بأنه يعنى القضاء على الانانية ، والتركيز على العمل الجاد ، والوحدة ، والبطولة ، وحب البلاد ، وفي سبتمبر ١٩٧٤ أعادت الدرج مرة أخرى تأكيدها على السياسة المعادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية ، وهو موقف لا يختلف عن موقف أى نظام حكم بورجوازي في افريقيا ويتمثل الى حد كبير مع مواقف كل من جوموكينيا ، وموبوتو ، وسنغور (١) .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ — وهو نفس اليوم الذى تولى فيه الجنرال تفرى باتى مقاليد السلطة في اثيوبيا — صدرت عن المجلس العسكرى الادارى المؤقت أول وثيقة تحدد بوضوح توجهات النظام الحاكم في أثيوبيا . وتضع الخطوط العامة لمفهوم « اثيوبيا أولا » (٢) ، اذ تبدأ الوثيقة بالحديث عن أسباب حركة الجيش في أثيوبيا والتي تتمثل في أن القادة كانوا يحتقرون المواطنين وأن هؤلاء قد روجوا لعبادة الفرد ، وركزوا السلطة في أيديهم ، وأنتشر الفساد الادارى في عهدهم ، كما أن رجال الدين قد تخلوا عن دورهم وأصبحوا تابعين للسياسيين على نحو جعل النظام عاجزا عن تلبية مطالب الشعب ، ثم تذهب الوثيقة الى تحديد التحدى الاساسى الذى يواجه النظام الجديد بأشارتها الى أنه يتمثل في

— Ibid., p. 369.

(١)

— Michael Warr, Op. Cit., P. 120.

(٢) انظر نص ترجمة الوثيقة في :

الجمعية الافريقية « الاعلان السياسى للحكومة العسكرية المؤقتة — اثيوبيا تقيدم — ووثائق أخرى » — نشرة خاصة (القاهرة : الجمعية الافريقية) السنة الثالثة — العدد الخامس — فبراير ١٩٧٥ — ص ١ — ١٠ .

صيانة الوحدة الوطنية عن طريق اقامة مجتمع تعددى تحترم فيه لغات كافة الجماعات وثقافتها ، كما تحترم حقوق الانسان فى اطاره ، وأيضا عن طريق السعى لاقامة اتحاد كوندارلى لشرق افريقيا يضم كلا من أثيوبيا والصومال ، والسودان ، وكينيا ، ثم تحدد الوثيقة الفلسفة السياسية لنظام الحكم الجديد فى أنها تقوم على الاشتراكية الاثيوبية ، « أثيوبيا أولا » والتي ترتكن الى مبادئ : المساواة والعدالة والحرية لكل الاثيوبيين ، واعلاء مصلحة الجماعة على مصالح الافراد ، وأقامة الادارة الذاتية ، واحترام العمل البشرى وتقديره ، وتنطلق الوثيقة بعد ذلك لتحديد السياسات الواجب اتباعها من ضرورة حكم الشعب لنفسه ، وضرورة اقامة حزب سياسى اشتراكى وطنى شعبى يضم كل القوى التقدمية فى جبهة متحدة ، وضرورة القضاء على الاستغلال من خلال ملكية الدولة أو الملكية العامة لوسائل الانتاج والموارد الطبيعية ، وتغيير نظام ملكية الارض ، وضرورة التحرر من الفقر والجهل والمرض .

ولعل هذه الوثيقة تبرز بوضوح التوجه البورجوازى الوطنى لنظام الحكم الجديد ، وهو توجه لا يختلف بحال عن توجهات معظم الاقظمة الافريقية الحاكمة واذا كان المجلس العسكرى الادارى المؤقت قد اتخذ فى فبراير ١٩٧٥ أول اجراء اشتراكى عندما أصدر اعلانا حول « السياسة الاقتصادية لاثيوبيا الاشتراكية » ، قرر بموجبه تأمين البنوك والمؤسسات المالية ، وأعلن ملكية الدولة للصناعات الاساسية ومصادر الثروة الطبيعية ؛ اذا كان ذلك كذلك فان هذا الاجراء لا يختلف عما فعلته العديد من أقظمة الحكم الافريقية حين اتخذ معظمها قرارات بملكية الدولة لبعض المشروعات ، وبمشاركة الدولة جزئيا فى ملكية وادارة معظم المشروعات الاخرى (١) .

— Michael Chege, op. cit., p. 340.

(١)

— Edmond J. Keller, op. cit., p. 329

وانظر كذلك :

وهكذا فحتى آواخر فبراير ١٩٧٥ فإن نظام الحكم الجديد لم يتخذ اجراء من شأنه احداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادى / الاجتماعى الاثيوبى ، وظل يؤكد على احترام الملكية الخاصة ، وعلى احترام اقطاعات الكنيسة .

تفويض الاساس المادى للقوى التقليدية :

أصدرت الدرج فى ٤ مارس ١٩٧٥ إعلان تأميم الاراضى الريفية (١) ، وبموجب هذا الاعلان ألغيت الملكية الخاصة للاراضى الزراعية دون تعويض ، وحظر التصرف فى الارض بأى شكل من الاشكال ، كما حظر استخدام العمل الاجير فى الزراعة ، وأكد الاعلان على أن الارض ستصبح ملكية جماعية للشعب الاثيوبى ، وانها ستوضع تحت تصرف الفلاحين لادارتها من خلال روابط تنشأ لهذا الغرض ، وقد سمح الاعلان للاسر بملكية خاصة لا تتجاوز ٢٥ أكر ، وأعطى للبدو وللـفلاحين الذين يعيشون فى قرى ، أو فى مناطق قبلية حقوق ملكية على الاراضى التى يستخدمونها للرعى أو للزراعة المعيشية .

على أنه يلاحظ أن اجراء « التأميم » السابق قد خدم مصالح الأسر المالكة للارض وفق نظام rist فى الشمال حيث أكد ملكيتهم للارض ، ورغم أن الاجراء قد أعاد حقوق حيازة الارض للفلاحين فى المناطق المقهورة فى الجنوب ، الا ان تزايد الضغوط على الاراضى الزراعية فى الشمال قد دفع بالدرج الى توطين العديد من الفلاحين الشماليين فى الاراضى الزراعية بالجنوب خدمة لفلاحى الامهرا من جانب ، وترتبا للاوضاع الامنية فى الجنوب من جانب آخر (٢) .

وفضلا عما تقدم فإن العديد من المشكلات قد ظهرت فى مجال التطبيق من بينهما عدم وجود كوادرات ادارية وفنية مؤهلة لتولى مسئولية تنفيذ

(١) لمزيد من التفصيلات حول هذا الاعلان انظر :

Paul B.ietzke, «Land Reform in Revolutionary Ethiopia», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 14, No. 4, 1976, pp. 645-652.

— Michael Chege, op. cit., p. 340.

(٢)

الاعلان ، ثم ان روابط الفلاحين التى أنشئت للاشراف على ادارة الاراضى الزراعية لم يكن لديها قواعد ثابتة تنظم عملها ، وأيضا فان عدم وجود خرائط مساحية للاراضى الزراعية قد أدى الى حدوث فوضى فى التطبيق ، ورغم قيام الدرج بالاستعانة بالطلبة وارسالهم الى الاراضى الزراعية لتوعية الفلاحين والمساعدة فى تنفيذ سياسة الدرج وذلك فى اطار الحسلة المعروفة باسم Zemacha (*) ؛ رغم ذلك فان هذه الحسلة قد فشلت فشلا ذريعا نتيجة لعدم فهم الطلبة لقيم وتقاليد ولهجات الفلاحين ، ونتيجة لتبنى بعض الطلبة لافكار معارضة لسياسات الدرج راحوا يروجونها بين الفلاحين ، ونتيجة أيضا لعدم استجابة الدرج لنداءات الطلبة بمساندتهم عسكريا لمواجهة المقاومة المنظمة من جانب الاقطاعيين لسياسة الدرج المتعلقة بالاصلاح الزراعى (١) ، فقد شكل هؤلاء الاتحاد الديمقراطى الاثيوبى كت تنظيم معارض للدرج ودخلوا فى مواجهات وصدامات عسكرية مع الفلاحين ومع قوات الجيش وبخاصة فى مقاطعة بجسيمدير موطن الاقطاع واستطاعوا أن يحققوا بعض الانتصارات الجزئية المؤقتة ، الا أن قوات الحكومة قد تمكنت بعد فترة من تقويض نشاطات الاتحاد على نحو دفع بعض قياداته الى اللجوء الى البنفى ، وتنظيم حركة مقاومة سرية للدرج (٢) .

وخلال نفس الفترة عزل الابن . الاكبر للامبراطور هيلاسلاسى — الامير أصفاوصن من منصبه كولى للعهد ، وتم الغاء كافة الالقاب الملكية (٣) .

وفى أغسطس ١٩٧٥ صدر اعلان تأميم كل الاراضى فى الحضر دون تعويض ، ومصادرة كافة المنازل الاضافية ، وان سمح للأفراد بملكية

كلمة امهربة نعنى « التقدم من خلال التعاون ،

(١) كلمة

والمعرفة ، والعمل » .

— Edmond J. Keller, op. cit., pp. 329-330.

(٢) .

— Michael Warr, op. cit., pp. 121-122.

(٣) ، (٣)

(م ٦ — القرن الافريقى)

منزل أسرى واحد (١) ، وقد أكمل هذا الاعلان عملية تقويض القاعدة المادية للقوى التقليدية القديمة (نبلأ / اقطاع / رجال كنيسة / كبار رجال الجيش) على نحو غير علاقات الانتاج ، والتركيب الطبقي للمجتمع الاثيوبي ، وفتح الباب امام اتخاذ اجراءات أخرى •

من هنا فان صدور برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في ابريل ١٩٧٦ (٢) قد جاء تنويجا للاجراءات التي اتخذتها الدرج في المرحلة السابقة ، ومنعظفا لمرحلة جديدة وتوجه جديد في سياسات الدرج وممارساتها ، ولعل عرضا مختصرا للبرنامج قد يفيد في توضيح الاتجاه الجديد للدرج •

يبدأ البرنامج بتحديد طبيعة الصراع داخل المجتمع الاثيوبي في أنه يتمثل في وجود تناقض طبقي « رئيسي » بين الفلاحين وبين الاقطاع ، بين العمال وبين البورجوازية ، بين الجماهير الاثيوبية وبين الامبريالية ، كما أنه يتمثل في وجود تناقض « ثانوي » بين القوميات ، وبين الاديان ، وبين الرجال والنساء •

ويذهب البرنامج الى أن حل هذه التناقضات لن يكون الا من خلال البدء بثورة وطنية ديمقراطية تفتح الطريق امام الثورة الاشتراكية ، وذلك بهدف تحرير اثيوبيا من الاقطاع والامبريالية ووضع الاساس للتحويل الاشتراكي ، من خلال التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، والبورجوازية الصغيرة على نحو يمكن من اقامة جمهورية ديمقراطية تسودها الحرية والمساواة والوحدة والرفاهية والحكم الذاتي على كافة المستويات ، ثم بناء اثيوبيا الاشتراكية الجديدة ، وينتقل البرنامج بعد

— Ibid., p. 122.

(١)

— PMAC, «Programme of the National Democratic Revolution of Ethiopia,» (Addis Ababa: Aristic Printers LTD, 1976), pp. 3-27.

ذلك للحديث عن تأمين الارض ، وتدعيم الصناعات والبنوك وشركات التأمين ، وتشجيع رجال الاعمال المحليين تحت اشراف الحكومة ، ويؤكد البرنامج على ضرورة تحقيق الرفاهية للشعب الاثيوبي من خلال برامج محو الامية ، ورفع المستوى الصحى ، وتحسين ظروف العمل ، والتأمين الاجتماعى .

اذا كانت هذه هى الاجراءات والتوجهات التى اتخذتها وتبنتها الدرج خلال هذه المرحلة ، فما هو موقف القوى الاجتماعية الجديدة الناهضة وتنظيماتها من هذه الاجراءات والتوجهات وماذا كان رد فعل الدرج تجاه هذا الموقف ؟؟ هذا ما سنجيب عليه حالا .

علاقات الدرج بالقوى الاجتماعية الجديدة :

رأينا كيف تمكنت الدرج من احداث تغيير راديكالى فى البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبي حين حطمت الاساس المادى لدعائم النظام القديم لكن الدرج وقفت عاجزة امام مشكلة بناء نظام سياسى جديد يتلاءم مع معطيات الواقع الجديد ، فروابط الفلاحين الجديدة ظلت ضعيفة ، ولم يتخذ أى قرار بشأن ما اذا كانت هذه الروابط ستتحول الى ادارات لمزارع جماعية ، أم أنه سيسمح بالزراعة الفردية ، ثم ان معظم المنازل المؤمنة فى الحضر قد أستولى عليها العاطلون، وظلت الدرج منعزلة عن المجتمع على نحو ما كان عليه الحال فى عهد الامبراطور ، صحيح أن محتوى القرارات فضلا عن التوجهات السياسية العامة للدرج قد تغيرت جذريا ، ولكن علاقات الدرج بالمجتمع لم تتغير كثيرا ، اذ ظل الحكم مركزيا وسلطويا ويستجيب فقط لضغوط مجموعة صغيرة من العسكريين المنتمين للبورجوازية الصغيرة ، ورغم أنه يصعب وصف سلطة الدرج بأنها كانت سلطة مطلقة الا أن ذلك لا يرجع بحال الى سماح الدرج بتمثيل كافة مجموعات المصالح فى السلطة ، ولكنه كان يرجع الى عجز الدرج عن تنفيذ قراراتها فى أطراف البلاد (١) .

ان مشكلة خلق نظام سياسى يواكب المجتمع الاشتراكى الجديد قد وجدت تعبيراتها فى العلاقات المتأزمة والصراعية بين الدرج من جانب ، وبين القلة القليلة من المجموعات المدنية المنظمة فى الحضر من جانب آخر ، وبخاصة الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية ، وطلبة الجامعة ، ورابطة المدرسين الاثيوبيين ، غير أن ما تجب الاشارة اليه فى هذا المقام هو أن هذا الصراع كان صراعا بين مختلف شرائح البورجوازية الصغيرة بالاساس فى سعى كل منها للوصول الى السلطة .

فقد وقف الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية موقف المعارض من الدرج عقب خلع الامبراطور مباشرة ، حيث طالب بالتسجيل بتشكيل حكومة مدنية تضم فى صفوفها ممثلين عن بعض التنظيمات الحضرية (نقابات العمال الاثيوبية - القوات المسلحة - رابطة المدرسين الاثيوبيين - اتحاد هيئة التدريس بالجامعة - اتحاد الطلبة الاثيوبيين - رابطة موظفى الخدمة المدنية - رابطة رجال الاعمال الاثيوبيين - رابطة المرأة الاثيوبية) وجاءت استجابة الدرج لهذا المطلب فورية وتمثلت فى القاء القبض على زعماء الاتحاد ، لكن الاتحاد عاد فى يونيو ١٩٧٥ فأصدر بيانا يطالب بحق العمال فى التنظيم ، والمساومة الجماعية فى المشروعات المؤممة على أن البيان لم يطالب بمشاركة العمال فى الادارة ، وهو ما يعبر عن عدم قناعة الاتحاد بالمفهوم الاشتراكى للتجمع النقابى ، ونتيجة لعدم استجابة الدرج لهذا المطلب أيضا قام الاتحاد بتدشين عدة مظاهرات واضرابات عن العمل فى سبتمبر ١٩٧٥ ، كما أصدر - ولاول مرة منذ انشائه - وثيقة سياسية تحدد استراتيجية الطبقة العاملة فى الوصول الى الهدف النهائى وهو « الاشتراكية العلمية » ، وأكدت الوثيقة أن هذا الهدف لن يمكن تحقيقه الا بمنح الحقوق الديمقراطية أولا على نحو يرفع وعى الجماهير ، ويدفعها لمشاركة عريضة كيما يتسنى دفع الثورة الديمقراطية الى طريق الثورة الاشتراكية ، وقد انتهى الاتحاد فى وثيقته

الى اعلان تحد علنى للدرج حين أكد على أنه اذا لم يسمح بتوزيع هذه الوثيقة بحرية ، واذا ما اتخذت اجراءات ضد النقابات فان الاتحاد سيدعو الى اضراب عام مفتوح حتى تتحقق كافة مطالبه (١) .

وعلى أية حال فان الاتحاد لم يكن يملك التنظيم الضرورى لتنفيذ تهديده ، فقد حظرت الدرج توزيع الوثيقة ودخل الجيش فى صدام مسلح مع العمال المتظاهرين فى مطار أديس أبابا ، ولم ينفذ الاضراب العام ، وخرج الاتحاد من المواجهة ضعيفا ، ان لم يكن محطما ، حيث اغتيل بعض قياداته ، واعتقل البعض الآخر ، ثم قامت الدرج بأثناء بديل للاتحاد الكونفدرالى وهو اتحاد كل عمال اثيوبيا A. E. T. U.

لكن بعضا من قيادات الاتحاد الجديد المعينون من قبل الدرج قد اغتيلوا على يد العمال المعارضين لسياسات الدرج ، وهو الامر الذى أدى الى تداعى الاحداث واتساع دائرة العنف وبخاصة عندما اندلعت المظاهرات فى أول مايو ١٩٧٧ والتي واجهها الجيش باطلاق الرصاص على المتظاهرين فى مذبحه قدر عدد ضحاياها بما بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ عامل وطالب (٢) .

كذلك فإن علاقات طلبة الجامعة بالدرج قد شهدت نفس التطور ، فقد أغلقت جامعة أديس أبابا لمدة عامين (٧٥ - ١٩٧٧) ، وأمر الطلبة بالمشاركة فى حملة Zemacha لتوعية الفلاحين بأهداف الاصلاح الزراعى ، لكن الاحداث التى سبقت وواكبت الحملة أدت الى تردى العلاقات بين الطلبة وبين الدرج حيث اتهم الطلبة الدرج بخيانة الثورة ، ووقفوا موقفا معاديا منها ومن سياساتها ووصل الامر الى ذروته فى مظاهرات أول مايو

— Ibid., pp. 481-482.

(١)

— Michael Warr, op. cit., p. 123.

وانظر أيضا :

— Michael Chege, op. cit., pp. 370-371.

(٢)

١٩٧٧ ، وما أسفرت عنه من مذبحه للعمال والطلبة المتظاهرين (١) ثم أن علاقات رابطة المدرسين الاثيوبيين بالدرج قد أخذت نفس المسار ، اذ راحت الرابطة تطالب برفع مرتبات أعضائها ، وتنادى بأن يكون لها دور أساسى فى أى قرار يتعلق باصلاح النظام التعليمى ، بل انها رفضت سياسة الدرج فى توجيه الاهتمام نحو التعليم الفنى عن قناعة بالمفهوم النخبوى للتعليم ، وقد وجهت لها الدرج نفس الضربات التى وجهتها للعمال والطلبة (٢) .

ولعله يتضح مما تقدم أن مطالب التنظيمات السابقة لا ترتبط من قريب أو من بعيد بالتوجه الاشتراكى ، فقد انصب معظمها على الحقوق المدنية ، والديمقراطية السياسية ، وهى كلها مطالب تعزز من مصالح البورجوازية الصغيرة فى الحضر ، وبالتالي فإنه لم يكن بمقدور هذه التنظيمات ايجاد الاتساق السياسى اللازم لدفع وتبنى سياسة اشتراكية ، وقد أدى ضعف هذه التنظيمات ، وعدم ارتكانها الى قاعدة شعبية الى تكمين الدرج من القضاء عليها وتصفيتا .

وازاء هذا الوضع تحركت بعض قوى اليسار من المثقفين لتقود قوى المعارضة ضد ممارسات الدرج ، فأنشأوا تنظيمات سياسية سرية لمواجهة الدرج ، انتهت هى الاخرى الى فتح الطريق امام مزيد من الاضطهاد العسكرى لهم بصورة أكبر مما تعرض له العمال والطلبة . . الخ .

ففى أواخر عام ١٩٧٥ ، وبعد أن بات واضحاً أن الدرج ليست مستعدة لتسليم السلطة الى المدنيين فان المثقفين الاثيوبيين انقسموا الى معسكرين (٣) .

— Marina Ottaway, op. cit., pp. 482-483.

(١)

— Idem.

(٢)

(٣) لمزيد من التفصيلات عن اسباب هذا الانقسام وتطوره انظر

كلا من :

Michael Warr, op. cit., pp. 122-126.

Michael Chege, op. cit., pp. 371-372.

الاول : الحزب الثورى للشعب الاثيوبي E. P. R. P. — ويزعم هذا الحزب أن نشأته تعود الى عام ١٩٧٢ ، وتتكون قيادات هذا الحزب من بعض الكوادر التى تلقت تعليمها فى الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تتبنى المنظور الماوى للماركسية ، هذا فى حين أن قاعدة الحزب تضم فى صفوفها بالاساس بعض مثقفى الحضر والعمال من ذوى الياقات البيضاء ، ولذا كان من الطبيعى أن يكون لهذا الحزب علاقة وثيقة بالاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبيية ، وبطلبة جامعة أديس أبابا ، وقد أصدر الحزب منذ أوائل عام ١٩٧٤ نشرة سرية تحمل أسم « ديمقراسيا » تعبر عن مواقفه المعارضة للدرج ، وتوزع هذه النشرة فى دوائر حركة الطلبة فى أثيوبيا وأمريكا الشمالية .

الثانى : الحركة الاشتراكية لكل الاثيوبيين Meison — وترجع نشأة هذا الحزب الى عام ١٩٧٥ وتتكون قيادات هذا الحزب من بين كوادر الحركة الطلابية الاثيوبيية فى أوروبا وبالذات من « ابناء وبنات الاسر الارستقراطية السابقة الذين قضوا سنوات فى المنفى ، والذين أصيبوا بالاغتراب نتيجة لتفسيخ النظام الاقطاعى »، ويتبنى هؤلاء المنظور الستالينى للماركسية ، ولذا كان من الطبيعى أن تكون لهم صلة وثيقة بالاتحاد السوفيتى ، وقد عادت هذه الكوادر من المنفى الى اثيوبيا عقب نداء الدرj بضرورة عودة كافة المثقفين الاثيوبيين الى بلادهم ، وكان على رأسهم هيلى فيدا الذى ترأس التنظيم الجديد ، ورغم معارضة هؤلاء لسياسات الدرj ، ورفضهم للدكتاتورية العسكرية التى — حسب زعمهم — قضت على كل الحقوق الديمقراطية ، وقمعت الطبقة العاملة ، الا أنهم قد رأوا فى التحالف مع الدرj فرصة مناسبة لهم للعودة الى بلادهم والى

Edmond J. Keller, op. cit., p. 331.

Marina Ottaway, «Democracy and New Democracy: The Ideological Debate in the Ethiopian Revolution,» in *The African Studies Review* (Massachusetts : A. S. A.), Vol. XXI, No. I, April 1978, pp. 20-22.

الحياة السياسية من جانب ، كما زعموا أن مثل هذا التحالف من شأنه أن يمكنهم من احتواء الدرج في النهاية من جانب آخر ، وقد أصدر هذا الحزب في عام ١٩٧٥ صحيفة علنية تحمل اسم « صوت الجماهير » بموافقة الدرج ، راحت تروج لسياسات الدرج وممارساتها ثم سعت بعد ذلك الترويج لمفاهيم الحزب في محاولة استقلالية من جانبها .

•• ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ الخلاف الفكرى يدب بين التنظيمين ووصل دروته بصدامات مسلحة فيما بينهما ، وقد سعت الدرج من جانبها الى نسيق الخلافات بين الحزبين رغبة في تفويض الحزب الثورى المعارض ، هذا في حين أن تحالف الحركة الاشتراكية مع الدرج قد عزز من موقعها ومن تموذها فقد خولت لها الدرج مسئولية اقامة تنظيم سياسى موال للحكم العسكرى ، واقامة اتحاد عمالى كوتفدرالى جديد ، وبالفعل تم تشكيل المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية في عام ١٩٧٩ ليكون نواه لتشكيل الحزب الجديد ، وقد تولى هيلى فيدا رئاسته ، كما أن الحركة الاشتراكية — ونتيجة لتحالفها مع الدرج — قد تولت مسئولية التدريب السياسى من خلال ٦٦ مدرسة ايدولوجية Yekatit على نحو عزز من موقعها في مواجهة الحزب الثورى ، بل وفي مواجهة الدرج ذاته .

وخلال عام ١٩٧٦ بدأت أبعاد الخلافات بين الحزبين في الظهور على السطح ، ويمكن اجمالها فيما يلى (١) :

أولا : أن محور الخلاف بين الحزبين لا ينصب حول ما اذا كان تطبيق الاشتراكية في أثيوبيا أمرا ممكنا ومرغوبا فيه ، ولكنه ينصب على كيفية تطبيقها — فالحزب الثورى يرى في حكم الدرج دكتاتورية عسكرية

— Ibid., pp. 23-24 & pp. 27-28.

(١)

Bereket Habte Selassie, «Political Leadership in Crisis, The Ethiopian Case,» in *Horn of Africa*, Vol. 3, No. I, 1980, pp. 8-10.

فاشستية ، ليس بمقدورها قيادة مرحلة التحول نحو الاشتراكية ، وهو يرفض فكرة تحقيق الاشتراكية من القصة ، عن قناعة بأن الدرج قد تسكنت من اسقاط الثورة الشعبية الحقيقية ، وصحيح أن الحزب الثوري قد رأى في الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدرج خطوة على الطريق السليم ، الا أنه يرى أن هذه الاصلاحات كان يمكن أن تكون أكثر ثورية لو كان الشعب هو الذي قررها وتحمل مسئولية تنفيذها .

من هنا فإن الحزب الثوري يرى ضرورة عقد جمعية وطنية تتولى وضع مشروع للدستور ، وتشكيل « حكومة مدنية شعبية مؤقتة » تتولى قيادة البلاد في مرحلة التحول نحو الاشتراكية على أن تشكل هذه الحكومة من ممثلين عن العمال والفلاحين والطلبة ، وكافة العناصر التقدمية من المثقفين ، والتجار والجنود ، وفي المقابل فإن الحركة الاشتراكية ترى أن الدرج قد أظهرت قدرا من التقدمية في سياساتها وممارستها . وبالتالي فإن التحالف معها يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة مصاعب التحول من الاقطاع الى الاشتراكية ، خاصة وأن الاشتراكية - وفي إطار ظروف المجتمع الاثيوبي - لا يمكن أن تكون نتاجا لحركة جماهيرية وانما نتاجا لثورة من القمة ، ومن هنا تذهب الحركة الى ضرورة تشكيل « حكومة ثورية مؤقتة » تمثل الثوار الحقيقيين من البروليتاريا والفلاحين والبورجوازين التقدميين - ولا تمثل جماعات المصالح المنظمة في الحضر والتي كان لها وجود في أواخر عهد هيلاسلاسي - سعيا لتشكيل جمهورية ديمقراطية وطنية تفرض دكتاتورية وطنية طوال مرحلة التحول نحو الاشتراكية .

ثانيا : وبالإضافة الى الخلاف المحوري السابق بين الحزبين ، فقد كان هناك خلاف آخر يجد أساسه في العامل العرقي - ذلك أن معظم قيادات الحركة الاشتراكية من أبناء الجالا (أورو مو) بما فيهم هيلي فيدا ، بل ان العديد من انصار الحركة قد عينوا في مناصب هامة ، وعلى سبيل

المثال فأن أكثر من ستة أعضاء من الخمسة عشر عضوا أعضاء المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية كانوا من أبناء الجالا ؛ وهو الامر الذى أعطى انطبعا بأن الحركة الاشتراكية تمثل الجالا ، خاصة وانها تحصل على أكبر تأييد ومساندة منهم ، وفى المقابل فأن معظم قيادات الحزب الثورى كانت تنتمى الى جماعة الامهرا وتجراى ، وهو الامر الذى اعطى انطبعا بأن الخلاف بين الحزبين هو خلاف عرقى .

ثالثا : كذلك فأن وصف الحزب الثورى للدرج بأنها تمثل دكتاتورية عسكرية فاشستية ، واستمرار معارضته لها قد أدى الى اتساع قاعدة مؤيديه حتى بين العناصر المحافظة ، والمعارضة للإصلاح الزراعى وغيره من الاجراءات الاقتصادية ؛ عن اعتقاد بأن الحزب يدافع عن الحقوق الديمقراطية والحريات . وأصبح الحزب على هذا النحو يعنى لدى العامة تحريرهم من دكتاتورية الدرج ، وقد دفع ذلك بالحزب الى مزيد من التشدد فى المواجهة السلمية مع الدرج فأخذ يدعو الى الاضرابات والمظاهرات ، وهو الامر الذى أثار حفيظة الحركة الاشتراكية التى راحت تؤلب الدرج على الحزب سعيا للتخلص منه ومن نفوذه ، وقد أسفر تداعى الاحداث عن حرب علنية بين الدرج ، والحركة الاشتراكية من جانب وبين الحزب الثورى من جانب آخر .

•• فبنهاية عام ١٩٧٦ تحولت الحرب الكلامية بين الحزبين الى حرب علنية حقيقية بينهما ، فعلى حين تمكنت الحركة الاشتراكية من دفع الدرج الى اعتقال زعامات الحزب الثورى ومؤيديه واغتيالهم ، فأن الحزب الثورى لجأ الى المقاومة المسلحة التى أودت بحياة المئات فى أديس أبابا وغيرها من المراكز الحضرية ، وهو الامر الذى اتاح للدرج فرصة عدم تطبيق أى من مفهومى « الحكومة المدنية الشعبية » أو مفهوم « الحكومة الثورية المؤقتة » على أنه تجدر الإشارة الى أن الدرج كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الحزب الثورى ، فقد رفض البعض

من أعضاء الدرج اللجوء الى سياسة تحطيم الحزب ، وهو الامر الذي أدى الى انشقاق داخل الدرج وصل الى ذروته في ٢ فبراير ١٩٧٧ بالتخلص من الجناح المعارض لتحطيم الحزب الثوري ، وتولى منجستو السلطة في البلاد (١) •

وقد كان ذلك بمثابة انتصار للتحالف بين منجستو والحركة الاشتراكية ، لكنه كان انتصارا مؤقتا ، فما ان تمكنت الحركة الاشتراكية من التخلص من منافسيها الاساسيين داخل الدرج ، وما أن أصبح الحزب الثوري ضعيفا نتيجة لاعتقال واغتيال قياداته وتشويه صورته امام الشعب الاثيوبي نتيجة لاعماله الارهابية ، فان الحركة الاشتراكية اعتقدت بأن الوقت قد بات مناسباً للقيام بمحاولتها للاستيلاء على السلطة ، فبدأ المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية يتصرف كجهاز مستقل عن الدرج ، وسعت الحركة في منتصف مارس ١٩٧٧ الى استقدام نحو ستمائة عضو من ميليشيات الفلاحين الى أديس ابابا لاسقاط نظام الحكم الدرج - في وقت كانت الدرج قد القت بكل قواتها في حربها مع أريتريا - الا أن هذه المحاولة لم تتم ، و انتهت بوضع نهاية للتحالف بين الدرج وبين الحركة الاشتراكية • فبحلول يوليو ١٩٧٧ كان هيلي فيدا في المعتقل مع بعض اعوانه ، في حين لاذ البعض الآخر بالاختباء أو الهرب من البلاد وقامت قوات الامن بتعقب أعضاء الحركة الاشتراكية كما فعلت من قبل مع أعضاء الحزب الثوري (٢) •

ومرة أخرى فان الدرج تمكنت من الخروج منتصرة ، وأكثر قدرة على المواجهة بعد تحطيم قوى اليسار من المثقفين ، ذلك أن كلا من الحزب الثوري ، والحركة الاشتراكية قد ارتكب اخطاء قاتلة لعل أهمها التقدير المبالغى فيه من جانب كل منهما لقوته ، والتهوين من قوة الدرج ، ورغم

— Marina Ottaway, Democracy ... op. cit., pp. 28-29. (١)

— Ibid., p. 29. (٢)

ذلك فإن كلا الحزبين قد قدما خدمة مشتركة للدرج ، فقد دفعاها الى محاولة احتواء مطالبهما على نحو ما وضع في برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الصادر في ابريل ١٩٧٦ والذي يؤكد على الطبيعة الطبقية للصراع ، ويؤكد على المنظور الاشتراكي في بناء اثيوبيا الجديدة ثم ان لجوء الحزبين الى استخدام الارهاب في مواجهة بعضهما البعض قد أعطى للدرج مبررا لتحويل الانتباه عن المنظور الديمقراطي ، وقمع أية مطالب ديمقراطية من جانب المعارضين لحكم الدرج (١) .

وعلى الرغم مما تقدم فإن كلا من الدرج واليسار المدني كان في حاجة الى الآخر فالدرج كانت في حاجة الى التأييد المدني وبخاصة في مجال انشاء حزب سياسى ، ثم أن اليسار المدني لم يكن بمقدوره رفض الاصلاحات التى قامت بها الدرج لاسباب أيديولوجية من جانب ، ولأن هذه الاصلاحات قد قوبلت بترحاب قطاع عريض من جماهير الشعب الاثيوبى من جانب آخر ، ولذلك كان من الطبيعى أن تجرى محاولة ثانية للمصالحة بين الطرفين ، وهى المحاولة التى بدأت في منتصف عام ١٩٧٧ حينما سمحت الدرج بتشكيل احزاب مدنية ماركسية / لينينية ، فظهرت في تلك الآونة أربعة أحزاب هي :

الشعلة الثورية Abiotawi Seded

وعصبة العسل Woz Ader

والمنظمة الثورية الماركسية / اللينينية Ma. Le. Ri. De.

والنضال الثورى للاثيوبيين المضطهدين E. Ch. A. T.

وقد كانت الشعلة الثورية هى الحزب المتميز بين الاحزاب السابقة ، فأعضاؤها في معظمهم من كبار رجال الجيش ، وكبار رجال الخدمة المدنية ، في حين أن عضوية الاحزاب الاخرى كانت تضم في صفوفها زعماء الطلبة ،

ولا تعدو أن تكون تجمعات صغيرة ندور حول شخصية مهيمنة . وقد دخلت هذه الأحزاب في ائتلاف فيما بينها في يونيو ١٩٧٧ تحت اسم « اتحاد المنظمات الاثيوبية الماركسية / اللينينية Emaledh » هذا رغم أن أيا منها لم يكن له وجود رسمي أو قانوني حتى هذه الفترة (١) .

وقد أصدر الاتحاد في سبتمبر ١٩٧٧ « برنامجا للعمل » أعلن فيه قبول برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية كما أعترف فيه بشرعية كافة التنظيمات الجماهيرية التي أقامتها الدرج ، وهو ما يعبر عن رغبة واضحة في تعاون الأحزاب الداخلة في الاتحاد مع الدرج ، لكن يلاحظ أن البرنامج قد تجاهل كافة المسائل التي سببت خلافا وانشقاقا بين صفوف اليسار المدني مثل « الحكومة الشعبية » أو « الحكومة الثورية » (٢) .

ورغم ما أبداه الاتحاد من رغبة في التعاون مع الدرج إلا أن الاتحاد لم يتمكن من الحصول على اعتراف رسمي به ، بل أن الدرج راحت تتشكك في نوايا الاتحاد خشية أن يكون بديلا للحركة الاشتراكية التي سعت لاحتواء الدرج وتقويض حكمها ومن هنا كان من الطبيعي أن تلجأ الدرج الى تفتيت الاتحاد من خلال اتهام الأحزاب الداخلة فيه بأنها تسعى لاحداث انقسام بين صفوف الجماهير ، فمن جانب وجهت الدرج اتهاما الى حزب النضال الثوري بأنه يسعى الى احداث انشقاق داخل صفوف الحركة العمالية على أسس عرقية ، وزعمت أن بعض قيادات الحزب يؤيدون النظام الرجعي في الصومال ، ويتخذون موقفا عدائيا من الثورة الاثيوبية وكان نتيجة ذلك طرد الحزب من اتحاد المنظمات الاثيوبية ، ومن جانب آخر وجهت الدرج اتهاما الى كل من عصبة العمل ، والمنظمة الثورية بأنهما يعملان على اعاقبة تشكيل حزب للشعب العامل ، وكانت نتيجة ذلك طرد الحزبين من اتحاد المنظمات ، وعلان حلها رسميا في يوليو ١٩٧٩ ، فضلا عن طرد قيادات الحزبين من المناصب الحكومية التي كانوا يشغلونها،

— Marina Ottaway, Democracy ... op. cit., pp. 29-30. (٢) ، (١)

وهكذا لم يبق في الميدان سوى حزب الشعلة الثورية ، وبعد أن تمكنت الدرج من القضاء على اتحاد المنظمات الاثيوبية ، فانها أعلنت أنه قد ثبت استحالة تشكيل حزب للشعب العامل من خلال دمج التنظيمات السياسية التي كانت قائمة معا ، وبالتالي فلا مندوحة من السعى لانشاء حزب جديد يتجمع حول قيادة مركزية ، ويضم في صفوفه الافراد المناضلين على أساس مواقفهم الثورية ، وقدراتهم ، ومدى مساهماتهم (١) .

وبالفعل بدأ منجستو في التمهيد لتشكيل لجنة تنظيم حزب الشعب العامل لاثيوبيا C. O. P. W. E. فعقد اجتماعا في ١٣ سبتمبر ١٩٧٩ مع كبار ضباط الجيش للحصول على تأييدهم للفكرة ، ثم أصدر قرارا بتشكيل اللجنة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ حيث قام بتعيين اعضائها ، وتولى رئاستها ، والشئ الملفت للنظر في تشكيل اللجنة أن معظم اعضائها من العسكريين من صفوف حزب الشعلة الثورية ، في حين أن بقية اعضائها يمثلون المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها الدرج ، وقد حرص منجستو على تحقيق قدر من التوازن بين العسكريين وبين المدنيين في اللجنة خاصة وأن المجموعة الاولى يمكن وصفها بالوطنية ، في حين أن المجموعة الثانية ذات توجه يسارى وقد أرسل معظم اعضائها الى الاتحاد السوفيتى ليدربوا ايدولوجيا (٢) ورغم ما تقدم فان الطابع الغالب على اعضاء اللجنة هو انتمائهم الى البورجوازية الصغيرة ففى عام ١٩٨١ كانت نسبة ممثلى العمال في عضوية اللجنة التنظيمية للحزب هي ٢٩٪ ، والفلاحين ١٢٪ ، والمتقنين والموظفين والجيش وفئات المجتمع الاخرى ٩٥٪. ثم تغيرت هذه النسب في أواخر عام ١٩٨٢ لتصبح ٢١٪ ، ٣٣٪ ، ٧٥٪ على التوالي (٣) .

(١) — First Congress of COPWE, Report delivered to the First congress of COPWE by Comrade Mengistn Haile-Mariam, Chairman of PMAC and COPWE and Commander-in-Chief of the Revolutionary Army, June 16, 1980, Addis Ababa, pp. 46-49.

(٢) — Bereket Habte Selassie, op. cit., pp. 11-12.

(٣) وثائق وقرارات المؤتمر الثانى للجنة التنظيمية لحزب الشعب العامل الاثيوبى ، ٦ يناير ١٩٨٣ — أديس ابابا — ص ١٢ .

ولعل ما سبق يوضح أن منجستو يسعى لانشاء حزب موال له ، وللقوات المسلحة وهو الامر الذى يعكس توارنا فى الخبرة السياسية الاثيوبية ، ذلك أن قيام هيلاسلاسى بأثناء جيش حديث كان يهدف أن يكون هذا الجيش على ولاءه ، فى حين أن الشكل الجديد - الذى استخدمه الحكام العسكريون يتمثل فى انشاء حزب موال للعسكريين على غرار التجربة الناصرية ، وهكذا فان حركة الجيش فى اثيوبيا ما زالت حركة فوقية لم تستطع حتى أواخر عام ١٩٨٤ أن تقيم نظاما سياسيا يتواءم ومعطيات الواقع الاقتصادى الاجتماعى الجديد فى اثيوبيا ، فما زال أسلوب الحكم أوتوقراطيا ، وما زال الولاء للحاكم يشكل المعيار الأساسى للحصول على الامتياز الثروة .

الدرج والمشكلة القومية

رأينا فيما تقدم كيف تشكلت الامبراطورية الاثيوبية من خلال سيطرة الأمهرا بالغزو على أراضى الجماعات المجاورة ، وأن معظم هذه الأراضى قد ضم حديثا الى الامبراطورية ، وبالتالي فإنه لم تتح أمام هذه الجماعات فرصته للاحتكاك والتفاعل السلمى فيما بينها على نحو يؤدى الى بروز هوية وطنية تعلو هذه الولاءات العرقية ، بل ان سياسات هيلاسلاسى القائمة على اعلاء شأن جماعة الأمهرا على ما عداها ، وقهر كافة الجماعات الأخرى قد حالت دون تحقيق الاندماج الوطنى فى اثيوبيا ، الامر الذى دفع بكافة الجماعات المقهورة الى العمل على تقويض النظام الامبراطورى ، وقد كان لحركات التحرير التى نشأت بين صفوف هذه الجماعات دورا فاعلا فى اسقاط نظام حكم هيلاسلاسى .

وهكذا ورثت الدرج دولة متعددة القوميات ، يسودها الصراع بين كافة الجماعات المشكلة لها ، ولقد توقعت كافة الجماعات المقهورة أن تكون ممارسات الدرج أفضل بكثير من ممارسات الامبراطور حيا لها ، فهى قد ساهمت فى اسقاط النظام الامبراطورى ، كما وأن الدرج قد أعلنت عن

توجهها الاشتراكي ، وراحت ترفع العديد من الشعارات التي تنطوي على ضرورة تحقيق المساواة بين كافة القوميات في اثيوبيا ، لكن الدرج تلكأت من جانبها في تنفيذ ما وعدت به ، وعندما اتجهت الى التنفيذ فقد أتضح أن ممارساتها تجاه المسألة القومية أكثر قمعا من ممارسات الامبراطور ، وان هناك بونا شاسعا بين الشعارات المطروحة ، وبين الممارسات وقد دفع ذلك بكافة الجماعات المقهورة في اثيوبيا الى تكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج مستهدفة اما اسقاط هذا النظام ، واقامة مجتمع تسوده المساواة بين كافة القوميات ، واما الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال .

فلقد حاولت الدرج منذ البداية اختبار قدراتها العسكرية في اريتريا على اعتبار أن تمكنها من القضاء على حركات التحرير الاريترية من شأنه أن يحبط آمال كافة الجماعات الأخرى المقهورة في اثيوبيا ، ففي أواخر عام ١٩٧٤ قامت الدرج بارسال عدة آلاف من قواتها الى اريتريا للقضاء مرة واحدة والى الأبد على حركات التحرير الاريترية ، الا أن هذه الحملة أصيبت باتكاسة على يد الارتيبيين ، الامر النع دفع بالدرج الى رفع شعارات التسوية السلمية للمشكلة الاريتيرية لجوء منها الى التمويه والخداع في وقت كانت تجهز فيه لمسيرة فلاحية منذ أوائل عام ١٩٧٦ لاكتساح الأراضي الاريتيرية ، وأثناء التجهيز لهذه المسيرة رفعت الدرج شعار الصليب كشعار للمسيرة بغية إثارة فلاحى الأمهرا في المرتفعات ضد الوطنيين الارتيبيين ثم أعلنت أن المسيرة هي مسيرة مسيحية لمواجهة المسلمين الغزاة (الارتيبيين) وراحت تغرى فلاحى الامهرا للمشاركة في المسيرة عندما لوحت بأنها ستوزع عليهم أراضي اريتريا . وقد بدأت المسيرة في منتصف مايو ١٩٧٦ وشارك فيها ما بين ١٠ - ٤٠ الف فلاح من الأمهرا وتجراى الا أن هذه المسيرة قد انتهت هي الأخرى بهزيمة كاسحة على يد حركات التحرير الاريتيرية التي استطاعت أن توجه لها ضربات قاصمة ، لكن الدرج رفضت الاعتراف بالهزيمة ، وأعلنت في يونيو عام ١٩٧٦ أنها تمكنت من تجنيد ميليشيا شعبية مسلحة تضم نصف

مليون فلاح لمقاومة الامبريالية وطرده الرجعيين المحليين والدوليين ، وكافة العناصر المعادية للوحدة الوطنية وللسلامة الاقليمية لاثيوبيا . ورغم ذلك فان حركات التحرير الاريترية (حركة التحرير الاريترية - الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) قد تمكنت من مواجهة هذه العمليات (١) ، بل واستطاعت مع نهاية عام ١٩٧٧ أن تحكم سيطرتها على نحو ٩٠٪ من الأراضي الاريترية ، وما زالت الدرج عاجزة عن القضاء على هذه الحركات رغم المساندة السوفيتية لها في هجومها على اريتريا في عام ١٩٧٨ ، وعام ١٩٧٩ ، اذ استطاعت هذه الحركات أن تقوم بانسحاب استراتيجي منظم من المناطق الحضرية الى الجبال بأقل قدر من الخسائر ، واستطاعت كذلك أن تدشن هجوما مضادا ضد الجيش الاثيوبي في عام ١٩٨٠ (٢) .

وقد تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا من اقامة تحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير تجراى منذ عام ١٩٧٥ (٣) عقب قيام مجموعة من الطلبة

(١) — Marina and David Ottaway, *Ethiopia : Empire in Revolution*, (London : Holmes & Meier Publishers, Ltd., 1978), pp. 155-156 & pp. 159-160.

(٢) — Michael and Trish Johnson, «Eritrea : The National Question and the logic of protracted struggle», in *African Affairs*, Vol. 80, No. 319, April 1981, p. 192

(٣) لمزيد من التفصيل حول الاسباب التي دفعت الى قيام الجبهة ، ولجوءها الى استخدام اسلوب الكفاح المسلح انظر :

— Dr. Solomon Inquai, «The Hidden Revolution Triumphs in Tigray», in *Horn of Africa*, Vol. 4, No. 3, 1981, pp. 27-31.

ويذهب المؤلف الى أن الجبهة ترى أن حق تقرير المصير لا يعنى الانفصال ، كما انه لا يعنى الوحدة لمجرد الوحدة ، فاذا ما توافر مناخ سياسي ديمقراطي في اثيوبيا فان الجبهة ترى أنه ليس ما يمنع من انشاء اتحاد اختياري من الأمم والقوميات على أساس المساواة ، والديمقراطية والتقدم المشترك ، أما اذا استمر الاضطهاد قائما أو تزايد فانه لا مفر من انتشاء الدولة الديمقراطية المستقلة لتجراى .

الراديكاليين من أبناء تجراى بالانشقاق على جبهة تحرير تجراى وتشكيلهم للجبهة الشعبية ذات التوجه الماركسي ، وقد أسفر هذا التحالف عن تبني لدعوة من شأنها السعي لاقامة دولة مستقلة لتجراى واريتريا من جانب ، كما أسفر عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير تجراى بعمليات عسكرية عام ١٩٧٦ ضد القوات الاثيوبية في شمال تجراى على طول الحدود الارتيرية على نحو أدى الى تقليل نسبي لكثافة الضغوط العسكرية الاثيوبية على حركات التحرير الارتيرية •

وفي شرق اثيوبيا فان صدور قانون الاصلاح الزراعي قد أدى الى اثارة الصراع بين الدرج وبين السلطان على ميراج سلطان العفر في منطقة دلتا نهر أواش في أقصى شرق اثيوبيا على الحدود مع جيبوتي ، ولم تسفر المفاوضات التي جرت بين الطرفين في ابريل ١٩٧٥ عن أى اتفاق بين الجانبين حول تدابير قانون الاصلاح الزراعي على أراضى اساطان - والذي كان يعد من أغنى ملاك الأرض في اثيوبيا - وازاء ذلك قامت الدرج بشن هجوم عسكري شامل على المنطقة في يونيو ١٩٧٥ بغية القبض على السلطان الذي تمكن من الهرب الى السعودية عبر جيبوتي ، وقام بتنظيم جبهة تحرير العفر التي تعمل من جيبوتي والصومال ، وتشن نضالا مسلحا من أجل الاستقلال عن اثيوبيا ، وقد تمكنت الجبهة من قطع الطريق الحيوى الذى يربط ميناء عصب بأديس أبابا أكثر من مرة ، وهو الأمر الذى سبب مشكلات اقتصادية عديدة للدرج (١) •

وفي الجنوب الشرقى - في منطقة الصومال الغربى فان جبهة تحرير الصومال الغربى والتي تشكلت منذ عام ١٩٦٣ - قد قامت بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج منذ عام ١٩٧٦ ، نتيجة لممارساته

(١) انظر في هذا المجال كلا من :

— Marina and David Ottaway, *op. cit.*, p. 96.

— Kassim Shehim and James Searing, «Djibouti and the question of AfAR Nationalism», in *African Affairs*, Vol. 79, No. 315 ; April 1980, pp. 223-224.

القمعية من جانب ، ورفضه منح شعب الصومال الغربى حقه فى تقرير مصيره ، وقد تمكنت الجبهة فى عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٥٪ من أراضى الصومال الغربى الا أن العون السوفيتى / الكوبى للدرج قد مكنها من توجيه ضربات قاصمة الى الجبهة ، ورغم ذلك فإن الجبهة ما زالت تناضل من أجل « الحصول على حق تقرير المصير وبناء دولة الصومال الغربى المستقلة » (١) .

وفى جنوب اثيوبيا - فإن جبهة تحرير أورومو - والتى تشكلت منذ عام ١٩٦٩ - قد قامت هى الأخرى بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرّج بسبب « تجاهله لأهداف الحركات الشعبية المتمثلة فى الحرية وحق تقرير المصير » ، وبسبب استمرار « سيطرة العنصر الأمهرى » وبسبب « مقاومته للعناصر الوطنية والقضاء عليها وعلى من يساندها بطرق مختلفة » وقد أعلنت الجبهة فى برنامجها أن « الهدف الأساسى للنضال هو الحصول على حق تقرير المصير القومى لشعب أورومو بتحريره من الاضطهاد والاستقلال فى جميع أشكاله .. واقامة جمهورية « أوروميا » الديموقراطية الشعبية المستقلة » (٢) .

ورغم ادراك الدرّج لخطورة تفاقم المشكلة القومية ، وما قد يسفر عنه ذلك من تفتيت للدولة الاثيوبية الا أنها آثرت الاستمرار فى مجال الحل العسكرى لقمع كافة المطالب القومية فى اثيوبيا ، وشجعها على انتهاج هذا المسلك ما باتت تحصل عليه من دعم عسكرى سوفيتى كوبى منذ عام

(١) جبهة تحرير الصومال الغربى ، البرنامج السياسى العام - الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة فيما بين ٢٣ يناير الى الاول من فبراير ١٩٨١ - ص ٣ ص ٧ .

(٢) انظر فى هذا الصدد :

- جبهة تحرير أورومو (العلاقات الخارجية) : لمحة تاريخية عن شعب

(أورومو) وبلادهم (أوروميا) - ص ١٤ - ١٥ .

- جبهة تحرير أورومو : البرنامج السياسى لجبهة تحرير أورومو -

بدون تاريخ - ص ٧ .

١٩٧٧ (يلاحظ أن الامبراطور هيلاسلاسى كان ينتهج نفس المسلك بدعم أمريكي) ، وحتى عندما راحت الدرج تصدر بيانات وتعلن عن سياسات ، وترفع شعارات للحل السلمي للمشكلة ، فإن ذلك لم يكن الا نوعا من التسويه والخداع لحركات التحرير فى اثيوبيا ، لا أدل على ذلك من أنه فى كل مرة كانت تعلن فيها الدرج عن سعيها لحل سلمى للمشكلة القومية فانها كانت تجهز فى نفس الوقت حشودا عسكرية لقمع حركات التحرير ثم ان السياسات المعلنة للدرج فى هذا المجال قد حددت منح حق تقرير المصير للقوميات داخل اثيوبيا فى خيار واحد لا يتعدى الحصول على نوع من الحكم الذاتى . ولعل متابعة موجزة للبيانات الصادرة عن الدرج فى هذا المجال تلقى مزيدا من الضوء على مسلك الدرج تجاه المشكلة القومية :

١ - فى ابريل عام ١٩٧٦ أصدرت الدرج برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية (١) ، وقد نصت الفقرة الخامسة منه على ، « الاحترام الكامل لحق القوميات فى تقرير مصيرها وعدم سيطرة قومية على الأخرى .. أن وحدة القوميات الاثيوبية ستقوم على النضال المشترك ضد الاقطاع والامبريالية ، والرأسمالية البيروقراطية ، وكل القوى الرجعية .. وبالنظر الى الوضع القائم فإن مشكلة القوميات يمكن حلها اذا منحت كل قومية حقها الكامل فى الحكم الذاتى ، وهو يعنى أن يكون لكل قومية استقلال اقليمى regional autonomy لتصريف المسائل المتعلقة بشئونها الداخلية » ، وقد ركز البرنامج على ضرورة وضع أولوية لحل المشكلة الاريترية فى الاطار السابق ، ادراكا من الدرج بمدى حدة هذه المشكلة ، وبمدى قوة حركات التحرير الاريترية .

٢ - وفى ١٦ مايو ١٩٧٦ صدر البيان السياسى المتعلق بايجاد تسوية

(١) — PMAC, Programme of the National ... op. cit., pp. 16-18.

سلمية لمشكلة محافظة اريتريا (١) * وقد نص البيان على « ان الحكومة العسكرية المؤقتة ادراكا منها للصعوبات القائمة في محافظة اريتريا وضرورة التغلب عليها في الحال ، وبغية تطبيق حق تقرير المصير للقوميات عمليا على أساس هذه الأولوية ، على استعداد للتباحث ولتبادل وجهات النظر مع التجمعات التقدمية والمنظمات في اريتريا التي ليست متواطئة مع الاقطاعيين والقوى الرجعية المجاورة والامبريالية » ، ويتحدث البيان عن أن الهدف من هذه المباحثات هو « تعزيز وحدة الطبقات المضطهدة في اثيوبيا » ويشير الى « ان حق تقرير المصير للقوميات يمكن ضمانه عن طريق الحكم المحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الحقائق السائدة في اثيوبيا والمناطق المحيطة بها وفي العالم أجمع » .

ان هذا البيان قد أثار الشكوك في نوايا الدرج خاصة عندما يعلن أن « الحكومة ستقوم بدراسة جميع مناطق البلاد وتاريخ القوميات التي تعيش فيها ، وعلاقاتها فيما بينها ، وأوضاعها الجغرافية ، وأبنيتها الاقتصادية ، وصلاحياتها للتنمية والادارة » وهذه الشكوك تتعلق بما اذا كانت الدرج ستعامل اريتريا كأقليم واحد في اطار حدوده الحالية ، أم أنها ستتجه الى إعادة تخطيط الاقليم وتقسيمه استنادا الى معايير عرقية ولغوية ، ثم ان تركيز البيان على استعداد الدرج للتباحث مع « التجمعات التقدمية والمنظمات في اريتريا » يفهم منه أن الدرج على استعداد للتفاوض فقط مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بغية اثار الانقسام بين صفوف الاريتريين، وبالفعل فقد سعت الدرج للاتصال بالجبهة ، وظلت طوال العام التالي لاصدار البيان متوقفة عن التعرض بالنقد للجبهة الشعبية ، غير أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها فظرا لتغلب الجانب الوطني على التوجه الماركسي للجبهة الشعبية من جانب ، ثم ان الدرج قد اختارت وقتا غير مناسب

(١). الحكومة العسكرية المؤقتة : البيان السياسي الذي أصدرته

الحكومة العسكرية المؤقتة لايجاد تسوية سلمية لمشكلة محافظة اريتريا ..

(اديس ابابا : مطابع برهاننا سلام بدون تاريخ) ص ٩ - ١٠ .

للحديث عن السلام ، فقد كانت في هذه الاونة تعد العدة لتدشين
« المسيرة الفلاحية » ضد شعب اريتريا (١) .

٣ - وقد أشار منجستو في خطاب له في ٧ يونيو ١٩٧٨ (٢) الى أهمية
ايجاد حل لمشكلة اريتريا حيث قال « ان الجيل الاثيوبى الجديد اذا لم يوجد
الحل لمشكلة اريتريا التى تدمى جسد اثيوبيا الثورة فانه لا يمكن ايجاد
ضمان حقيقى لا للثورة ولا لوحدة اثيوبيا التاريخية » لكن منجستو اتجه
الى الصاق التهم بحركات التحرير الارترية حين قال « الا أن أولئك الذى
ارتبطت مصالحهم بمصالح المستعمرين من عملاء الرجعية العربية قد
عارضوا هذه الوحدة التاريخية وبدأوا حركة انفصالية » ، بل أنه اتهم
الجهة الشعبية لتحرير اريتريا بالرجعية ، وبالولاء للرجعية العربية ، وأكد
منجستو أنه « توجد في محافظة اريتريا ما لا يقل عن ثمانى قوميات مما
يؤكد على أن اريتريا ليست امة » في حين ذهب الى القول بأن « اثيوبيا هى
امة واحدة تضم قوميات كثيرة تمر بمراحل مختلفة من درجات النمو » ،
وقد كرر منجستو نفس المقولة التى وردت في البيانات السابقة حين أشار
الى أننا « قد عرضنا مشروع حق الادارة المحلية الذى يدرأ عن القوميات
الاثيوبية المسحوقة جميع أنواع الظلم والاضطهاد ، ويؤكد المساواة بين
بعضها البعض باعتباره طريقا لتحقيق تسوية سلمية » ، و انتهى الى القول
بأن « هدف الحرب الشعبية الثورية هو ضمان الوحدة التاريخية لاثيوبيا
والدفاع عن منافذها البحرية وعن كيانها » .

والذى لا شك فيه أن خطاب منجستو ينطوى على مغالطة كبيرة
خاصة عندما يتحدث عن اثيوبيا كأمة ، وينفى هذه الصفة عن اريتريا ،

(١) — Marina and David Ottaway, op. cit., pp 158-159.

(٢) وزارة الاعلام والارشاد القومى (الاثيوبية) : الخطاب الذى وجهه
الرفيق المقدم منجستو هيل ماريام رئيس المجلس العسكرى الادارى المؤقت ،
ورئيس مجلس الوزراء الى الامة عن طريق الاذاعة والتليفزيون بشأن الموقف
في الاقليم الادارى الارترى (اديس أبابا - ٧ يونيو ١٩٧٨) ص ٥ ، ١٢ ،
١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٢٨ .

فالوضع في الحالتين لا يختلف كثيرا عن كافة الدول الأفريقية ، بل ان الوضع في اريتريا أفضل بكثير من الوضع في اثيوبيا اذ رغم التعدد اللغوى ، والدينى والثقافى فى اريتريا الا أنه يمكن القول بان اريتريا قد شهدت تناميا فى الوعى الوطنى نتيجة للنضال ضد ايطاليا ، بريطانيا ، واثيوبيا — على عكس اثيوبيا — تمثل فى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن اثيوبيا والنضال من أجل هذا المطلب قبل الحديث عن أية امكانية للتعاون مع النظام الاثيوبى الحاكم (١) .

٢ — ثم جاء منفستو أسمرأ الصادر فى ٣١ يناير ١٩٨٢ (٢) — عن مؤتمر حملة النجم الاحمر الثورية المتعددة الأغراض والمتعلقة بأقليم اريتريا — ليؤكد اصرار الدرج على موقفها اذ يشير المنفستو الى معارضة المؤتمرين للنظام الفيدرالى الذى اقامته الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع مصالح الشعب ومع مصالح جماهير اريتريا التى حاربت من أجل الوحدة. ويتهم المنفستو جبهة تحرير اريتريا بأنها حركة انفصالية تسعى لتخريب اثيوبيا وتفتيت وحدتها، كما يتهم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بأنها حركة انفصالية ايضا ، وبأنها عميل للمخابرات المركزية ، ويوضح أن اثيوبيا دولة متعددة القوميات ، وليست دولة القومية الواحدة ، واذا كان المنفستو يؤكد — ولأول مرة — على أن « حق تقرير المصير يعنى أن لكل القوميات فى دولة معينة حقوقا متساوية فى تشكيل مصيرها ، مع ما يعنيه ذلك من حق القوميات فى تقرير مصيرها على أساس المساواة بما فى ذلك حق الانفصال أيضا » الا أن المنفستو يعود ليشير تحفظا على حق الانفصال حين يؤكد على أن « الاعتراف بحق القوميات فى الانفصال لا يعنى أنه يمكن لأى قومية أن تنفصل فى أى وقت ، ان اضطهاد القوميات يظهر فى مرحلة تاريخية معينة ، ويمكن ازالة أسباب الاضطهاد الاجتماعى والاقتصادى وعليه فأن مسألة حق القوميات فى الانفصال يجب أن ينظر اليها وأن تحل مثلها مثل كافة

— Michael and Trish Johnson, op. cit., pp. 184-185. (١)

— PMAC, The ASMARA MANIFESTO, (Asmara : Berhanena Selam Printing Press), January 31, 1982, pp. 14-21. (٢)

المشكلات الاجتماعية للشعب على ضوء المحتوى التاريخي ، والحقائق الموضوعية في وقت معين ، وطالما أن الاوضاع في تغير مستمر ، فإن هذا الحق لا يجب أن ينظر اليه بمعزل عن عملية التغير ،، ويتساءل المنفتحو : هل منح هذا الحق - في المنظور الماركسي - يمكن أن يعزز الصراع الطبقي ؟ أم يؤجله ويعطل مساره ؟ وتأتي الاجابة بأن « اثاره حق الاتصال في وقت تناضل فيه الطبقة العاملة لالغاء كافة أشكال الاستغلال والاضطهاد وتناضل فيه من أجل اقامة نظام اشتراكي يعد عملا ضد مصالح الشعب » .

.. وهكذا ورغم العديد من الشعارات التي طرحتها الدرج ، ورغم اعلانها عن تبني التوجه الاشتراكي ، فإن الاعتراف بحق تقرير المصير للقوميات ظل جثة هامدة ، وما زالت الدرج مصرة على اعطاء كافة حركات التحرير - سواء وصفت بأنها تقدمية أو رجعية - فرصة للخيار فقط بين أحد امرين اما قبول الازعان لسلطتها ، أو الازعان عنوة بالقوة وبالاكراه وهو الامر الذي رفضته حركات التحرير حين راحت تكثف من نضالها المسلح ضد حكم الدرج الامر الذي أدى الى تفاقم المشكلة القومية في اثيوبيا .

ولعله يبين مما تقدم أن الدرج لم تتوقف عند حد قمع القوى الجديدة التي شاركت في أحداث فبراير ١٩٧٤ ، بل انها لجأت أيضا الى قمع حركات التحرير التي تمثل كافة الجماعات المقهورة في اثيوبيا ، وهو ما جعل مصير نظام حكم الدرج معلقا في الهواء لولا العون السوفيتي / الكوبي له .

خاتمة :

رأينا فيما تقدم كيف أن هناك عوامل بنيانية - من تفاوت طبقي ، وأضطهاد قومي - قد حددت مآل الامبراطورية الاثيوبية الى الزوال ، ثم أضيفت عوامل مساعدة - القحط ، والتضخم - سارعت باهتبار هذه الامبراطورية ، وانهينا من التحليل السابق الى أن حركة فبراير ١٩٧٤

وما سبقها وواكبها لا تخرج عن كونها انتفاضة فخبوية ، فثوية ، حضرية ، بورجوازية سرعان ما انتهت مهمتها ، في احداث حالة من الفوضى والفراغ السياسى فى البلاد على نحو مكن العسكريين - وبحكم تنظيمهم - من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكرى ، وقد أثبتت الدرج - بحكم خلفية أعضائها الاجتماعية / الاقتصادية ، وبحكم توجهاتهم وممارساتهم - أنها أكثر أتنماء للبورجوازية الصغيرة منها الى الطبقة العاملة ، ومن هنا فلا غرابة - ورغم اعلانها عن التوجه الماركسى - ان تتجه الى القضاء على الماركسيين ، وعلى قيادات الطبقة العاملة ، ولا غرابة أيضا فى احتكامها الى السلاح للقضاء على حركات التحرير التى تناضل من اجل حقوق كافة الجماعات القومية المضطهدة فى اثيوبيا فى تقرير المصير والاستقلال .

صحيح ان الدرج قامت باتخاذ اجراءات راديكالية استهدفت القضاء على الاساس المادى للمؤسسات والقوى التقليدية ، الا انها لم تتمكن حتى عام ١٩٨٤ من أن تقيم أساسا ماديا لنظام سياسى جديد ، بل ان المتمعن فى سياسات الدرج وفى مسار تنفيذها يدرك أنها تتجه الى اقامة رأسمالية الدولة من خلال استخلاص أقصى ربح من القطاع الصناعى الذى تسيطر عليه الدولة ، ومن خلال السعى لزيادة إنتاجية القطاع الزراعى ، وتحقيق أقصى ربح منه حتى ولو كان على حساب العمال والفلاحين .

وازاء هذه الاوضاع التى خلفتها الدرج من صراعات داخلية ، واضطهاد قومى وازاء تدهور الاوضاع الاقتصادية فى اثيوبيا باتت الدرج فى حاجة ماسة الى العون الخارجى لانقاذها من جانب ، وانقاذ الحدود الامبراطورية من جانب آخر ، فراحت مرة تلو الاخرى تفازل الغرب والولايات المتحدة بحثا عن العون الاقتصادى ، ثم راحت توثق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى الذى أصبح بشكل السند الرئيسى للدرج فى استمرارها فى السلطة ، وفى تمكينها من مواجهة كافة قوى المعارضة محلية كانت أم قومية ، ومن هنا يمكن فهم اعلان الدرج عن توجهها الماركسى ، فهو اعلان اقتضته ظروف الدرج وما تواجهه من مشكلات وبالتالي فهو لا يعدو أكثر من كونه عملا من أعمال السياسة الخارجية . خاصة وأنه كما ذكرنا فان مضمون سياسات الدرج لما يزل مضمونا بورجوازيا .

القسم الثاني

الصراعات الاقليمية والدولية

الباب الثالث – مشكلات الاطراف العربية في منطقة القرن الافريقي •
د. ابراهيم احمد نصر الدين

الباب الرابع – صراع القوتين العظميين في منطقة القرن الافريقي •
د. اجلال محمود رافت

الباب الثالث

مشكلات الاطراف العربية في منطقة القرن الافريقي

مقدمة:

ينصرف اهتمام هذه الدراسة الى تحليل مشكلات الاطراف العربية في منطقة القرن الافريقي باعتبارها منطقة تشكل الحد الغربى للجناح الشرقى للعالم العربى ، كما تشكل فى نفس الوقت الحد الجنوبى لقلب العالم العربى ، وليس الهدف من هذه الدراسة محاولة تتبع التاريخى لهذه المشكلات ، وانما يكفى أن تشير فى هذا المقام الى أن معظم مشكلات هذه المنطقة تشكل جزءا لا يتجزأ من ظاهرة المد والجزر العربى فى أفريقيا فحتى منتصف القرن الماضى كان المد العربى قد وصل الى مداه فى هذه المنطقة سواء عن طريق الفتوحات المصرية القادمة من الشمال ، وسواء عن طريق امتداد النفوذ العمانى القادم من الشرق ، لكن التنافس بين الجانبين على السيادة فى المنطقة ، وبخاصة على الساحل الصومالى ، قد أدى الى تسهيل مهمة القوى الاوربية الطامعة فى السيطرة على المنطقة كلية ، ومع بدء مرحلة التكالب الاستعمارى على افريقيا عام ١٨٨٥/٨٤ - وحتى أوائل ستينيات القرن الحالى فان الجزر العربى (وان لم يكن الاسلامى) قد وصل الى مداه فى المنطقة ، فقد استولت اثيوبيا على اقليم الأوجادين الصومالى فى منتصف الخمسينيات ، وضمت اريتريا اليها عام ١٩٦٢ ، وانتزعت بريطانيا كل الساحل (الكينى) والذى كان خاضعا لسيادة دولة زنبار العربى لتضمه الى كينيا عشية استقلالها فى أواخر عام ١٩٦٣ ، وفعلت نفس الشئ فى اقليم نقد الصومالى حين ضمته الى كينيا ضد ارادة سكانه ، كما قامت تنجانيقا بضم السلطنة العربية فى

زنزبار اليها عام ١٩٦٤ (١) ثم تفجرت مشكلة الجنوب السودانى منذ منتصف الستينيات خاصة عندما رفعت تنظيمات الجنوب شعار الانفصال عن السودان . لكن ظاهرة المد العربى فى منطقة القرن الافريقى قد عادت الى الظهور مرة اخرى فى سبعينيات القرن الحالى ، فمن جانب تم تسوية مشكلة الجنوب السودانى بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، ومن جانب ثان انضمت كل من الصومال وجيبوتى الى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ على التوالى ، كما سعت جزر الكومور هى الاخرى الى الانضمام ، واشتدت من جانب ثالث فضلات حركات التحرير فى كل من اريتريا وأوجادين ، وراحت تنظيماتها تعلن عن هويتها العربية .

ومن هنا بدأ حديث نقر من المثقفين الافريقيين عما أسموه بظاهرة التوسع العربى فى افريقيا ، وكان ذلك عاملا أساسيا فى وقوف كافة الدول الافريقية الى جانب السلامة الاقليمية لاثيوبيا . والذى لا شك فيه أن حالة التمزق التى سادت العالم العربى عنب توقيع اتفاقات كامب ديفيد كانت أحد الاسباب التى حالت دون تقديم دعم كاف لكل من ثوار اريتريا وأوجادين لتحرير اقاليمهم وتأكيد انتماءاتهم العربية .

ولعله يتضح مما تقدم أن الصراع فى منطقة القرن الأفريقى هو فى جانب كبير منه جزء من ظاهرة الصراع العربى الافريقى على المناطق الحدية بين الدول العربية والدول الافريقية . وبالتالي فإن دراسة مشكلات الاطراف العربية فى هذه المنطقة تعد على جانب كبير من الأهمية لانها

(١) انظر فى هذا المجال :

— دكتور / ابراهيم أحمد نصر الدين ، محاضرات فى : مشكلات سياسية فى العالم الاسلامى (القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية) ١٩٨١
— ص ٤٢ — ٥٥ .

— دكتور / جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق افريقيا (القاهرة : دار المعرفة) ١٩٥٩ — صفحات متفرقة .

— Norman R. Bennett, A History of the Arab State of Zanzibar, (Cambridge: Methuen & Co. Ltd), 1978, pp. 239-268.

تتعلق بالمصلحة القومية العربية العليا ، ذلك استفحال هذه المشكلات واستمرارها من شأنه أن يشكل تهديدا محتملا - بل حالا - للأمن القومى العربى (أهمية البحر الأحمر والمحيط الهندى) ، كما أنه يشكل تهديدا للوضع الاقتصادى للدول العربية (حيث الممرات البحرية التى ينقل عبرها بترول الدول العربية) خاصة مع تورط القوى الكبرى فى مشكلات هذه المنطقة .

ونظرا لتعدد الأطراف العربية فى هذه المنطقة ، وتعدد مشكلاتها ومصالحها فضلا عن التفاوت فى درجة كثافة هذه المصالح ، فائنا سنحاول أن نستخدم فى هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية على النحو الذى طوره دونالد نويشرلين مؤخرا .

الاطار النظرى للدراسة

التعريف بمنهج المصلحة الوطنية

ان الهدف من استخدام هذا المنهج فى هذه الدراسة لا يتمثل فى السعى لعقد مقارنة بينه وبين منهج الأمن القومى - الذى استخدم كثيرا فى الدراسات العربية - كما انه ليس فى نيتنا التعرض لكتابات الرواد الأول لمنهج المصلحة الوطنية فهى متعددة وكثيرة (١) . وانما ينصب اهتمامنا فى هذا الجزء على عرض لمنهج المصلحة الوطنية بالمفهوم الجديد الذى طوره نويشرلين ، وهو المفهوم الذى جعل فى الامكان تطبيق هذا المنهج بعد سنوات من الاهمال اثر النقد اللاذع الذى وجه اليه ، والذى

(١) لمزيد من التفصيلات حول منهج المصلحة الوطنية انظر :

— Hans J. Morgenthau, Politics among Nations, 4th ed, (Alfred A. Knopf), 1967, pp. 4-5.

— Hans J. Morgenthau : Another Great Debate The National Interest of the U.S., in American Political Review, LXVI, Dec. 1952, pp. 961-998.

— James E. Dougherty & Robert L., Pfalzgraff, Jr., Contending Theories of International Relations, (Philadelphia: J. B. Lippincott Company), 1970, pp. 68-99.

انصب على ان مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم غامض ، وأن ربطه بمفهوم القوة كان مسئولا عن اشعال نار الحرب الباردة في الخمسينيات ، ثم ان المفهوم في اطاره التقليدى كان يتجاهل كل المبادئ والاعتبارات الأخلاقية في صياغة السياسة الخارجية .

لقد حاول نوشرلين أن يطور مفهوم المصلحة الوطنية كيما يكون قابلا للتطبيق ، وعلى نحو يتفادى به ما أمكن كافة جوانب القصور فيه ، فجاءت محاولته على النحو التالى (١) :

أولا : التعريف بالمصلحة الوطنية :

يقصد بها « الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة والتي تشكل بيئتها الدولية » على أن هذا التعريف في حاجة الى مزيد من الايضاح :

١ - يشير ~~المصنف~~ الى حاجات ورغبات متصورة لدولة ما باعتبارها تشكل مصلحة ~~وهي~~ ^{هذه} الا أن هذه الحاجات والرغبات انما هى نتاج للعملية السياسية التى توصلت قيادة الدولة من خلالها الى قرار حول أهمية الحدث الخارجى لبقاء الدولة .

٢ - أن التعريف يسرى على الدول المستقلة فقط ، ولا يسرى على المنظمات الدولية أو الاقليم التابعة ، باعتبار أن حكومات الدول المستقلة هى وحدها القادرة فى عالم اليوم على اتخاذ قرارات باستخدام القوة المسلحة ، وبفرض المقاطعة الاقتصادية ، والدخول فى تحالفات .. الخ .

٣ - انه يجب التمييز بين البيئة الداخلية ، وبين البيئة الخارجية للدول ، فالحكومة فى تعاملها مع البيئة الداخلية توصف بأنها تمثل « المصلحة العامة » ، لكنها فى تعاملها مع البيئة الخارجية توصف بأنها تمثل « المصلحة الوطنية » .

(١) - Donald E. Nuechterlein, «The Concept of National Interest: A time for New Approaches», in ORBIS, Vol. 23, No. 1, Spring 1979, pp.73-92.

٤ - أن التعريف يركز الاهتمام على مصالح الدولة ككل وليس على مصالح مجموعات خاصة ، أو وحدات بيروقراطية ، أو تنظيمات سياسية داخل الدولة .

ثانيا : المصالح الوطنية الأساسية :

وبعد أن حدد نوشرلين المفهوم العام للمصلحة الوطنية ، فانه يذهب الى أن هناك أربع مصالح وطنية أساسية هي :

١ - المصلحة الدفاعية : وهي تعنى حماية الدولة ومواطنيها من أى تهديد بدنى عنيف من جانب دولة أخرى ، و (أو) تمكينها من مواجهة أى تهديد خارجي للنظام السياسى الوطنى .

٢ - المصلحة الاقتصادية : وهي تعنى تعزيز الرفاهة الاقتصادية للدولة فى علاقاتها بالدول الأخرى .

٣ - مصلحة النظام العالمى : وهي تعنى تعزيز نظام سياسى اقتصادى عالمى تشعُر فيه الدولة بالأمن ويتمكن مواطنوها وتجارها من العمل سلميا فى إطاره عبر الحدود .

٤ - المصلحة الأيديولوجية : وهي تعنى حماية وتعزيز منظومة القيم التى يعتنقها مواطنوا الدولة ، ويعتقدون بصلاحياتها عالميا .
•• على أنه تفسير العلاقة بين المصالح الأربع السابقة يعد أمرا ضروريا ، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) فالترتيب السابق للمصالح لا يعنى أولوية لاحداها على غيرها ، الا أنه يمكن القول أنه اذا لم يكن فى مقدور الدولة الدفاع عن اقليمها ومواطنيها - سواء من خلال قوة دفاعية ملائمة ، أو من خلال التحالف مع دولة كبرى ، أو بالائتيم معا - فان الحديث عن المصالح الأخرى يفقد قيمته .

(ب) ان المصالح الأربع ليست منفصلة كلية عن بعضها ، وبالتالي فانه يتعين على صانع السياسة الخارجية أن يختار بينها : وعلى سبيل المثال - (م ٨ - القرن الأفريقى)

فإن المصلحة الاقتصادية لبعض الصناعات داخل دولة ما يمكن التضحية بها في وقت ما بهدف تعزيز مصلحة النظام العالمى الذى يضم دولة أخرى تعد صداقتها وتعاونها أمرا ضروريا لتدعيم الاستقرار في جزء هام من العالم .

(ج) تشكل أيديولوجية الدولة جزءا هاما من مصلحتها الوطنية ، ولكن ربما ليس بنفس أهمية المصالح الثلاث الأخرى ، ولكنها هامة في تقرير كيف ستتصرف الدولة تجاه المشكلات الدولية .

(د) وفيما يتعلق بالمصلحة الدفاعية فإنا نعنى بها فقط حماية الوطن المحلى - المواطنين ، والنظام السياسى للدولة ؛ فهي لا تشمل التحالفات مع الدول الأخرى ، وإن كان يمكن أن تشمل القواعد الاستراتيجية التى تمثل وظيفتها الأولى في حماية الوطن المحلى .

• وعلى أية حال فإن المصالح الأربع السابقة هى عوامل ديناميكية تؤثر على سلوك الدولة وتتفاوت أهمية كل منها في تأثيرها على سلوك الدولة من وقت الى آخر .

ثالثا : تحديد درجة كثافة المصلحة :

أما النقطة الثالثة التى ساقها نوشترلين فتتمثل في تحديد كثافة وأولوية كل مصلحة من جانب القيادة السياسية للدولة . وعلى سبيل المثال فإن حكومة ما ربما تهتم بوقوع انقلاب عسكرى في دولة صديقة ، ولكن درجة كثافة اهتمامها تعتمد على عدد من العوامل من بينها : مدى قرب هذه الدولة من حدودها ، وشكل نظام الحكم الجديد وتوجهاته ، ومدى امكانية استمرار العلاقة التاريخية والتجارية مع هذه الدولة . وهنا يتعين على صانعى السياسة أن يدرسوا التكاليف المحتملة لأفعالهم التى يمكن أن يقرروها لمواجهة الأحداث غير المواتية في تلك الدولة بما في ذلك مخاطر الحرب . إن درجة الاهتمام التى توليها دولة ما لمسائل دولية بعينها تتحدد

بعد دراسة متأنية لحساب العائد / الخسارة على نحو ما يتصورها صانع القرار ، وفي النهاية يتم التوصل الى السياسة التي يجب تبنيها ، ولكن عملية تقرير درجة أو كثافة الاهتمام تنطوى على ضرورة الفهم لعملية التداخل بين الصالح الأربع الأساسية التي سبق ذكرها • وعليه فان تغيير نظام حكم من خلال انقلاب عسكري في دولة صديقة يمكن أن يشكل كارثة لدولة أخرى لأسباب أيديولوجية ، أو لأسباب تتعلق بالنظام الدولي، ولكن اذا كانت هناك روابط اقتصادية هامة مع الدولة محل الاهتمام ووضع امكانية استمرارها ، واذا لم يكن هناك اى تهديد لأراضى الدولة الأخرى فان الاهتمام الايديولوجى والأمنى يتراجع ليمثل مرتبة تالية بعد المصلحة الاقتصادية •

ولكن تتمكن من تحليل درجات الاهتمام التي تتصورها الحكومات المتورطة في مشكلات دولية بعينها ، فقد يكون من المفيد - على حد رأى نوشرلين - تحليل درجات الاهتمام على النحو التالى :

١ - مسائل مصيرية : Survival Issues

وتكون المسألة كذلك اذا تعرض وجود الدولة ذاته للخطر اما نتيجة لهجوم عسكري على اقليمها ، أو نتيجة لتهديد حال بالهجوم عليها ان هى لم تنفذ مطالب الخصم •

ان المعيار فى تحديد ما اذا كانت مسألة ما تعد مصيرية أو حيوية على منحنى الأولويات يتمثل فيما اذا كانت هذه المسألة حالة من عدمه ، وما اذا كان التهديد بالايذاء البدنى حادا من جانب الخصم من عدمه • ومما لا شك فيه ان المصلحة الدفاعية - على نحو ما عرفناها آنفا - هى وحدها التى يمكن أن تصل الى هذه الدرجة من الكثافة •

٢ - مسائل حيوية : Vital Issues

وتكون المسألة كذلك اذا وضح أن ضررا بالغاً يمكن ان يلحق بالدولة ان هى لم تقم باتخاذ اجراءات فعالة بما فى ذلك الاستخدام الشامل لقواتها

المسلحة لمواجهة عمل عدواني من جانب دولة أخرى أو لإجهاضه حتى لا يؤدي الى نتائج خطيرة عليها .

وهكذا فان المصلحة الحيوية - في المدى الطويل - تظهر في وجود تهديد خطير للرفاهية السياسية والاقتصادية ، ولوجود الدولة ذاته ، وعنصر الزمن وحده هو الذى يفرق بين كون المسألة مصيرية وبين كونها مسألة حيوية . فالمسألة تكون حيوية اذا كان يوجد أمام الدولة وقت كاف للبحث عن المساعدة من الحلفاء ، وللمساومة مع الخصم ، ولاتخاذ اجراءات هجومية لتحذير الخصم بأنه سيدفع الثمن غاليا اذا لم يثنيه ضغوطه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وعليه فان المصلحة الحيوية - وعلى خلاف المصلحة المصيرية - تتضمن بالإضافة الى المصلحة الدفاعية كافة المصالح الاخرى الاقتصادية ، والنظام العالمى ، والمصلحة الأيديولوجية .

٣ - مسائل كبرى : Major Issues

قد تتأثر الرفاهية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للدولة بشكل أو بآخر باتجاهات وأحداث البيئة الدولية ، والتي تتطلب اتخاذ فعل صحيح لمنعها من ان تشكل تهديدا خطيرا للدولة (مسألة حيوية) ، ومعظم مسائل العلاقات الدولية تقع في اطار هذه الفئة ، وتحل عادة من خلال المفاوضات الدبلوماسية ، على أنه اذا ما فشلت الاداة الدبلوماسية في حل مثل هذه المسائل ، فانه يتعين على صانع القرار أن يعيد تقييم موقفه ومدى تأثير مصالحه بمسار الأحداث الدولية ، فان تأكد أنه غير راغب ، أو غير قادر على المساومة فيما يعتبره مسألة جوهرية ، فانه يرفع المسألة الى مستوى « المسألة الحيوية » ، وان قرر أن المفاوضات لا تزال هي أفضل أسلوب لحل النزاع فان المسألة تظل مسألة كبرى .

ويلاحظ أن معظم المشكلات الاقتصادية الدولية هي مسائل كبرى وليست حيوية ، وينطبق نفس القول على المصلحة الايديولوجية رغم أن

بعض الدول أحيانا ما تعطي اهتماما أكبر للجانب الايديولوجي في محاولة لتعبئة الرأي العام المحلي والدولي الى جانبها ، لكن مصالح النظام العالمي يصعب أن تكون محلا للمساومة على اعتبار أن ذلك يؤثر على شعور الدول بالأمن •

٤ - مسائل فرعية : Peripheral Issues

لا تتأثر رفاهية الدولة وحدها بأحداث واتجاهات البيئة الدولية ، وانما تتأثر بها ايضا المصالح الخاصة لمواطنيها وشركاتها العاملة في الخارج ، ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تعطي أولوية كبرى من جانب دولة المقر طالما أن عوائد هذه الشركات والضرائب التي تدفعها تؤثر بدرجة كبيرة على رفاهية دولة المقر في الداخل ، وكل دولة تقر كيفية ومدى تقديرها لمصالح شركاتها التجارية العاملة في الخارج ، لأن نشاطات هذه الشركات تشكل مسائل كبرى للمصلحة الوطنية ، وان كان بعضها لا يشكل الا أهمية فرعية •

•• بعد هذا العرض الموجز لمنهج المصلحة الوطنية على نحو ما طوره نوشرلين ، فقد يكون من المفيد ان نورد الجدول الذي أسماه مصفوفة المصلحة الوطنية ، والذي ضمنه تصوره لكيفية استخدام المنهج •

جدول رقم (١)
مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
				— الدفاع عن أرض الوطن — الرفاهية الاقتصادية — نظام دولي ملائم — تعزيز القيم

طبيعة وكثافة المصالح الوطنية للأطراف العربية في منطقة القرن الافريقي

نود أن نشير منذ البداية الى أن موقع الاطراف العربية في منطقة القرن الافريقي ، وامتداد سواحلها على طول البحر الأحمر والمحيط الهندي ، فضلا عن وقوع باب المندب قبالة سواحلها ، كل ذلك يجعل لهذه الاطراف بل للدول العربية المجاورة مصلحة وطنية دفاعية تنصب على ضرورة تطهير هذه المنطقة من أى وجود أجنبي معاد تأمينا لشعوبها وارضها وثرواتها وقيمها من أى تهديد ، وهو أمر يصعب تحقيقه ما لم تتضافر الجهود العربية لتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية ، أضف الى ما تقدم فإن للأطراف العربية في المنطقة ، فضلا عن الدول العربية المجاورة مصلحة وطنية اقتصادية في تأمين طريق باب المندب الذي يمر عبره معظم صادرات الدول العربية في شبه الجزيرة العربية من البترول ، وذلك حفاظا على الرفاهية الاقتصادية لشعوبها .

واذا كنا لم نستخدم مصطلح دول حتى الآن ، وآثرنا استخدام مصطلح « الاطراف » العربية في منطقة القرن الافريقي ، فإن ذلك يعد أمرا متعمدا ويعبر عن عدم القبول الكامل للتعريف الذي اورده نوشرلين لمفهوم المصلحة الوطنية حين يقول انها « الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الاخرى المستقلة ، والتي تشكل يئتها الدولية » .

ان التعريف السابق يقصر مفهوم المصلحة الوطنية على الدول المستقلة فقط ، في حين أن الاتجاه الحديث في دراسة العلاقات السياسية الدولية — وهو الذى نأخذ به — لم يعد يرى في الدول الفاعل الوحيد في النظام السياسى الدولى ، اشارة الى وجود فاعلين آخرين مؤثرين غير الدول ، بل وربما بدرجة أكبر بكثير من بعض الدول ، ومن أهم هؤلاء الفاعلين المنظمات الدولية ، وحركات التحرر الوطنى وبعض الشركات متعددة الجنسية وهكذا لم يعد الشرط المطلوب توفره في الفاعل لى يكون دوليا

هو الاستقلال أو السيادة ، وانما القدرة على التأثير على المستوى الدولي *
من هنا فقد يكون المناسب ان نعرف مفهوم المصلحة الوطنية بأنه
« الحاجات والرغبات المتصورة لفاعل دولي في علاقته بالفاعلين الدوليين
الأخرين الذين يشكلون بيئته الدولية » *

والتعريف السابق يسمح لنا بمعالجة مشكلات كافة الاطراف العربية
في منطقة القرن الافريقي سواء كانت هذه الأطراف دولا (السودان -
جيبوتي - الصومال) وسواء كانت حركات تحرر وطني (حركات التحرير
الاريتري - جبهة تحرير الصومال الغربي) *

بعد هذا التجديد بأهمية المنطقة وبالمصطلحات التي سنستخدمها
سنتناول بالتحليل مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي *

اولا : السودان :

ان معظم مشكلات السودان تنبثق من ثنايا علاقاتها الخارجية مع
اثيوبيا فمنذ استقلال السودان لم تشهد العلاقات السودانية الاثيوبية
الافترات هدنة مؤقتة سرعان ما تنهار ليعود التأزم مرة أخرى في العلاقات .
ويرجع السبب في ذلك الى المطامع الاثيوبية التقليدية في السودان من
جهة ، كما يرجع الى مساندة اثيوبيا للاتصاليين في جنوب السودان
وايوائها للاجئين السياسيين السودانيين من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي
دفع بالسودان الى مزيد من التقارب مع مصر من جهة ، وتقديم العون
لثوار اريتريا ، وايواء اللاجئين السياسيين الاثيوبيين المعارضين لنظام
الحكم الاثيوبي من جهة أخرى *

وقد كشف النظام الاثيوبي غير مرة ، عن أطماعه التوسعية في
السودان ، ففي مايو عام ١٨٩٨ ، أرسل الامبراطور الاثيوبي منليك
مذكرة الى الدول الأوروبية أكد فيها عزمه على « استرجاع الحدود القديمة
لاثيوبيا ، والتي تمتد من الخرطوم حتى بحيرة نيازا (فيكتوريا) » (١) *

— Cirrula letter addressed to Britain, France, Germany, (١)
Italy and Russia. Public Record Office, London, Foreign Office, 1/32
Rodd to Salisbury, No. 15, 4th. May 1898.

وفي مايو عام ١٩٦٣ كرر رئيس الوزراء الاثيوبي نفس المزاعم أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية حين أعلن أن « الدول الاستعمارية قد حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الاطلنطي حيث لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان ، أو تشاد ، أو أفريقيا الوسطى أو نيجيريا وإنما كان هناك فقط اثيوبيا التي تمتد بطول وعرض القارة الافريقية (١) » .

وعلى هذا النحو يصبح للسودان مصلحة دفاعية « حيوية » تفرض عليها ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة بما في ذلك الاستخدام الشامل لقواتها المسلحة لمواجهة اى عمل عدواني من جانب اثيوبيا - عند الاقتضاء - أو لاجهاضه حتى لا يؤدي الى نتائج خطيره عليها .

وإذا كانت مشكلة الاندماج الوطنى وبناء الأمة تعرض أكثر المسائل الحاحا في السودان والتي تقتضى ضرورة ايجاد حل لها يحفظ على الدولة السودانية وحدتها ، خاصة مع اتجاه فريق من أبناء جنوب السودان الى حمل السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية منذ اوائل الثمانينات (٢) . اذا كان كذلك وهو ما يؤكد البعد الداخلى للأزمة ، فانه لا يمكن بحال اغفال دور العامل الاجنبى في تفاقم الازمة ووصولها الى حد الصدام المسلح ، فقد كان لاثيوبيا - ولا يزال - الدور الرئيسى في تدريب وتسليح المتمردين في جنوب السودان ، صحيح ان الامبراطور هيلاسلاسى كان له الدور الاساسى في عقد اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ والذي أنهى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية في السودان ، الا أن

(١) Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : A Litmus paper for U. S. Foreign Policy in the 1980 s» in Horn of Africa, (New Jersey : Horn of Africa Journal) Vol. 3, No. 2, 1980, pp. 36-37.

(٢) دكتور / ابراهيم أحمد نصر الدين « الاندماج الوطنى في افريقيا والخيار السودانى » - مجلة المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) السنة السابعة - العدد ٦٣ - مايو ١٩٨٢ - ص ٤٨ - ٥٣ .

هياكله قد دفع الى ذلك دفعا تحت تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية في اثيوبيا بسبب القحط وتحت تأثير اشتداد ضربات حركات التحرير الارترية ، وهكذا جاء اتفاق أديس أبابا ليحقق مكسبا لاثيوبيا حين أعلنت السودان في المقابل عن وقف مساعداتها الرسمية لثوار ارترية ، وعن عزمها على القيام بدور الوسيط بين اثيوبيا وبين ثوار ارترية .
الا أن وقوع الانقلاب العسكري في اثيوبيا عام ١٩٧٤ وتبنى القادة الجدد منطق الحل العسكري لمشكلة ارترية ، قد أدى الى تدفق آلاف اللاجئين الارترين الى السودان ، ثم رفض ثوار ارترية تبعا لذلك منطق الحوار مع الحكومة الاثيوبية وانتهى ذلك الى افشال جهود الوساطة السودانية ، وقد تدهورت العلاقات السودانية الاثيوبية عقب التوجهات الماركسية لنظام الحكم الجديد في اثيوبيا ، ولجوء القادة الجدد الى تقوية علاقاتهم بالاتحاد السوفيتي ، وهو الامر الذي جدد مخاوف السودان من نشاطات الاتحاد السوفيتي المعادية ، وهي مخاوف كان لها ما يبررها منذ قمع محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان عام ١٩٧٠ ، وازاء ذلك اتجهت السودان الى ابرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر في يوليو ١٩٧٦ ، والى التأييد العلني لثوار ارترية ، وغيرهم من المعارضين لنظام الحكم في اثيوبيا (١) ، وقد أدى التردى في العلاقات السودانية الاثيوبية الى اتجاه اثيوبيا مرة أخرى ومعه ليبيا الى تدريب وتسليح الانفصاليين الجنوبيين الذين راجوا يحملون السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية منذ أوائل الثمانينات وقد أعطتهم الحكومة المركزية في الخرطوم هذه المرة ذريعة لاعمالهم حين خرجت على نصوص ومبادئ اتفاق أديس أبابا ، وقسمت الاقليم الجنوبي الى ثلاثة أقاليم (٢) .

على أنه تجدر الإشارة الى أن طبيعة عمليات الانفصاليين الجنوبيين

(١) — Dr. Olusola Ojo, «Ethiopia's Foreign Policy Since the 1974 Revolution», in *Horn of Africa*, Vol. 3, No. 4, 1980/1981, pp. 4-6.

(٢) دكتور / ابراهيم احمد نصر الدين : « الاندماج الوطنى فى

افريقيا .. » - م.س.ذ. ص ٤٩ - ٥١ .

هذه المرة سواء من حيث التدريب والتسليح ، وامتداد نشاطاتهم العسكرية في الجنوب قد بات بشكل خطورة حقيقية على كيان الدولة السودانية ، ويهدد باحتمالات انفصال الجنوب ، مع ما يعنيه ذلك - ان تم - من تمكين اثيوبيا من تشديد قبضتها على المناطق التابعة لها من جانب (اريتريا - الصومال الغربى) ، ومع ما يعنيه ذلك أيضا من الحد من ظاهرة المد العربى في أفريقيا •

ومن هنا يصبح للسودان مصلحة دفاعية « مصيرية » ، خاصة وأن وجود الدولة ذاته قد أصبح معرضا للخطر • وإن كان يتعين على الحكومة السودانية في نفس الوقت أن تسعى الى التعامل مع بيئتها الداخلية بما يحقق المصلحة العامة ، التى تفرض ضرورة ايجاد حل سلمى لمشكلة الجنوب •

كذلك فان للسودان مصلحة اقتصادية « حيوية » تفرض عليها ضرورة انتهاء الحرب في الجنوب بشكل أو بآخر ، ذلك أن استمرار هذه الحرب يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للشعب السودانى فى تلقى بمزيد من الأعباء على كاهل الاقتصاد السودانى المتردى ، وهى قد حالت دون ضخ البترول السودانى نتيجة للعمليات العسكرية في الجنوب ، وهى قد عرقلت اتمام قناة جونجلي التى كانت ستضيف مزيدا من الرقعة الزراعية للسودان ، وهى ستؤدى الى تدمير البنية الأساسية في الجنوب • أضف الى ما تقدم فان الصراع السياسى حول مياه نهر النيل والذى اشتد أوارمه في أواخر السبعينات حين صدرت تلميحات عن القاهرة تشير الى امكانية نقل مياه النيل الى اسرائيل ، أو نقله من خلال أنابيب الى العربية السعودية عبر البحر الأحمر ، وحين صرح منجستو أن مياه النيل الازرق وحصة اثيوبيا منه يجب ان تستغل في الزراعة الكثيفة ، وتوليد الكهرباء على اعتبار أن الماركسية لا يمكن أن تستقر في بلاده ما لم تتحرر اثيوبيا من شبح المجاعة ، وحين طلب من السوفييت اقامة العديد من السدود على النيل الازرق ، نقول ان هذا الصراع السياسى حول مياه النيل قد جعل

لاثيوبيا موقفا تفاوضيا أقوى في مواجهة كل من السودان ومصر باعتبار كونهما تتحكم في أهم منابع نهر النيل (٥٩٪ من مياه النيل) ، ودفع بمنجستو الى أن يطالب الرئيس نميري - أثناء اجتماع قمة بينهما في فريتاون عاصمة سيراليون في فبراير ١٩٧٩ - بأن تتنازل السودان لاثيوبيا عن جزء من مديرية النيل الأزرق ذات التربة الصالحة للزراعة في مقابل تأمين احتياجات السودان من مياه النيل الأزرق ، وان تقوم السودان كذلك بوقف مساعداتها لثوار اريتريا ، وقد أدى المطلب الأول الى فشل مؤتمر القمة للمصالحة بين البلدين (١) .

أضف الى ما تقدم فان للسودان مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها ضرورة المواجهة مع اثيوبيا ، فعلى حين كانت توجهات النظام الحاكم في السودان في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أقرب الى اليسار كانت توجهات النظام الامبراطوري في اثيوبيا توجهات يمينية ، ومنذ منتصف السبعينات على وجه الخصوص - وعقب الانقلاب العسكري في اثيوبيا - تحولت توجهات النظام الحاكم في اثيوبيا نحو اليسار ، في حين تحولت توجهات النظام الحاكم في السودان تدريجيا الى أقصى اليمين ، الأمر الذي أدى الى تزايد العداء بين النظامين وهو العداء الذي راحت تغذيه كل من الدولتين العظمتين حيث تقف الولايات المتحدة الى جانب السودان ، ويقف الاتحاد السوفيتي الى جانب اثيوبيا ، ثم ان للسودان مصلحة « حيوية » في النظام العالمي تتطلب منها ان تقف الى جانب مبدأ عدم التوسع على حساب أراضي الغير .

(١) «APD, Water becomes political Weapon», in *The South African Journal of African Affairs*, (Prétoria : Africa Institute), Vol. 9, No. 2, 1979, p. 63.

جنول رقم (٢)
السودان : مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
—	—	—	✓	١- الدفاع عن ارض الوطن
—	—	✓	—	٢- الرفاهية الاقتصادية
—	—	✓	—	٣- نظام دولى ملائم
—	—	✓	—	٤- تعزيز القيم

ثانيا : اريتريا :

لم تكن اريتريا فى أى فترة من فترات تاريخها جزءا من الامبراطورية الاثيوبية ، حتى أجبرت على الدخول فى اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا عام ١٩٥٢ بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠ (١) وهو الاتحاد الذى تقوض كلية عندما قام الامبراطور هيلاسلاسى بالغاء الاتحاد ودمج اريتريا فى اثيوبيا عام ١٩٦٢ ، وقد أدى ذلك الى اندلاع الكفاح المسلح على يد حركة التحرر الاريترية سعيا للحصول على حق تقرير المصير والاستقلال .

ان هذه الحقيقة التاريخية — التى لا يستطيع أى مؤرخ محايد ان ينكرها — لم تستطيع الحكومة الاثيوبية ذاتها أن تخفيها رغم سيل المزاعم التاريخية التى راحت تسوقها لتبرير ضمها لاريتريا ، ويؤكد ذلك تلك

(١) دكتور / عبد الملك عودة : الأمم المتحدة وقضايا افريقيا — (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية — ١٩٦٧) ص ٤١ — ٤٥ . ولزيد من التفصيل انظر :

— دكتور / السيد رجب حراز : الاصول التاريخية للمملكة الاريترية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية — الدراسات الخاصة رقم ١ — ١٩٧٧) صفحات متفرقة .

المذكرة السرية الصادرة عن الحكومة الاثيوبية في ٧ يونيو ١٩٧٥ والتي تحمل عنوان « السياسة الخارجية الاثيوبية ومشكلة اريتريا » وهي المذكرة التي استطاعت جبهة التحرير الاريترية أن تحصل على النص الرسمي الأمهرى لها حيث قامت بترجمتها الى اللغة الانجليزية ونشرها (١) .

ان هذه المذكرة على قدر كبير من الاهمية ، فهي من جانب تكشف عن مدى ضعف الأساس القانوني الذي تستند اليه اثيوبيا في استمرار احتلالها لاريتريا ، وهي من جانب آخر تبرز الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الاثيوبي ، ثم هي من جانب ثالث توضح مدى زيف الشعارات والتوجهات الايديولوجية التي راح نظام الحكم الاثيوبي الجديد يطرحها منذ انقلاب نوفمبر عام ١٩٧٤ . ولعل عرضا موجزا لأهم ما ورد في هذه المذكرة يوضح ما تقدم :

١ - تذهب المذكرة الى ضرورة التأكيد على أن المشكلة الاريترية « مسألة داخلية » الأمر الذي يفرض ضرورة تكثيف الجهود للحيلولة دون تدويلها بعرضها على الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية .

٢ - تركز المذكرة على ضرورة تجاهل الجانب القانوني للمشكلة الاريترية ، وخاصة ما يتعلق منه بمدى مشروعية الغاء الاتحاد الفيدرالي ، على اعتبار أن التعرض لهذا الجانب يمكن أن يحول المشكلة لتصبح مشكلة دولية ، ثم انه يخلق مشكلات أمام السياسة العامة للدولة الاثيوبية ، ويؤدي الى ظهور العديد من النقاط القانونية التي تقوض الموقف الاثيوبي من أساسه ، ومن هنا تذهب المذكرة الى ضرورة التعرض للجانب السياسي من المشكلة فقط .

(١) تتكون هذه المذكرة بعد ترجمتها الى الانجليزية من ٢٢ صفحة ، وقد اكتفت جهة التحرير الاريترية بنشرها دون أن تضع تاريخا محددا للترجمة أو النشر .

٣ - تتجه المذكرة بعد ذلك الى تحديد الخطوات والأساليب التي يتعين على متفدى السياسة الخارجية الاثيوبية اتباعها في التخاطب مع مختلف دول العالم على النحو التالي :

(أ) فيما يتعلق بدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب عرض المشكلة على النحو التالي :

١ - أن المشكلة الاريترية لها جذور استعمارية ، وأن اسم اريتريا لم يظهر الى الوجود ويطلق على الاقليم الشمالى لاثيوبيا الا بعد الاستعمار الايطالى ، ثم ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمشيلاتها في اثيوبيا .

٢ - ان نجاح الحركة الانفصالية الاريترية في تحقيق أهدافها من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لكل الدول التي تعاني من نفس هذه الأوضاع في أفريقيا وآسيا .

٣ - ان المساعدات المادية والعسكرية التي تقدمها الدول العربية الى الحركة الانفصالية في اريتريا هي العامل الأساسى في تفجر الأوضاع . فلقد قدمت الدول العربية مساعداتها لهذه الحركة في البداية بغية الضغط على اثيوبيا لقطع علاقاتها مع اسرائيل ، الا أنه رغم قيام اثيوبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، فان المساعدات العربية للحركة الانفصالية قد تزايدت بهدف تحقيق الاستراتيجية العربية المتمثلة في جعل البحر الاحمر بحيرة عربية عن طريق انتزاع اريتريا من اثيوبيا وتحويلها الى دولة عربية .

(ب) فيما يتعلق بدول غرب أوروبا فانه يجب مخاطبتها على النحو التالي:

١ - الترويج بأن سياسة نظام الحكم الاثيوبى الجديد في اللامركزية والادارة الذاتية من شأنها استعادة روح وأهداف الاتحاد الفيدرالى المنحل ، نظرا لعدم قناعة هذه الدول بمشروعية الغاء الاتحاد .

٢ - ان انفصال اريتريا سيضعها تحت رحمة القوى الاجنبية

الطامعة ، نظرا لضعف الاقتصاد الاريتري واعتماده على الدعم الاثيوبى .

٣ - ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات ، من تم فان الانفصال لن يشكل حلا سياسيا للمشكلة ، بل انه قد يؤدي الى اندلاع الصراع الدينى بين المسلمين والمسيحيين فى اريتريا .

(ج) فيما يتعلق بدول الكتلة الشرقية فانه يجب مخاطبتها على النحو التالى : اذا كانت الفلسفة الماركسية تذهب الى ضرورة منح الحرية الكاملة لكل جماعة وطنية فى التعبير عن ثقافتها ولغتها حتى تشكيل دولة مستقلة ، فان هذا الحق الأخير لم يطبق واتخذ شكل الفيدرالية ، ثم ان الحزب الشيوعى هو الذى يسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية الأمر الذى يعنى أن شعار منح الحرية للشعوب قد أتخذ شكلا مختلفا عند التطبيق . ومن هنا يجب مخاطبة هذه الدول بالتركيز على أن اريتريا تضم أكثر من ثقافة ، وأكثر من جماعة وطنية ، الامر الذى يعنى أن المشكلة الاريترية ليست مشكلة وطنية ، وبالتالي فان سياسة نظام الحكم الجديد فى الادارة الذاتية من شأنها المحافظة على مختلف الثقافات واللغات لكافة الجماعات الوطنية فى اريتريا .

(د) فيما يتعلق بالدول العربية :

١ - ان الدول العربية الافريقية بالذات تخشى أن يؤدي تصاعد دعمها للحركة الانفصالية فى اريتريا الى تأزم العلاقات العربية - الافريقية، ومن هنا يجب استغلال هذا الموضوع عن طريق توثيق علاقات اثيوبيا بالدول الافريقية لتساند الموقف الاثيوبى .

٢ - ان بعض الدول العربية الأخرى تفتقر الى الفهم الصحيح للمشكلة الاريترية ، وبالتالي يجب استخدام كافة وسائل الاتصال لتصحيح موقفها ويجب التركيز هنا على أن مشكلة اريتريا ليست عربية وليست اسلامية .

٣ - يجب التركيز على الطبيعة الاشتراكية للنظام الاثيوبى واستعداده

للتعاون والتنسيق مع الدول العربية والتأكيد بالذات على أناثيوبيا لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وأنها ستظل مساندة للموقف العربى ، فاذا ما أصر العرب على موقفهم المعادى لاثيوبيا فان ذلك سيخرجهم أمام اصدقائهم ويضعهم فى موقف الناصر للجميل ومن شأن ذلك حدوث رد فعل معاكس من جانب الدول الافريقية التى تساند العرب •

•• لعل العرض السابق لتلك المذكرة يكشف كافة الجوانب التى ذكرناها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالطبيعة التوسعية العدوانية للنظام الاثيوبى ، وهو الأمر الذى اكتشفه قادة الحركة الوطنية الاريترية مبكرا حينما قاموا بانشاء جبهة التحرير الاريترية فى يوليو عام ١٩٦٠ وبدء الكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير والاستقلال فى أوائل سبتمبر ١٩٦١ (١) ، وهو الامر الذى واجهته الحكومة الاثيوبية بمزيد من العنف وواجهه نظام الحكم الاثيوبى الجديد بحرب اباداة فى اطار ما عرف باسم المسيرة الحمراء ، حيث حشد مئات الألوف من فلاحى الأمهرا فى مايو ١٩٧٦ ، ودفعهم الى القتال فى اريتريا مستهدفا افراغ الأرض من سكانها الاصليين ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم (٢) •

وازاء ما تقدم فانه يصبح لحركات التحرير الاريترية على اختلاف فصائلها وتوجهاتها مصلحة دفاعية « مصيرية » تفرض عليها استمرار المواجهة المسلحة ضد النظام الاثيوبى دفاعا عن الشعب الاريتري من مخاطر الابداء والتشرد فى المنفى • كما أن لحركات التحرير الاريترية مصلحة اقتصادية « حيوية » تفرض عليها ضرورة حماية المصالح الاقتصادية للشعب الاريتري فى مواجهة سياسة النظام الاثيوبى التى تتجه الى افراغ

(١) — Michael & Trish Johnson, «Eritrea : The National question and the logic of Protracted Struggle» in African Affairs, Vol. 80, No. 319, April 1981, pp. 186-189.

(٢) — Eritrean Liberation Front, Memorandum to the African & Arab Heads of States Conference, Cairo, 7/3/1977, pp. 3-4.

الاراضى الصالحة للزراعة فى اريتريا من اصحابها ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم ، ثم ان الحركات التحرير الاريترية مصلحة « حيوية » فى النظام العالمى بغية تأكيد الشرعية الدولية ، وقرار مبدأ عدم احتلال أراضى الغير بالقوة ، وتدعيم مبدأ حق تقرير المصير ، وفضلا عما تقدم فان لحركات التحرير الاريترية • وبخاصة جبهة التحرير الاريترية - مصلحة أيديولوجية « حيوية » فى تأكيد عروبة اريتريا ذلك أن البرنامج السياسى للجبهة الصادر فى مايو ١٩٧٥ يؤكد على أن « قيادة الثورة الاريترية اذ تلاحظ العلاقات العضوية الثقافية التاريخية والسياسية التى تربط الشعب الاريتري بالأمة العربية تؤكد على النضال المشترك ضد الصهيونية • الخ » ، كما أن المؤتمر الوطنى الثانى للجبهة المنعقد فى نفس التاريخ يؤكد فى قراراته على « عمق العلاقات العضوية التى تربط الشعب الاريتري بالدول العربية ، وتربط الثورة الاريترية بحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى ، وهى حقيقة تستند الى واقع العلاقات التاريخية والثقافية ، والى علاقات النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية الدولية » (١) •

والجدول التالى يوضح مصفوفة المصلحة الوطنية بالنسبة لاريتريا •

جدول (٣)
اريتريا : مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
مصرية	حيوية	كبرى	فرعية	
✓	—	—	—	الدفاع عن أرض الوطن
—	✓	—	—	الرفاهية الاقتصادية
—	✓	—	—	نظام دولى ملائم
—	✓	—	—	تعزيز القيم

— The Eritrean Liberation Front, Political Programme, (١)
Approved by the 2nd. National Congress of the ELF, Liberated Areas,
May 28, 1975, P. 28 & PP. 44-45.

ثالثا : جيبوتى :

منذ استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠ باندماج كل من الصومال البريطانى والايطالى فى دولة موحدة ، فان الدستور الصومالى قد نص على ضرورة العمل على دمج كافة الأقاليم الصومالية الأخرى - الصومال الفرنسى (جيبوتى) - الصومال الكينى (اقليم نقد) - الصومال الاثيوبى (الغربى) فى دولة الصومال استنادا الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذى يعيش فى هذه الاقاليم هو شعب صومالى .

الا أن اثيوبيا وققت عقبة كأداء أمام تحقيق هذا المطلب الصومالى كل من الصومال الفرنسى والصومال الاثيوبى ، ظرا لأن ميناء جيبوتى - الذى يرتبط بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا بخط حديدى - يمثل المنفذ الرئيسى للتجارة الخارجية الاثيوبية (٦٠٪ من هذه التجارة يمر عبر الميناء) ثم ان أهمية هذا الميناء قد تزايدت بعد انتشار عمليات حركات التحرر الاريترية والتي عطلت استخدام مينائى مصوع وأسمرا فى اريتريا (١) .

ومع اوائل السبعينيات فان فرنسا راحت تلوح وتعرب عن نيتها بمنح الاستقلال لجيبوتى ، وقد أدى ذلك الى اشتداد حدة التنافس بين كل من اثيوبيا والصومال على الاقليم اذ راحت اثيوبيا تسعى لدى فرنسا لتأجيل عملية الاستقلال ، فى حين اتجهت الصومال - ورغبة منها فى مواجهة الاطماع الاثيوبية فى الاقليم - الى الاعلان عن تخليها عن مطالبها الاقليمية فى جيبوتى ، وهو الأمر الذى اضطر اثيوبيا الى ان تعلن فى يوليو ١٩٧٥ عن قبولها استقلال جيبوتى مع ضرورة ضمان المصالح الاقتصادية

(١) — Kassim Shefim & James Searing, «Djibouti and the question of Afar Nationalism», in *African Affairs*, Vol. 79, No. 315 April 1980, P. 214.

الاثيوبية فيه ، وقد أدت هذه التطورات الى فتح الطريق لأول مرة أمام استقلال الاقليم (١) .

وقد حدثت تطورات في منتصف السبعينيات شجعت فرنسا على الاقدام على منح الاستقلال للاقليم ذلك أن ظهور القوة العربية البترولية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد دفع بفرنسا الى قبول المطالب العربية بتصفية الاستعمار في جيبوتي رغبة منها في تقوية علاقاتها بالدول العربية البترولية ، ثم ان تدهور الأوضاع في اثيوبيا عقب انقلاب ١٩٧٤ وانتشار الاضطرابات الداخلية فيها ، وتفجر مشكلة القوميات ، وانتشار القحط والمجاعة قد أدى الى تهدة المخاوف من احتمالات قيام اثيوبيا بضم جيبوتي اليها ، وفي المقابل بدت الصومال أكثر قوة اذا ما قورنت باثيوبيا ، وأكثر قبولاً لدى فرنسا خاصة بعد انضمامها للجامعة العربية ، وتدهور علاقاتها بالاتحاد السوفيتي ، وقد أسهمت المملكة العربية السعودية بدور بارز — وان كان غير مباشر — في دفع عملية استقلال جيبوتي خاصة مع بدء حدوث عملية التحول في منطقة القرن الافريقي حين اتجهت اثيوبيا الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وحين تحولت الصومال لتقوى علاقاتها بالدول العربية المحافظة وبخاصة العربية السعودية (٢) .

وهكذا جاء استقلال جيبوتي في يونيو ١٩٧٧ وانضمامها للجامعة العربية مع بقاء القاعدة الفرنسية فيها محصلة لهذه التطورات في تفاعلاتها وتشابكاتها .

لكن صيغة الاستقلال ، واستمرار كل من الدور الاثيوبي والصومالي المؤثر في جيبوتي قد أدى الى تأزم الأوضاع الداخلية في هذه الدولة الوليدة .

(١) نبيه الاصفهاني : « طريق جيبوتي الى الاستقلال » مجلة السياسة — الدولية — العدد ٤٧ — يناير ١٩٧٧ — ص ٥٥ .
(٢) — Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., P. 221.

ذلك أن صيغة استقلال جيبوتى قد أدت الى تدعيم التركيبة العرقية فيه ، والتي أصبحت تتشابه الى حد بعيد مع الصيغة اللبناية . وان كانت على أساس عرقى وليس طائفيا ، فقد جاءت هذه الصيغة لتعطى سيطرة سياسية لقبائل العيسى الصومالية على قبائل العفر التى تمتد بعض فروعها فى كل من اريتريا واثيوبيا (١) ، فرئيس الجمهورية من العيسى ، ورئيس الوزراء من العفر لكن سلطاته محدودة ، ونتيجة لذلك فسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين على نحو اضطر معه أول رئيس للوزراء الاستقالة ، احتجاجا على ابعاد العفر من قيادة الجيش والبوليس ، فى حين أقيل ثانى رئيس للوزراء وعدد من وزراء العفر ، وقد أدى ذلك الى تفجر الصراع الداخلى ولجوء بعض العفر الى أعمال العنف المسلح ضد بعض المواقع العسكرية فى جيبوتى (٢) .

وفى نفس الوقت فان الانتصار الاثيوبى على الصومال فى حرب أوجادين عام ١٩٧٨ قد أدى الى اثاره مسألة علاقة العفر فى جيبوتى بالدولة الاثيوبية ، والتي كانت تقوم فى الماضى بدور الحارس لهم فى مواجهة المطالب الصومالية الرامية الى ضم جيبوتى . فقد أدى هذا الانتصار الى تحول ميزان القوى فى منطقة القرن الافريقى ، وعزز من موقف العفر فى جيبوتى خاصة مع تلويح نظام الحكم العسكرى فى اثيوبيا بمنح العفر فى كل من اريتريا واثيوبيا حكما ذاتيا ، وسعيه لاغراء العفر فى جيبوتى بقبول

(١) انظر فى تاريخ العفر ، ومناطق اقامتهم ، وعلاقتهم باثيوبيا كلا من :

— Lars Bondestam, «People and Capitalism in the North-Eastern Lowlands of Ethiopia», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 12, No. 3, 1974, PP. 424-427.

— John W. Harbeson, «Territorial and Development Politics in the Horn of Africa: The Afar of the Awash Valley», in *African Affairs*, Vol. 77, No. 309, Oct. 1978, pp. 280-286.

— Kassim Shehim & James Searing, *Op. Cit.*, PP. 209-210. (٢)

هذا العرض ، والذي يستهدف تفويض القضية الاريترية ، واحتواء مطالب العفر في اثيوبيا ، وتدعيم موقف اثيوبيا في جيبوتي (١) .

وازاء هذه الاوضاع راح النظام الحاكم في جيبوتي يبدى تعاطفه مع الصومال في حربها ضد اثيوبيا أثناء الانتصار الصومالى في بداية حرب أوجادين عام ١٩٧٧ ، وشارك متطوعون من العيسى في الحرب الى جانب الصومال ضد اثيوبيا ، وهو ما أدى الى ازدياد مخاوف العفر من احتمالات انضمام جيبوتي الى الصومال ، وعندما مالت كفة الحرب الى جانب اثيوبيا فان حكومة جيبوتي قامت بفتح الباب أمام الآلاف من اللاجئين الاثيوبيين - من قبائل العيسى - للاستقرار في جيبوتي ، ومنحتهم جنسية جيبوتي ، وقد أدى ذلك الى تفاقم الموقف فقد خشى العفر من احتمال قيام الصومال باستخدام نفوذها في جيبوتي لاجراء انتخابات فيها لاقامة اتحاد فيدرالى بين الدولتين يعوض الصومال عن خسارتها في حرب الأوجادين (٢) .

وعلى أية حال فاذا كان موقف العفر تعزز بهزيمة الصومال في الحرب ، الا أنهم فشلوا في الحصول على التعويض السياسى المناسب الذى يبحثون عنه من تمثيل متساو فى الحكومة والجيش ، وتعديل الدستور على نحو يجعل لرئيس الوزراء العفرى سلطات حقيقية ، فقد رفضت حكومة جيبوتي هذه المطالب ، وهو ما دفع العفر الى اللجوء الى العنف ، والتقارب الحثيث مع اثيوبيا (٣) .

واستنادا الى ما تقدم فانه يصبح لجيبوتي مصلحة دفاعية « حيوية » ، فوجود الدولة ذاته بات معرضا للخطر نتيجة فقدان الولاء الوطنى من جانب الجماعتين الرئيسيتين فى البلاد ، فالعفر يرغبون فى الارتباط بأقربائهم فى كل من اريتريا واثيوبيا ، والعيسى يرغبون فى الارتباط بأقربائهم فى

— Ibid., pp. 222-225

— Idem.

(١)

(٢ ، ٣)

الصومال ثم ان للصومال مطالب اقليمية في جيبوتى ، كما أن لاثيوبيا مطاعم فيها ، وازاء ما تقدم فانه يتعين على نظام الحكم في جيبوتى محاولة ايجاد صيغة سياسية مقبولة للطرفين في الداخل ، كما يتعين عليه استخدام شبكة علاقاته الخارجية للحفاظ على السلامة الاقليمية لجيبوتى من التهديدات الخارجية ، وهنا يصبح استمرار وجود القاعدة الفرنسية في جيبوتى ضرورة لا فكاك منها في المستقبل القريب ، كما يصبح تدعيم جيبوتى لعلاقاتها مع الدول العربية ضرورة لازمة لا معدى عنها للحفاظ على استقلال البلاد •

كذلك فان لجيبوتى مصلحة اقتصادية كبرى تفرض عليها — على الأقل في المستقبل المنظور — العمل على تحسين علاقاتها اثيوبيا خاصة وان معظم موارد جيبوتى تتحصل عليها من الرسوم التى تفرضها على التجارة الاثيوبية التى تمر عبر اقليمها من والى ميناء جيبوتى •

وأىضا فان لجيبوتى مصلحة « حيوية » فى النظام الدولى بغية تأكيد مبدأ الحفاظ على السلامة الاقليمية للدول المستقلة ، ولها كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تأكيدا لعروبتها فى مواجهة التهديدات الاثيوبية •

جدول رقم (٤)
جيبوتى : مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
مصرية	حيوية	كبرى	فرعية	
—	✓	—	—	الدفاع عن ارض الوطن
—	—	✓	—	الرفاهية الاقتصادية
—	✓	—	—	نظام دولى ملائم
—	✓	—	—	تعزيز القيم

رابعاً : الصومال ، ومشكلة الصومال الغربي :

رأينا كيف أن دستور الاستقلال الصومالي قد نص على ضرورة توحيد كافة الأقاليم الصومالية بما فيها الصومال الغربي (أوجادين) في دولة موحدة ، وإزاء هذا المطلب الصومالي المشروع والذي يستند الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذي يقطن هذا الاقليم هو شعب صومالي ، وبالنظر الى أن اثيوبيا قد ضمت هذا الاقليم حديثا الى أراضيها في عام ١٩٥٤ (١) - فإن اثيوبيا عملت على احتواء هذا المطلب باستخدام عدة أساليب نذكر منها :

١ - الزعم بعدم وجود دولة أو أمة صومالية من الناحية التاريخية فقد أعلن رئيس الوزراء الاثيوبي امام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا عام ١٩٦٣ انه « لا توجد وثيقة تاريخية تشير الى وجود دولة أو أمة صومالية .. لقد أجبرنا المستعمرين في مؤتمر باريس الذي عقد بعد الحرب العالمية الثانية .. والذين استخدموا سواحلنا في اريتريا والصومال للهجوم على الدولة الافريقية المستقلة الوحيدة .. » (٢) . وهكذا فإن رئيس الوزراء الاثيوبي حاول أن يقلب وضع المشكلة بالزعم بأن مطالب اثيوبيا في الصومال لها وزن أكبر من مطالب الصومال في أوجادين ، على اعتبار أن الصومال - على حد زعمه - كانت من الناحية التاريخية جزءا لا يتجزأ من اثيوبيا وليس العكس (٣) .

(١) لمزيد من التفصيل حول مدى مشروعية المطلب الصومالي . انظر : - ميشيل رايزمان : حق تقرير المصير في الصومال الغربي من وجهة نظر القانون الدولي - كتيب من اصدار الحكومة الصومالية - بدون تاريخ - ص ٣ - ٢٠ .

(٢) OAU Document, Summit, CIAS/GEN/INF/ 43, 30 May 1963.

(٣) - Robert E. Gorelick, «Pan-Somali-ism VS Territorial Integrity», in Horn of Africa, (Springfield Ave : Horn of Africa Journal), Vol. III, No., 4, 1980/1981, PP. 31-32.

وقد كرر القائم بالأعمال الاثيوبي في واشنطن عام ١٩٨٠ نفس هذه المزاعم حين صرح بأن المؤرخين الذين يعتقد بهم قد أكدوا على أن الصوماليين قد هاجروا من الأراضي العربية الى منطقة القرن الأفريقي منذ ستمائة عام فقط ، بل ان هناك وثائق تاريخية - على حد زعمه - تؤكد على ان المنطقة التي تسمى حاليا بجمهورية الصومال كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد اقليما اثيوبيا (١) .

٢ - استخدام منظمة الوحدة الافريقية لتدعيم الموقف الاثيوبي - ذلك أن سمعة ومكانة هيلاسلاسي في القارة الافريقية فضلا عن دوره البارز في انشاء المنظمة قد مكنه من أن يستصدر قرارا من مؤتمر القمة الافريقي الأول المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ يطالب الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال ، وهكذا فان موقف منظمة الوحدة الافريقية تحدد - ولا يزال - الى جانب السلامة الاقليمية للدول الأعضاء على حساب مبدأ حق تقرير المصير (٢) .

٣ - الزعم بأن المشكلة القائمة بينها وبين الصومال انما هي مشكلة حدود فقط ولا تتعلق على الاطلاق بحق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي ، فالمسألة من وجهة نظر اثيوبيا تتلخص في أن الجزء الجنوبي للحدود الاثيوبية الصومالية قد تم تحديده بموجب اتفاق عام ١٩٠٨ لكن لم يتم تخطيطه على الواقع وبالتالي تصبح الحاجة ماسة الى التفاوض للاتفاق على تخطيطه (٣) .

وازاء هذا الموقف الاثيوبي المتعنت ، والرافض لمبدأ حق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي ، والمدعوم من جانب منظمة الوحدة الافريقية ،

(١) - Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : A Litmus Paper for U. S. Foreign Policy in The 1980 ?» in Horn of Africa, Vol. 3, No., 2, 1980, P. 37.

(٢) - Robert E. Corelick, Op. Cit., P. 32-35.

(٣) - Ethiopian News, Background Information on the Ethiopia-Somalia Problem, (Cairo, Ethiopian Embassy), 31 August 1977, P. 42.

ازداد الموقف الصومالي تشددا واصرارا على انتزاع حق تقرير المصير ولو عنوة عند الاقتضاء ويمكن تلخيص الموقف الصومالي فيما يلي :

(أ) الاصرار على أن المشكلة القائمة بين الصومال وبين اثيوبيا هي مشكلة « اقليمية » تتعلق بحق تقرير المصير وترتبط على ذلك تحفظت الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقي الأول ، فقد رأت أن هذا القرار لا يصلح للتطبيق على مشكلة أوجادين ليس فقط بسبب أن اثيوبيا لم تحقق استقلالها الوطني في التاريخ المعاصر ، وانما ايضا لأن اثيوبيا كانت ولا تزال تشكل قوة استعمارية (١) .

(ب) السعى للبحث عن حلفاء خارجيين لدعم الموقف الصومالي ، وتمثل ذلك في تدعيم علاقات الصومال بموسكو ثم تحولها وانضمامها للجامعة العربية عام ١٩٧٤ رغبة في الحصول على الدعم والمساندة العربية لموقفها .

(ج) اللجوء الى الحرب مرة في عام ١٩٦٤ ، وثانية في عام ١٩٧٧ حين تدخلت بجيشها في الصومال الغربي لتدعيم جبهة تحرير الصومال الغربي (٢) ، وهي الحرب التي انتهت ، بعد نصر كاسح للصومال الى هزيمة فادحة لها عام ١٩٧٨ نظرا لوقوف الاتحاد السوفيتي وكوبا الى جانب اثيوبيا تحت دعاوى المحافظة على السلامة الاقليمية لها . وازاء ما تقدم يصبح للصومال مصلحة دفاعية « مصيرية » تفرض عليها ضرورة مواجهة الاطماع الاثيوبية عسكريا خاصة وأن هذه الاطماع لا تقف عند

— Robert E. Gorelick, Op. Cit., P. 32.

(١)

(٢) تشكلت الجبهة في أول يونيو عام ١٩٦٠ ، وبدأت الكفاح المسلح في يونيو ١٩٦٣ ، ولكن النشاط الفعلي للجبهة لم يتضح الا منذ عام ١٩٧٦ عندما وسعت من نطاق عملياتها العسكرية في الصومال الغربي . انظر : — جبهة تحرير الصومال الغربي : البرنامج السياسي العام — الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة المنعقدة في الفترة من ٢٣ يناير — ١٩٨١ وحتى الأول من فبراير ١٩٨١ — ص ص ١ — ٣ .

حد الاصرار على احتلال الصومال الغربى ، وانما تتجاوزها الى الرغبة
فى ضم الصومال ذاته •

كما ان للصومال مصلحة اقتصادية « حيوية » تملى عليها ضرورة
دعم شبكة علاقاتها وتحالفاتها الخارجية كما يتسنى لها الاستمرار فى
المواجهة ضد أثيوبيا ، ذلك أن المسلك الاثيوبى فى الحرب الأخيرة قد
اتجه الى افراغ اقليم أوجادين من سكانه عنوة وبالقوة وهو الأمر الذى
ادى الى تدفق سكان الاقليم الى الصومال كلاجئين ووصل عددهم فى
اكتوبر ١٩٧٩ الى نحو مليون لاجئ (١) ، وقد ألقى ذلك بضغط كثيرة
على الاقتصاد الصومالى المتردى ، ثم ان اقليم أوجادين يتميز بأراضيه
الخصبة وبالتالي فان تمكن الصومال من ضمه اليها من شأنه أن يحسن
من وضع اقتصادها •

وأىضا فان للصومال مصلحة « حيوية » فى النظام العالمى دفاعا عن
مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وحق كل أمة فى تكوين دولة •

ثم ان للصومال كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها
الاستمرار فى مساعدة شعب الصومال الغربى لتأكيد انتمائه وهويته
العربية ، خاصة وأن البرنامج السياسى العام لجبهة تحرير الصومال
الغربى ، الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة والمنعقد فى الفترة من ٢٣ يناير
الى الأول من فبراير عام ١٩٨١ يعلن « أن الجبهة تعمل على ترسيخ التحامها
مع الأمة العربية الشقيقة التى هى سند هذا النضال لجعل هذه القضية
قضية عربية من الدرجة الأولى لأنها جزء لا يتجزأ عن القضايا العربية »
ويشير البرنامج فى موضع آخر الى « وانطلاقا من العلاقات العضوية

— Göran Melander, Refugees in Somalia, (Uppsala: (1)
Scandinavian Institute of African Studies), Research Report No., 56,
1980, P. 19.

والحضارية والثقافية والتاريخية والسياسية والتي تربط شعب الصومال الغربى بالأمة العربية .. » (١) •

كذلك فقد جاء فى قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير الصومال الغربى الصادرة عن الجلسة الأولى للجنة فى عام ١٩٨٢ ما يلى (٢) :

عربية » •

« وكذلك فان المجلس يرى أن قضية شعب الصومال الغربى قضية

جدول رقم (٥)

الصومال ومشكلة الصومال الغربى : مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
—	—	—	✓	الدفاع عن ارض الوطن
—	—	✓	—	الرفاهية الاقتصادية
—	—	✓	—	نظام دولى ملائم
—	—	✓	—	تعزيز القيم

(١) جبهة تحرير الصومال الغربى : البرنامج السياسى العام -

٢٠٠٢ س.ذ. ص ٦ •

(٢) جبهة تحرير الصومال الغربى : قرارات اللجنة المركزية للجبهة

فى جلستها الاولى لعام ١٩٨٢ - مقديشو ١٤/٢/١٩٨٢ - ص ٦ •

خاتمة

بعد أن عالجتنا مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي مستخدمين منهج المصلحة الوطنية على النحو الذي طوره دونالد نوشرلين فقد يكون من المفيد أن نشير الى الملاحظات التالية :

١ - ان المصالح الوطنية الأساسية الأربعة التي عالجتها الدراسة هي مصالح ديناميكية ومتنافسة ، وتتلخص مهمة القيادة السياسية للدول في أن تقرر بأسلوب سليم اى المصالح تعد أكثر أهمية في مرحلة معينة وتقتضى بالتالى حشد الموارد للدفاع عنها ، وتقدم مصفوفة المصلحة الوطنية اطارا تنظيميا يمكن من تحقيق هذه الغاية ، وعلى أية حال فانه يمكن القول - مع نوشرلين - بأنه لو كان لدولة ما مصلحتين أساسيتين تصلان الى مستوى الحيوية فمن المتوقع أن تستخدم هذه الدولة - أو الفاعل الدولى - القوة العسكرية دون أن تلجأ الى المساومة على هذه المصالح .

٢ - أثبتت الدراسة أن اثيوبيا تمثل مصدر التهديد الأساسى للأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي وأنها السبب الأساسى أيضا فيما يواجهها من مشكلات ، وهنا يجب أن نذكر أن الهضبة الحبشية قد وقعت - تاريخيا - عقبة كأداة أمام امتداد النفوذ العربى الاسلامى الى شرق ووسط أفريقيا وأن اثيوبيا اليوم تقوم بدور رئيسى فى تقليص الوجود العربى الاسلامى فى منطقة القرن الأفريقي بسياستها العدوانية والتوسعية التى تستهدف اخضاع كافة الشعوب المجاورة لسيطرة الأمهرا .

٣ - وازاء ما تقدم فانه يتعين على الدول العربية العمل بقدر طاقتها ، ومن خلال استخدام تحالفاتها الدولية على ابقاء اثيوبيا ضعيفة ، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال التأييد والمساعدات للسودان ، ولثوار اريتريا ،

وجيبوتي ، والصومال ، وثوار أوجادين ، والا فان البديل سيكون خطيرا ويتمثل في تقليص الوجود العربى فى منطقة القرن الأفريقى ، كما يجب على الدول العربية وهى تقدم مثل هذا الدعم أن تضع فى اعتبارها أن كافة الدول الأفريقية تساند الموقف الاثيوبى ، ثم ان بعض الدول العربية (ليبيا واليمن الجنوبي) يدعم هذا الموقف أيضا الأمر الذى يفرض عليها محاولة ايجاد اطار ملائم لتقديم هذا الدعم حتى لا تتعرض العلاقات العربية الافريقية للمزيد من المشكلات ، كما يفرض عليها السعى لاقناع كل من ليبيا واليمن الجنوبي بمغبة مساندتهما للموقف الاثيوبى .

الباب الرابع

صراع القوتين العظميين في منطقة القرن الافريقي

مقدمة :

تضم منطقة القرن الافريقي الدول الثلاث التالية : الصومال واثيوبيا وجيبوتي • وتنبثق اهمية هذه المنطقة دوليا ، من حساسية موقعها الجغرافي • فهي تتحكم في مدخل البحر الاحمر الذي يعتبر أحد طريقي مرور شاحنات البترول من الجزيرة العربية الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية ، ماره بقناه السويس • كما تطل هذه المنطقة على المحيط الهندي حيث تتواجه اساطيل القوتين العظميين •

وتعاني منطقة القرن الافريقي ، منذ سنوات طويلة ، من صراعات داخلية خطيرة اهمها قضيتي توحيد الصومال واستقلال اريتريا • وتستغل الدولتان العظميان هذه الخلافات ، لتنفذا الى المنطقة وتكسبا مناطق نفوذ جديده وتحكما استراتيجيتهما ، ليس فقط في القارة الافريقية بل في منطقة الشرق الاوسط أيضا • ويلعب الاتحاد السوفيتي ، بمساعدة كوبا والمانيا الشرقية الدور الرئيسي في منطقة القرن الافريقي ، وتسعى الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة التحدي السوفيتي • وبطبيعة الحال ، لكل دولة من هذه الدول أهداف ومصالح تسعى لتحقيقها •

وعلى ذلك يمكن تقسيم الموضوع الى النقاط التالية :

أولا : دراسة موجزة لاهم القضايا الاقليمية في القرن الافريقي وظروفها الاجتماعية والسياسية •

ثانيا : تأصيل الصراع بين القوتين العظميين وربطه بالقضايا الداخلية للمنطقة وذلك في اطار التوازن الدولي •

ثالثا : تصور مستقبلي لهذا الصراع •

أهم القضايا الإقليمية في القرن الأفريقي

يترتب على الأهمية الدولية للقرن الأفريقي ، أن أصبحت الدول العظمى تهتم اهتماما كبيرا بمراقبة الأحداث السياسية في المنطقة ، تلك الأحداث التي قد تخدم أهداف الدول العظمى في النفاذ إلى شرق القارة الأفريقية • وأهم القضايا الداخلية التي أدمت شعوب القرن الأفريقي والتي ساهمت بالفعل في إدخال القارة الأفريقية في لعبة التوازن الدولي ، هي قضيتا الحدود الصومالية بين الصومال من جهة وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى ، واستقلال إريتريا بين الحكومة الإثيوبية من جهة والثوار الإريتريين من جهة أخرى • ويجدر بنا ، قبل دراسة الصراع بين القطبين الدوليين أن نتناول بإيجاز الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية لهاتين القضيتين •

القضية الصومالية :

تتمثل القضية الصومالية في رغبة الشعب الصومالي — داخل وخارج الحدود الصومالية الحالية — في الوحدة الكاملة • وتصطدم هذه الرغبة بالحدود الرسمية للدول الأفريقية ، تلك الحدود المصطنعة التي خطها الاستعمار الأوروبي وهو يقسم مناطق تهوده في القارة (*) •

ويمكن تقسيم المجتمع الصومالي إلى طبقتين متقاربتين : طبقة تمثل الغالبية العظمى من أفراد الشعب ، ذوي الأنماط الإنتاجية المختلفة والدخول المنخفضة • وهذه الفئات هي الفلاحون والرعاة والعمال باختلاف تخصصاتهم وصغار التجار والغالبية العظمى من رجال الدين • وتضم الطبقة الأخرى عددا قليلا من الصوماليين من التجار المتوسطيين

(*) انظر تفاصيل هذا الموضوع من ص ٣٠ إلى ص ٣٣ من البحث •

المتوسطين والمتقنين وكبار المسؤولين في الدولة • ويتمتع افراد هذه الطبقة بمستوى معيشة متوسط (١) •

اذن فقضية الطبقة في الصومال قضية محدودة الاهمية • ويبدو للباحثة ان الفكر الاشتراكي في الصومال لم يكن نتاجا لصراع طبقي ، بل كان ثمرة تفكير جماعة من المثقفين تأثروا بالافكار اليسارية ووجدوا تطبيق هذه الافكار لدفع عجلة التقدم في البلاد ، ورفع مستواها الاقتصادي • وكانوا في ذلك متأثرين بتجربة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية • ويختلف الشعب الصومالي في ذلك عن الشعبين الاثيوبي والاريتري الذين عانا من الاقطاع والبرجوازية •

القضية الاريترية :

تتمثل المشكلة الاريترية في خلاف في وجهات النظر بين اثيوبيا من جهة والشعب الاريتري من جهة أخرى ، حول هوية اريتريا • فبينما تدعى الحكومة الاثيوبية أن اريتريا كانت دائما اقليما من اقاليم الامبراطورية الاثيوبية اعيد اليها سنة ١٩٦٢ ، يطالب الثوار الاريتريون بالاستقلال على اساس ان للشعب الاريتري هوية ووجودا مستقلين عن الدولة الاثيوبية •

واذا عدنا الى التاريخ نلمس جذور المشكلة ، وجدنا ان الامبراطورية الاثيوبية لم تبسط سيطرتها المباشرة على اريتريا الا نادرا • وقد تمثلت تلك السلطة في غزوات متفرقة على المنطقة يتم خلالها الاستيلاء على المحاصيل والاعنام ، ولم تكن ابدا في شكل سلطة مركزية لامبراطور اثيوبيا على اقليم اريتريا • وفي سنة ١٨٦٩ بدأ الوجود الايطالي في اريتريا في شكل شركة تجارية خاصة ، ثم تطور حتى وصل الى الشكل الاستعماري العسكري الذي اعترفت به الحبشة سنة ١٨٨٩ • ولم تتكون

— Decraene, Philippe, L'expérience socialiste somalienne, (١)

Berger - Levraut, Paris, 1977, p. 20.

(م ١٠ - القرن الافريقي)

الوحدة الاقليمية الاريترية باسسها الحالية ، الا على ايدي الاستعمار الايطالى الذى ظل مسيطرا على اريتريا حتى انهزمت ايطاليا عسكريا سنة ١٩٤١ فانتقلت اريتريا الى الادارة البريطانية •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، اجتمعت الدول الاربعة العظمى لتقسيم التركة • وبعد مناقشات فى الامم المتحدة استمرت من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، اخذت الهيئة الدولية باقتراح الولايات المتحدة الامريكية ، بضم اريتريا الى اثيوبيا فى اتحاد فيدرالى • وقد اعدت لجنة تقصى الحقائق التى بعثت من الهيئة الدولية الى اريتريا ، تقريراً يقول ان اغلبية الشعب الاريتري يوافق على هذا الحل • وعليه اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً فى صالح الاتحاد الفيدرالى بين اثيوبيا واريتريا •

غير ان الامبراطور هيلاسلاسى لم يكتف بهذه النتيجة ، بل سعى حتى توصل الى الضغط على البرلمان الاريتري سنة ١٩٦٢ لكى يتخذ قراراً بالاغلبية فى صالح الوحدة الكاملة مع اثيوبيا • وهكذا فقدت اريتريا الحكم الذاتى الذى كانت تتمتع به واصبحت مجرد اقليم داخل الامبراطورية الاثيوبية •

غير أن التركيب الثقافى والاقتصادى والسياسى للشعبين الاريتري والاثيوبى كان مختلفاً (*) ، فقد ساعد الوجود الايطالى على النمو الاقتصادى وانشاء المصانع وتمهيد الطرق ونشر التعليم ، فتكونت طبقات من العمال والمثقفين • كما عاونت الادارة البريطانية على ارساء نظام ديمقراطى برلمانى ، وسمحت بقيام الاحزاب السياسية • وفى نفس هذا الوقت كانت الامبراطورية الاثيوبية مازالت تخضع لنظام اقطاعى رجعى • وقد خلق هذا التباين بين ظروف الشعبين شعوراً بالتمييز عند الاريتريين ساعد على ازكاء رغبتهم فى الانفصال عن الامبراطورية • وقد تبلور هذا

(*) رغم هذه الاختلافات ، يتشابه الشعبان فى عامل هام الا وهو الهيكل الاجتماعى فكلاهما عرف الاقطاع والبرجوازية الرأسمالية •

الاحساس فى حركة ايجابية تمثلت فى ميلاد جبهة تحرير اريتريا ، التى قادت الكفاح المسلح ضد الامبراطور ، ثم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا سنة ١٩٧١ • وتجمع بين الجبهتين رغبة واحدة فى الاستقلال عن اثيوبيا وذلك رغم الخلافات العديدة التى تفرق بينهما (١) ، والتى تتسلل بالاساس فى الايديولوجية والتوجهات الدولية • وفى سنة ١٩٨١ بلغت هذه الخلافات حد ان طاردت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا الجبهة الاخرى حتى حدود السودان ، وانفردت هى بالعمل الثورى على الارض الاريترية • وتناضل هذه الجبهة فى اتجاهين :

الاول : الكفاح لتحرير الارض الاريترية •

والثانى : محاولة تغيير وجه المجتمع القديم فى المناطق المحررة من اريتريا ، وتطبيق النظام الاشتراكى فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية •

ومن ناحية اخرى ادرك الجانب الاثيوبى الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لاريتريا فأصر على ابقائها ضمن أرضه • وظل هذا الموقف قائما حتى بعد الثورة الاشتراكية الاثيوبية • غير أن الحكومة الاثيوبية الجديدة اعترفت ان الاريترين قد عانوا الكثير من ظلم الامبراطور السابق ، لذا كان من حقهم ان يثوروا ضده • اما الان وقد سقط النظام الرجعى وحلت محله حكومة ثورية ، فعلى الاريترين ان يظلوا متحدين مع اثيوبيا فى ظل دولة اشتراكية واحدة (٢) • وجدير بالذكر ان منظمة الوحدة الافريقية تساند اثيوبيا فى هذا الرأى •

— Fenei, Alain et Autres, La question de l'Erythrée, Presses Universitaires de France, Paris, 1979, pp. 31-35 (١)

— Lefort, René, Ethiopie, la révolution hérétique, Maspéro, Paris, 1981, pp. 105-106. (٢)

الصراع بين القضايا الاقليمية والتوازن الدولى

الولايات المتحدة الامريكية :

لم تشكل القارة الافريقية فى الستينات أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية الدولية . فمن ناحية ، لم يكن نفوذ الاتحاد السوفيتى فى قلب القارة قد وضح رغم وجوده فى الشمال فى مصر ومساعداته لبعض حركات التحرر الافريقية . ومن ناحية اخرى كانت الولايات المتحدة ، فى ذلك الحين ، مشغولة بتورطها فى حرب فيتنام وبمشكلات الشرق الاوسط . وكانت تظن ان نظامى الحكم القويين فى جنوب افريقيا وفى روديسيا ، يساندهما الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، سيحافظان لفترة زمنية طويلة على مصالح الغرب فى المنطقة .

ولم تنتبه الولايات المتحدة لخطورة التواجد السوفيتى على نفوذها ومصالحها فى افريقيا جنوب الصحراء ، الا بعد انسحاب البرتغال من مستعمراته الافريقية ابتداء من سنة ١٩٧٤ . وقد حاولت الولايات المتحدة ان تحارب النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة ، وذلك باستقطابها احدى جبهات التحرير الانجولية وهى الجبهة الوطنية لتحرير انجولا (FNLA) . ولكن هذه المحاولة جاءت متأخرة وانتصرت الحركة الشعبية لتحرير انجولا (MPLA) بمساندة الاتحاد السوفيتى، واعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية (١) .

وسرعان ما استقر الاتحاد السوفيتى ايضا فى القرن الافريقى ، وذلك بتواجده بشقل عسكرى كبير فى الصومال ثم فى اثيوبيا . وأمام هذا المد السوفيتى فى شرق وجنوب افريقيا وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها ينحصر عن جزء هام وحساس استراتيجيا من القارة ، واصبح

— Whitaker, Jennifer Seymour, «Introduction : l'Afrique (١) et les intérêts américains», Les Etats-Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu, Karthala, Paris, 1981, pp.1-19.

تشبثها بجنوب افريقيا أقوى من اى وقت مضى ، لا سيما وان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والموقع الاستراتيجى لجمهورية جنوب افريقيا يفيدان الولايات المتحدة والغرب فى المحافظة على مصالحهما فى هذه البقعة من القارة . اما بالنسبة للقرن الافريقى ، انحصر وجود الولايات المتحدة فى الصومال ، حيث تهدف الى المحافظة على التوازن الدولى فى المحيط الهندى ، يساندها فى ذلك الوجود الفرنسى فى جيبوتى .

وتتركز اهداف الولايات المتحدة الامريكية فى القرن الافريقى فى ثلاثة عوامل :

اولا : حماية طريق النفط :

يسمح الموقع الجغرافى المتميز للقرن الافريقى بمراقبة وتأمين الشاحنات البترولية القادمة من دول الخليج متجهة الى الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية التى مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا فى صناعاتها على بترول دول الخليج . وفى واقع الامر ، هناك طريقان لمرور شاحنات البترول ، احدهما طريق قناة السويس والاخر يحاذى الشواطىء الغربية للقارة الافريقية ، عابرا المحيط الاطلسى الى الدول الاوربية المستهلكة . والثابت ان طريق البحر الاحمر اقصر واسرع وارخص طريق للشحن التجارى ولشحن البترول (١) . غير ان غلق قناة السويس فى اعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بسبب الحرب بين مصر واسرائيل ، دفع الدول التى تأثرت مصالحها بهذا الغلق الى التفكير فى استخدام شاحنات بترولية ضخمة ، تتحمل الرحلة الطويلة فى المحيطين الهندى والاطلسى ، عبر رأس الرجاء الصالح ، وتنقل فى الرحلة الواحدة ما تنقله الشاحنات ذات الحجم المتوسط المارة من قناة السويس فى عدة رحلات .

(١) عاطف السيد ، البحر الاحمر والعالم المعاصر - دراسة تاريخية سياسية استراتيجية - دار عطوة للطباعة ، القاهرة ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .

وبذلك تكون قد غطت جزءا كبيرا من الفرق في التكلفة بين الطريقتين .
ومع ذلك اخفق طريق رأس الرجاء الصالح في تقديم البديل المناسب
لطريق قناة السويس فللطريق الاخير ميزات تجارية وعمرانية وملاحية
تتفوق على طريق رأس الرجاء الصالح .

ثانيا : المحافظة على توازن القوى في المحيط الهندي والبحر الاحمر :

احدث الانقلاب العسكرى في اثيوبيا ، وتغيير نظام الحكم من نظام
رجعى الى نظام تقدمى ، تغييرا كبيرا في الادوار الدولية في منطقة القرن
الافريقى . فأمام تقلص نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في اثيوبيا ،
لم تجد أمامها الا ان تساند الصومال ، رغم توجهه الاشتراكى ، وذلك
للمحافظة على التوازن الدولى في المحيط الهندى . وقد نجحت الولايات
المتحدة في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨٠ فى الحصول على تسهيلات عسكرية
في قاعدة بربرة وميناء قسمايو ومقديشيو على المحيط الهندى مقابل
مساعدات عسكرية واقتصادية للصومال .

غير ان هذه المساعدات تخضع لشرط هام وهو تعهد الصومال
باستخدامها في اغراض دفاعية فقط . ويعود هذا الموقف المهادن للولايات
المتحدة حيال مشاكل الحدود الصومالية الى الاسباب التالية (١) :

١ - تهتم الولايات المتحدة بالاحتفاظ بحياد اثيوبيا كحد أدنى
للعلاقات بينهما وذلك للاهمية السياسية ، الى جانب الاهمية الاستراتيجية
التي تمثلها اثيوبيا ، فهي من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ولها
ثقل سياسى كبير بين دول القارة الافريقية .

٢ - ترتبط الولايات المتحدة الامريكية وكينيا بعلاقات عسكرية
واقتصادية ، وتشجيع الصومال على استعمال القوة في اقليمى هود

(١) تصريح لنائب وزير الدولة الامريكى للشئون الافريقية ريتشارد
مورفى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٨٠ ، نشر في :

والاوجادين ، يعنى السماح له بتنفيذ نفس السياسة فى الاقليم الشمالى الكينى F.N.D. وهذا ما لا ترضاه الحكومة الكينية .

٣ - تهتم الولايات المتحدة الامريكية بالتنسيق مع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، لا سيما النظم المعتدلة منها . وجدير بالذكر ان المنظمة ترفض مبدأ تعديل الحدود الرسمية بين الدول الافريقية ، كما لا توافق على حل المشاكل الافريقية بالقوة المسلحة . ولا يفوتنا ان نشير الى ان المغرب وزائير من الدول التى تعاني من هذه المشاكل . وتمثل هاتان الدولتان ركيزتين هامتين للنفوذ الامريكى فى القارة الافريقية . فيسيطر المغرب مع بريطانيا على ممر جبل طارق الذى تستعيز به الولايات المتحدة الامريكية عن فقدائها لباب المندب ، أما زائير فتعطى للنفوذ الغربى فرصة التواجد فى قلب القارة الافريقية .

ثالثا : المحافظة على اريتريا بعيدا عن التيار العربى :

تنبع الاهمية الدولية للقضية الاريترية من الموقع الجغرافى المتميز لاريتريا . فهى تقع فى جنوب غرب البحر الاحمر ، قربه من باب المندب ، وتعتبر المنفذ البحرى الوحيد لاثيوبيا . لذا تهتم الدولتان العظميان بهوية السلطة السياسية القابضة على مقاليد الحكم فى هذه المنطقة . وقد اتضح فى السنوات الاخيرة الوجه العربى للثورة الاريترية . فمهما اختلفت اتجاهات الثوار بين التيار التقدمى والتيار المحافظ ، وبين الديانة الاسلامية والديانة المسيحية ، فهى فى نهاية الامر ذات توجه عربى ، شجعتة واكدته المساعدات الكبيرة التى تقدمها السعودية وبعض الدول العربية الاخرى الى الثوار الاريتريين . فاذا انتصرت الثورة الاريترية وانتزعت استقلالها من الدولة الاثيوبية ، أكدت بذلك الهوية العربية للبحر الاحمر . فاذا استطاعت الدول العربية ومعها اريتريا المستقلة ، ان تحكم خطة موحدته لحماية امن البحر الاحمر ، أصبح أمن اسرائيل فى خطر ، مما يهدد مباشرة المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط .

وقد سعت اسرائيل ، في اطار المحافظة على التوازن في منطقة الشرق الاوسط والبحر الاحمر ، الى الاتصال بدول شرق افريقيا ، وبخاصة اثيوبيا ، وذلك بعد ان انتزعت حق المرور في خليج العقبة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . فالوجود الاسرائيلي في اثيوبيا على الشواطىء الاريترية ، يسمح لها بمراقبة باب المندب الذي يتحكم ، مع خليج العقبة ومضائق تيران في الملاحة الاسرائيلية في البحر الاحمر ، كما يسهل الاتصال بالدول الافريقية حيث تسعى الى فتح اسواق تواجه بها المقاطعة الاقتصادية العربية . وقد عرضت اسرائيل على اثيوبيا السماح بوجود عسكري اسرائيلي في جنوب البحر الاحمر على الشواطىء الاريترية . مقابل تقديم دعم كبير للبحرية الاثيوبية يتمثل في تدريب القوات البحرية الاثيوبية مجانا وتزويدها بزوارق وبعض الصواريخ البحرية وشبكة رادار تقام على مدخل البحر الاحمر ، هذا بالإضافة الى تدريب بعض فرق الجيش الاثيوبي على حرب العصابات وذلك لمواجهة الثورة الاريترية .

وبناء على ما تقدم ، يتضح لنا ان استقلال اريتريا لا يخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية والكتلة الغربية . ويظل هذا الواقع صحيحا حتى بعد تغيير نظام الحكم في اثيوبيا . فتعتقد الباحثة ان الولايات المتحدة الامريكية ، تفضل ان تبقى اريتريا اقليما في اثيوبيا التقدمية التي تعتبر الدولة الوحيدة غير العربية التي تطل على البحر الاحمر ، والتي تربطها علاقات صداقة وتعاون باسرائيل ، على ان تتحول الى دولة مستقلة ترتبط باستراتيجية عربية موحدة قد تهدد مصالح الغرب في الشرق الاوسط .

الاتحاد السوفيتي :

يسعى الاتحاد السوفيتي من بداية الخمسينات الى كسب مناطق نفوذ في القارة الافريقية ، التي ظلت لفترة طويلة مغلقة على الدول الاوربية

الغربية • ويهدف من وراء ذلك الى تحقيق اهداف عامة تتعلق بالقارة الافريقية ككل واهداف خاصة بالقرن الافريقى ، موضوع دراستنا • وقد ازدادت اهمية القرن الافريقى فى هذا المجال حين بدأت تتضح تدريجيا فى مصر - الباب الشمالى للبحر الأحمر - عوامل طاردة للنظام الاشتراكى وللتعاون مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية • وقد تمثلت هذه العوامل فى التطبيقات الاقتصادية وفى السياسة الخارجية للحكومة المصرية ، التى سرعان ما اتضحت اتجاهاتها بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وتبلورت فى صورة الافتتاح الاقتصادى والارتباط بالاستراتيجية الغربية •

ويمكن ايجاز اهم الاهداف السوفيتية فى القرن الافريقى فيما يلى :
أولا : مراقبة طريق النفط : لا يعتبر الاتحاد السوفيتى حتى الان ، دولة مستوردة للنفط • الا ان من المتوقع فى السنوات القادمة ، ان تزداد حاجاته الى هذه السلعة الاستراتيجية الهامة ويضطر الى شراء بترول الشرق الاوسط لاستخداماته الصناعية والعسكرية • ودخول الاتحاد السوفيتى سوق النفط العربى كمشتري ، يعتبر تحجيجا للمصالح البترولية الغربية •

ثانيا : الوصول الى البحار الدافئة ، والاسواق الافريقية والاسيوية حيث يرغب الاتحاد السوفيتى فى فتح منافذ تصريف لمنتجاته المدنية والحربية •

ثالثا : الحصول على قواعد واماكن للتصنت فى المحيط الهندى ، الذى يشكل اهمية امنية كبرى للاتحاد السوفيتى وذلك لقربه من حدوده الجنوبية ولقربه ايضا من الشرق الاوسط •

رابعا : التحكم فى تسرب النفوذ الصينى الى افريقيا ، هذا النفوذ الذى اصبح محسوسا وبخاصة فى شرق افريقيا (١) •

(١) — Chaliand, Gérard, L'enjeu africain, géostratégie des puissances, Edition Complexe, Paris, 1980, pp. 68-69.

وقد استطاع الاتحاد السوفيتى تحقيق جزءا لا يستهان به من تلك الاهداف وذلك على مراحل متتالية ، تمثل حلقات فى خطة استراتيجيه محكمة . وتعتبر سنة ١٩٥٥ هى بداية الدخول السوفيتى فى القارة الافريقية ، وذلك عقب صفقة الاسلحة التسيكية الى مصر . ويسكن اعتبار ان الخطة السوفيتية فى هذه المرحلة كانت انتظار اخطاء الغرب ومحاولة الاحلال محله وتقليص نفوذه فى القارة .

وفى خلال الستينات اتقلت الاستراتيجية السوفيتية من الترب وانتظار اخطاء الغرب ، الى سياسة اكثر ايجابية وهى مساعدة الحركات الثورية فى القارة وابرار القوة العسكرية السوفيتية فى الميدان ، سواء كان ذلك فى شكل اسلحة او خبراء . وقد ساعد فى استكمال هذه الحلقة من الخطة ، وجود بعض الزعماء الافارقة التقدميين امثال عبد الناصر ونكروما ومديوكيتا ونيرى وسيكوتورى . وفيما يختص بالقرن الافريقى استطاع الاتحاد السوفيتى ان يتصل بالصومال وبالجهات الاريترية وان يقدم لها بعض المعونات العسكرية الضرورية للنضال ضد الحكم الامبراطورى الاثيوبى . وكانت النتائج المترتبة على سياسة الاتحاد السوفيتى فى القرن الافريقى ان كسب منطقة نفوذ على شاطئ المحيط الهندى . وفى نفس هذا الوقت كان يعمل على الاستقرار فى عدن على الشاطئ الشرقى لباب المندب .

وفى اوائل السبعينات ، وبعد اختفاء بعض الانظمة التقدمية فى القارة وما ترتب على ذلك من تلقص النفوذ السوفيتى فى هذه الدول (غانا ومصر) ، انتقل الاتحاد السوفيتى الى مرحلة ثالثة تتميز بتقديم مصلحته الذاتية كقوة عظمى ، على المصلحة الايديولوجية للثورة الاشتراكية . واخذ يسعى الى اقامة علاقات طيبة مع الدول الافريقية بصفة عامة ، بغض النظر عن هوية نظامها السياسى : وتقدم مثالا على ذلك الاتفاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والمغرب .

وفي سنة ١٩٧٤ سقط النظام الامبراطوري في اثيوبيا ، وحل محله نظام ذو صبغة تقدمية . وقد اعتبر هذا الحدث من اهم الاحداث التي سمحت للاتحاد السوفيتي بالتواجد بثقل كبير في القرن الافريقي .

وفي سنة ١٩٧٧ حاول الاتحاد السوفيتي ان ينهج سياسة جريئة الا وهي ضم القوى التقدمية في القرن الافريقي ، وهي الصومال والنظام الجديد في اثيوبيا واريتريا في اتحاد كنفدرالى يرتبط بعلاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي . ولما لم يفلح في تحقيق هذا الهدف قرر الاتحاد السوفيتي ان يرتبط كلية بالنظام الاثيوبى ويدعمه ضد الثوار الاريتريين والثوار في الالوجادين ، ووقع مع الحكومة الاثيوبية معاهدة صداقة وتحالف سنة ١٩٧٨ (١) .

ويعود تفضيل الاتحاد السوفيتي لاثيوبيا في تحالفاته في المنطقة الى اسباب سياسية واستراتيجية وايدولوجية ، نذكر منها ثقلها السياسى في القارة ، وموقعها الجغرافى في مواجهة عدن مما يسمح للاتحاد السوفيتي باحكام سيطرته على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر . ومن ناحية اخرى يناسب التركيب الطبقي للمجتمع الاثيوبى التطبيقات الاشتراكية بينما يكاد الصومال ان يخلو من التناقضات الاجتماعية الحادة (٢) .

تصور مستقبلى للصراع بين القوتين العظميين في القرن الافريقي

يتضح لنا من الدراسة السابقة ، ان الاتحاد السوفيتي قد تفوق على الولايات المتحدة الامريكية في منطقة القرن الافريقي . ويعود هذا

— Algright, David, «Moscow's African policy of the 1970 (١)
«Africa and International Communism. The Macmillan Press Ltd.
London 1980, pp. 55-66.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الطبقات في الصومال انظر :
— Adam, Hussein and Sheikh Omar, Mohamed «Reflections on the
Somali working Class», Halgan, No. 8, june 1977. the Somali Revolutionary socialist Party Mogadishu, pp. 12-15.

التفوق ، بالدرجة الاولى ، الى وجود اظمة وطنية ثورية ذات توجه اشتراكى على رأس السلطة فى الدولتين اللتين تفجرت فيهما القضايا التى شغلت وما زالت تشغل تلك المنطقة . فحين احتاج الصومال ثم اثيوبيا الى المعونة الخارجية استعانا بالاتحاد السوفيتى ، باعتباره القوة العظمى الاشتراكية التى ساعدت الحركات التحررية فى العالم للخلاص من الاستعمار الغربى او لاسقاط الانظمة الوطنية الرجعية . وقد يتفق هذا التوجه للسلطة فى القرن الافريقى مع ميول شعوب المنطقة التى فقدت الثقة فى السياسة الغربية ، التى ما زالت تحمل اثقال تاريخها الاستعمارى فى القارة .

ويأتى بعد هذا العامل عوامل أخرى اكدت على التفوق السوفيتى فى المنطقة . فسياسة الوفاق بين القطبين تجعل الولايات المتحدة الامريكية تتراخى عن الدفاع المكثف عن افريقيا . فهذه القارة تمثل من الناحية الامنية ، اهمية ثانوية بالنسبة لها فهى تهتم فى المقام الاول باوروبا ثم بآسيا . اضاف الى ذلك التأثير السلبى للحرب الفيتنامية على الرأى العام الامريكى والذى جعل الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب فى التدخل المباشر فى افريقيا . كما ان تمسك الولايات المتحدة الامريكية بصداقة اثيوبيا او على الاقل بحيادها ، يجعلها تمتنع عن مهاجمة الاتحاد السوفيتى من الجبهة الصومالية .

وامام هذا الواقع السياسى الذى يعكس نتيجة صراع القوى الكبرى فى منطقة القرن الافريقى ، يجدر بنا أن نحاول تصور مستقبل هذا الصراع ، ومحاولات القطبين ترجيح ميزان القوى فى صالح كل منهما .

يسكن ايجاز هذا التصور بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى النقاط التالية :

أولا : سيحاول الاتحاد السوفيتى الحفاظ على مكاسبه فى المنطقة وزيادتها ، بأن يحيى ، على سبيل المثال ، فكرة اتحاد ، له نظام اشتراكى ،

ويجمع بين الصومال واثيوبيا واريتريا ، ويمكن ان يضم جيبوتي وعدد .
ثانيا : ربما حاول الاتحاد السوفيتى تقوية الهيكل الاشتراكى لنظم الحكم فى دول القرن الافريقى ، فقوة النظام واستمراريته ، تخدمان مصالح الاتحاد السوفيتى اكثر من الاعتماد على صداقة القيادات السياسية ، أو على المعونات العسكرية وحدها . وللإتحاد السوفيتى تجارب سابقة فى هذا الشأن نذكر منها صداقته لعبد الناصر ونكروما ، التى لم تستطع حماية الوجود السوفيتى فى هاتين الدولتين ، بعد رحيل الزعيمين ، والمساعدات العسكرية الكبيرة ، التى قدمها لمصر والصومال ، والتى لم تفلح فى استيعاب النظم الحاكمة فى هذه الدول .

ثالثا : بالنسبة للمساعدات الاقتصادية ، من المعتقد ان الاتحاد السوفيتى سيكون اكثر مرونة واقل فعالية فى هذا المجال ، وذلك بسبب هيكله الاقتصادى الداخلى الذى يعجز عن سد الاحتياجات الاقتصادية الضخمة اللازمة لدفع التنمية فى هذه الدول (فهو يركز بالاساس على تنمية قدراته العسكرية والنووية) ، لذا ربما ترك الغرب يتقدم عليه ، على الا تضغط المساعدات الاقتصادية الغربية على الاظمة الاشتراكية لتغييرها كما حدث فى غينيا . غير ان هناك تحفظات على السعى السوفيتى لزيادة نفوذه فى المنطقة :

أولا : قد تفقد منطقة القرن الافريقى الثقة فى صدق المساعدات السوفيتية وتجردها من الصبغة الاستغلالية ، وذلك نتيجة للتناقض الذى أوقع الاتحاد السوفيتى نفسه فيه ، بمساعدة اثيوبيا على اضعاف جبهة التحرير الشعبية الاريترية ، وهى التنظيم الشعبى الذى يطبق الفكر الاشتراكى بفعالية كبيرة فى المناطق المحرره من اريتريا . ويؤكد هذا التناقض ان الاتحاد السوفيتى قد قدم مصلحته الذاتية ، كقوة دولية ضاربة ، على اهدافه الايديولوجية فى المنطقة .

ثانيا : ربما حمل المستقبل حلولا لقضايا القرن الافريقي لا تتفق ومصالح الاتحاد السوفيتي ، كأن تستقل اريتريا ، وتنضم الى الدول العربية المطله على البحر الاحمر ، ولكنها ظم معتدلة فيما عدا اليمن الجنوبية . ولا نقول ان هناك خطه عربية ، ولا حتى غربية تستطيع ان تمنع مرور الاتحاد السوفيتي في هذه البحار ، ولكنها بلا شك ، يمكن ان تقلل من نفوذه في المنطقة .

أما الولايات المتحدة الامريكية فيمكن تصور اهم ردود افعالها في النقاط التالية :

- أولا : الاستمرار في حث الصين على النفاذ الى شرق افريقيا .
- ثانيا : تأكيد وتكثيف الوجود الفرنسي في جيبوتي .

ثالثا : المساعدة في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ، لاسيما وان الولايات المتحدة متفوقة على الاتحاد السوفيتي في هذا المجال .

رابعا : قد يتبادر الى اذهاننا ان الولايات المتحدة ، في محاولة لاضعاف الاتحاد السوفيتي ، ستضغط لحل المشاكل الداخلية للمنطقة التي ساعد تأزمها على دخول الاتحاد السوفيتي في القرن الافريقي غير أنه ، في رأيي ، لن تمثل الحلول الواقعية لهذه القضايا مصلحة للولايات المتحدة الامريكية . فأغلب الظن ان اضطرابات المنطقة ستنتهي اما الى حل عربي ، قد يهدد مصالح اسرائيل في البحر الاحمر ، واما الى حل اشتراكي يؤكد نفوذ الاتحاد السوفيتي في القرن الافريقي .

واخيرا اقول ان الاضطرابات الداخلية في منطقة القرن الافريقي ، ستظل لفترة زمنية طويلة تتجاذبها الاطراف الدولية . ولن تأتي الحلول الا بتعاون بين الحل العسكري الذي ستؤكدده احدى القوى الاقليمية المتصارعة ، والحل الدبلوماسي الذي لابد للقوى العظمى ان تشارك فيه للحفاظ على التوازن الدولي في افريقيا .

المراجع العربية

- عاطف السيد ، البحر الاحمر والعالم المعاصر — دراسة تاريخية
سياسية استراتيجية ، دار عطوه للطباعة ، القاهرة سنة ١٩٨٣ .

المراجع الاجنبية

- Ali, Hussein and Sheikh Omar, Mohamed : «Reflections on the Somali Working Class», Halgan, No. 8, june 1977, the Somali Revolutionary Socialist Party Mogadishu.
- Albright, David. Africa and International Communism, The Macmillan Press Ltd, London, 1980.
- Chaliand, Gérard, L'enjeu africain, géostratégie des puissances, Edition Complexe, Paris, 1980.
- Decraene, Philippe, l'expérience socialiste somalienne, Berger - Levrault, Paris, 1977.
- Fenet, Alain et Autres, La question de l'Erythrée, Presses Universitaires de France, Paris, 1979.
- Ghali, Boutros, Les conflits de frontieres en Afrique, Editions Techniques et économiques, Paris, 1972.
- Lefort, René, Ethiopie, la révolution hérétique, Maspéro, Paris, 1981.
- Lewis, I.M., A Modern History of Somalia, Longman, London and New York, 1980.
- Samantar, Nicole Lécuyer, Mohamed Abdulle Hassan, Afrique Biblio Club, (ABC), 1979.
- Whitaker, Jennifer Seymour, Les Etats - Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu, Karthala, Paris, 1981.

دوريات :

- Politique Africaine Mai. 1984, Karthala, Paris.

المحتويات

— التقديم

— المقدمة

صفحة

الاقسم الاول

الايضاع الداخلي

الباب الاول : الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي

- ٣ — المقدمة
- ٤ — التركيب الاجتماعي والاقتصادي للشعب الصومالي
- ١٦ — مبادئ الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي
- ١٦ — المذهب الفكري للحزب
- ١٩ — السياسة الداخلية للحزب
- ٢٩ — السياسة الخارجية للحزب
- ٣٦ — تنظيم الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي
- ٣٧ — العضوية وشروطها
- ٣٩ — التحويل
- ٤٠ — الهيكل التنظيمي
- ٤٣ — الحزب والتنظيمات الجماهيرية
- ٤٣ — الحزب والقوات المسلحة
- ٤٤ — الخاتمة
- ٥١ — المراجع

الباب الثاني : الديناميات السياسية في اثيوبيا

- ٥٣ — مقدمة
- ٥٥ — الفصل الاول : الميراث الامبراطوري
- ٥٦ — البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الاثيوبي
- ٦٧ — نشأة المسألة القومية
- الفصل الثاني : التغيير وممارسات الدرج
- ٦٩ — مقدمة
- ٧٠ — مسار التغيير : فبراير — سبتمبر ١٩٧٤
- ٧٧ — سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي الاجتماعي
- (م ١١ — القرن الافريقي)

صفحة

- ٩٥ — الدرج والمشكلة القومية
- ١٠٤ — خاتمة

القسم الثاني

الصراعات الاقليمية والدولية

الباب الثالث : مشكلات الاطراف العربية في منطقة القرن الافريقي

- ١٠٩ — مقدمة
- الاطار النظري للدراسة : التعريف بمنهج المصلحة الوطنية
- ١١١ —
- ١١٢ — التعريف بالمصلحة الوطنية
- ١١٣ — المصالح الوطنية الاساسية
- ١١٤ — تحديد درجة كثافة المصلحة
- طبيعة وكثافة المصالح الوطنية للاطراف العربية في
- ١١٨ — منطقة القرن الافريقي
- ١١٩ — السودان
- ١٢٤ — اريتريا
- ١٤٠ — الصومال
- ١٣٠ — جيبوتي
- ١٤٠ — خاتمة

الباب الرابع : صراع القوتين العظميين في منطقة القرن الافريقي

- ١٤٣ — مقدمة
- ١٤٤ — اهم القضايا الاقليمية في القرن الافريقي
- ١٤٤ — القضية الصومالية
- ١٤٥ — القضية الارتيرية
- ١٤٨ — الصراع بين القضايا الاقليمية والتوازن الدولي
- ١٤٨ — الولايات المتحدة الامريكية
- ١٥٢ — الاتحاد السوفيتي
- تصور مستقبلي للصراع بين القوتين العظميين في القرن
- ١٥٥ الافريقي
- ١٥٩ — المراجع

تم الطبع بالمراقبة العامة
لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
البرنس حموده حسين
١٩٨٥/٥/٢٠

رقم الايداع : ٣٧٤٤ سنة ١٩٨٥
الترقيم الدولى : ٥ — ١٦٢ — ٠٤ — ٩٧٧

To: www.al-mostafa.com